

طفولة الشيء

المخاضات الأولى لحقوق الإنسان في العالم العربي

اعداد وتقديم: هيثم مناع

منشورات الجمل 1998 كولن - ألمانيا

تقديم

ما الذي يجمع ادمون رباط ورثيف خوري، فرح انطون واسماعيل مظهر وسعاد الحكيم أو شارل مالك ومحمد مندور؟

وجود أمثلة ما، انشودة تبحث عن نفسها بين العدالة والحرية، محاولة رفض كل مسكن عصبي يحجم الحلم، البحث عن الذات في مجتمع منشود يتجاوز تسلط الحاضر وسلاسل الماضي.

لم يكن للأقلام التي اخترناها مسارها المشترك، بل على العكس بعضها عرف الزنزانة وبعضها الآخر اختار الوزارة، منها من كان راديكاليا في نضاله و قلمه ومنها من هادن بل وأخطأ في العديد من خياراته..

كذلك لا تعبر هذه الاقلام في خياراتها او كتاباتها بالضرورة أبدا عن وجهات نظر المجمع لها.

الا أنها جميعها حاولت ان تدلي بدلوها في وقفات من عمرها أو خياراتها، في قضية أصبحت مركزية في عالمنا هذا القرن، قضية حقوق الانسان. ولذا سعت بشكل أو بآخر في بلورة رأي فيها أو الدفاع عنها او دفع عجلتها الى الأمام.

ليست هي الوحيدة، و ليست هي النخبة، و لكنها تشكل الموزاييك الضروري الذي يجمع من ناصر هذه الكلمة من مختلف التيارات

ليبرالية كانت أم ماركسية، مستقلة أم حزبية، معارضة كانت أم ممثلة لبلدها في الأمم المتحدة. و تؤكد على فكرة ادركناها منذ زمن بعيد ودافعنا عنها بقوة: حقوق الانسان عالم غير متجانس فيه مدارس وتيارات مختلفة متعايشة في ظل تفسير كل منها الخاص للشرعة الدولية.

هذا الخيار يحتم علينا العودة الى هذا القرن الغني بمخاضاته والكثيف باخفقاته، لنشير الى الآخرين الذين ادلوا بدلوهم في دخول المبادئ الاساسية الحديثة لحقوق الانسان الى هذه المنطقة من العالم.

* * *

كان القرن الماضي قرن التلاقح الالزامي بين المفهوم الغربي للحقوق والمفهوم الاسلامي للتشريع. فالغرب الذي دخل العالم العربي مهيمنا بالبضاعة والمدفع والمطبعة، سعى لاعادة استعمال النظم الحقوقية التي يعرفها بشكل جيد، أي نظم بلدانه لاتينية كانت أم انجلوساكسونية، و قد طعمها غالبا بالأقوى من الأعراف والقوانين المحلية لتصبح أكثر قبولا. ومن النتائج الايجابية لهذا التلقيح الالزامي صدور قرارات للباب العالي تنسجم أكثر مع حقوق الانسان و المواطن منه مع نظام الملل التمييزي بين الناس على اساس دينهم. كذلك صدور الدستور العثماني في 1876 و فيه قفزة هائلة في الغاء العقوبات الجسدية ورفض التعذيب و اعلان المساواة الكاملة بين العثمانيين بغض النظر عن دينهم ومعتقدهم.

الا أنها عسكرية بدأت خلافة بني عثمان وعسكرية انتهت. فقد جمد الدستور بعد صدوره وعادت لغة الاستبداد ناظما لعلاقة الحاكم والمحكوم، الأمر الذي صعد معارضة القوميات غير التركية لهيمنة الاتراك واستبدادهم. وبذلك دخلت تركيا القرن بمحاولة اصلاحات تركية أكثر منه عثمانية في تمييز واضح بين

الاتراك وغير الاتراك في المؤسسات والحكم والجيش. وكان ذلك من عوامل تقوية الحركات التحررية غير التركية وموضوعنا هنا العربية منها.

ففي صفوف هذه الحركات بدأت افكار الحرية والدستور وحقوق المواطن، وفيه كانت دعوات دولة عربية دستورية وقد احتضنت مصر، و بشكل أقل باريس حركة التجديد هذه التي عايشت محاولات الاصلاح الديني في بداية القرن العشرين.

افتتح فرح انطون هذا القرن بترجمة اعلان حقوق الانسان والمواطن الى العربية مطالبا بتعليم حقوق الانسان في المدارس. (1) الحرية، الحقوق، والديمقراطية والسيادة كلمات تتكرر عند الكواكبي الذي اغتيل من قبل العثمانيين في 1902. وان بدأت طلائع الديمقراطية في مصر وتركيا والعراق وسورية ولبنان وايران تتحدث عن الحقوق الطبيعية للانسان، خاصة في صفوف الاتجاهات الدستورية الناشئة، فقد بقيت قضية حقوق الانسان محصورة بأقلام متنورة أكثر منه اتجاها ثقافيا او اجتماعيا عاما. و قد تركزت اطروحات المدافعين الأوائل على مناهضة الاستبداد والدفاع عن الديمقراطية والوحدة العربية وحرية التعبير وحقوق المرأة بحدود تختلف بين المثقف والآخر.

من الضروري فهم واقع العرب في مطلع القرن عندما كتب قاسم أمين "المرأة الجديدة" ليعزز ما جاء في كتابه "تحرير المرأة" ففي الجزيرة العربية كان آل سعود وتحالفهم القبلي يسعون لبناء مملكة سعودية وهابية المذهب وكانت النجف تمنع تعليم الفتيات باسم الدين و يغلق سلطان صنعاء أبواب المدينة على رعاياه. وفي هذا الجو كتب شاعر العراق جميل صدقي الزهاوي مقالته المشهورة " المرأة و الدفاع عنها صوت اصلاحي في العراق" (المؤيد، 1910 العدد6138) يقول: "ان سيادة الرجل ليس لها ما يبررها، فان

كانت القوة البدنية فإن هناك من الحيوان ما هو أشد نابا و أوسع رفسا، وان كانت القوة العقلية فإن الرجال أنفسهم يختلفون في المستوى العقلي.. " ويصف حال المرأة "في بيتها ضائعة الحقوق وهي في المجتمع كذلك مهضومة لأنها تعد نصف انسان وشهادتها نصف شهادة وهي في الحياة مقبورة في حجاب كثيف" (2). سيدفع الزهاوي ثمن آرائه فصله من وظيفته مع حملة شرسة من السلفيين. يجب التذكير بأن تعليم المرأة بقي موضوعا محرما في السعودية حتى 1956 و أن رجال الدين الشيعة حاربوا فتح أية مدرسة للبنات في النجف حتى عام 1929.

طرحت مسألة الفصل بين الدين والدولة كاحدى مقومات الدولة العربية الجديدة عند نجيب العازوري وشبلي شميل وعدد من شهداء 6 أيار في سورية ولبنان 1916. وفي مصر نشأ تيار دستوري ديمقراطي قوي في بداية القرن اخذ ابعاده السياسية والفكرية مع الحركة الوطنية في 1919.

في لبنان طرح بطرس البستاني تصوره لدولة ديمقراطية حديثة من أولى معالمها التحرر من سلبيات الخلافة وفصل الدين عن الدولة: "مادام قومنا لا يميزون بين الأديان، التي يجب أن تكون بين العبد وخالقه، والمدنيات، التي هي بين الانسان وابن وطنه أو بينه وبين حكومته، والتي عليها تبنى حالات الهيئة الاجتماعية والنسبة السياسية، ولا يضعون حدا فاصلا بين هذين المبدئين الممتازين طبعاً وديانة، ولا يؤمل نجاحهم في أحدهما ولا فيهما جميعاً" (3). كذلك اعتبر امين الريحاني فصل الدين عن الدولة ضرورة لا مناص منها لأن "حجر العثرة في سبيل الوحدة القومية، انما هو التحزب الديني" (4).

وقد اصدر جميل معلوف كتابه "حقوق الانسان وتركيا الجديدة" في ساو باولو عام 1910 في حين نجد في "الجريدة" التي عني

بتحريرها لطفي السيد (1907-1914) و مجلة السفور المطبوعة في مصر اثناء الحرب العالمية الاولى، دفاعا عن حقوق اساسية للافراد والجنسين والحقوق المدنية والسياسية في اشارات خاطفة هنا وهناك لاعلان حقوق الانسان والمواطن. وفي العشرينات والثلاثينات نقرأ اكثر من مقالة لاسماعيل مظهر وسلامة موسى ومي زياده تتعرض للحريات الاساسية و حقوق الانسان(5). وقد تناولت نبوية موسى ومنيرة ثابت في مصر حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نفس الحقبة (6). وفي الثلاثينات صدر أول كتاب باللغة العربية عن حقوق الانسان لمؤلفه رثيف خوري في دمشق(7). وتشكلت في القاهرة والدار البيضاء لجنتان لحقوق الانسان وفي أهم المدن العربية لجانا لمناهضة الفاشية. وقد استقطبت لجان مناهضة الفاشية والنازية عددا كبيرا من الحقوقيين كانوا من رموز الدعوة الى اتحاد عربي للمحاميين وآخرين شكلوا منابر ديمقراطية في سورية وفلسطين ومصر ولبنان.

وفي هذه الحقبة، صعدت ثلاثة أسماء للاصلاح الاسلامي لم تأخذ للأسف رغم قدراتها الذهنية الكبيرة وجهودها الاجتهادية المتميزة حقها في عالم العرب: الشيخ عبد الله العلايلي في المشرق، الشيخ محمود محمد طه في السودان ومستحق لقب أول مناضل لحقوق المرأة و الانسان في المغرب الكبير الطاهر حداد.

مازال عالم حقوق الانسان لا يعرف الكثير عن الطاهر الحداد(1899-1935). فصاحب كتاب "امراتنا في الشريعة و المجتمع" لم يأخذ حقه كإحدى قمم الاصلاح في هذا القرن. فرغم وفاته في ريعان العمر، يمثل مدرسة متميزة في الحكمة والتجديد، كذلك نجد عنده لونا متميزا في الشعر وهو القائل:

ولكنني مهما يكن لست يائسا فلا بد للأفهام أن تتبلورا
وان كان حتما أن يطول انتظارنا فلا بد حتما أن نجد ونصبورا

و قوله في الجديد:

سأتركهم بالرغم مني كما اشتهوا يعيشون دهرًا في الظلام مديدا
وأرعاك يا قصدي وحيدا كما ترى عسى تظهر الأيام منك جديدا
وفي كتابه "خواطر" يقول في الحرية: "لا وجود للحرية مادام
الإنسان حرا في تسخير الإنسان لنفسه يعطيه بعض العلف ليستمر
في خدمته"، كثيرا ما نتظاهر محتجين لفائدة الحرية ولكننا كثيرا
ما نقلتها في أنفسنا بحجة احترام التقاليد، فما الذي صنعنا؟"

ويقول في المرأة: "نحب المرأة و نكرهها: نحبها فريسة بين أيدينا
وان هدمت وجودنا، ونكرهها حرة رشيدة معنا، لأننا نعرف كيف
نحصل على اللذة من إثارة جوارحنا، ولكننا لا نعرف كيف
نحصل على اللذة من إثارة ارواحنا وأفكارنا". وقد كان الحداد في
موقفه من الحجاب صارما إذ يقول: "ما أشبه ما نضعه على وجه
المرأة من البراقع بالكمامة نضعها على أفواه الكلاب كي لا تعض
المارين". ومما قال في الدين: "قد خلقنا في الإسلام سواء ...
التهويل لا ينفعكم والتظاهر بالحماس للدين أمام عموم الأمة لا
يروج طويلا حتى ينكشف ... الإسلام كنز لا يفنى و بحر لا يحيط
به الإنسان والقرون ولا الأحقاب وانما يعترف الناس منه في كل
عصر ما يفي بحاجتهم و يروي من غلتهم و هذا سر خلوده
ومصدر فيضه العميم ... لا شئ مقدس عند الجميع سوى الحجة
في القول والصدق في العمل فهما الميزان الذي يقضي
بالعدل" (8).

ويكتشف المشرق العلابي في كتابه "دستور العرب القومي" الذي
يضع فيه أسس بناء دولة قانون على قاعدة الاستقلال واعتبار
حقوق الإنسان حقوقا طبيعية لا يزال يكتشفها و يقرها النظام
المدني. وفي هذا الكتاب يطرح فكرة العقد بين الدولة والمجتمع
وبين الفرد والجماعة مؤكدا على حق الحياة وحق الارتزاق

(العمل) وحق الحرية وحق المساواة والحقوقي السياسية وحق التعليم والملكية والتعاقد والعقيدة والطفولة (9).

لقد خاض الشيخ طه (1909-1985) قبل أربعين عاما من وفاته معركة الختان وحقوقي المرأة والديمقراطية. وأسس في 1945 الحزب الجمهوري الذي اضحى لاحقا حركة الاخوان الجمهوريين للدفاع عن الفكر الحر والاستقلال واقامة حكومة ديمقراطية حرة في السودان. ومن سجن البريطانيين الى تهم الاسلاميين جرت عدة محاولات تصفية جسدية وتكفير لم تؤثر على عزيمته الشيخ طه في العمل من أجل طرح مبدأ تطوير الشريعة في خط متنور أعطى نظريته المعروفة في زمنية تشريع المدينة وعالمية مبادئ الحقبة المكية فيما يسمح للتفسير الاسلامي للشريعة بالخطو نحو الانتماء الفعلي والحر الى الحاضر والمستقبل. ومن مساحز ومآسي هذا القرن، أن يكون اعدام هذا العالم الكبير على يد جنرال أرعن اتخذ من العقوبات الجسدية وسيلة تنصبه "أميرا للمؤمنين" لرفض طه تطبيق هذه العقوبات في السودان (10).

أعطت الحرب العالمية الثانية هامشا أكبر للدول العربية المستعمرة، بل تحولت القاهرة في مطلع الأربعينات الى عاصمة ثقافية عالمية المستوى أممية الطموح عبر جيل جديد تخطى شعارات العشرينات الى طموح أكثر جذرية. وتلخص مقدمة العدد الأول من مجلة "التطور" هذه الطموحات الحالية: "نحن نؤمن بالتطور الدائم والتغير المستمر. نحن نقاوم الأساطير والخرافات ونكافح القيم المتوارثة التي وضعت لاستغلال قوى الفرد في حياته المادية والروحية". ونقرأ في جمل موجزة طموحات جيل: "مجلة التطور تحارب الرجعية وتثور على القديم، تدافع عن حقوق الأفراد وتنادي بحق المرأة في الحرية والحياة"، نحن لا نريد منك أن تتبعنا وانما نريد أن تشق معنا الطريق" (...)"الدولة التي لا عدالة فيها خير لها ألا تكون" (...)"لسنا أحرار مادامت هناك

سجون" يجب وضع حد أدنى للأجر وحد أقصى لساعات العمل"،
الخ (11).

وفي 1944 تشكل في دمشق اتحاد المحامين العرب بطموحات
وطنية ديمقراطية كأول تعبير عربي حقوقي للدفاع عن مبادئ
الحق و العدالة. وبرزت اسماء عربية للدفاع عن حقوق الانسان
مثل محمد مندور ومحمود عزمي ورياض شمس الدين في مصر،
ادمون رباط و سامي الكيالي ونجاة قصاب حسن في سورية،
وشارل مالك ورئيس خوري وسليم خياطه في لبنان وعلي الوردى
في العراق(12).

وبعكس منطق الأشياء، كان عام الاعلان العالمي لحقوق الانسان
في العالم العربي عام النكبة بولادة دولة اسرائيل مع ما رافق ذلك
من خلق حالة شك عامة بالامم المتحدة ومؤسساتها في الشارع
العربي.

فمنذ نشأتها وحتى يومنا هذا، كانت الأمم المتحدة أسيرة الصراع
بين تصور حقوقي انساني للعالم وجد متنفسا ضيقا له في هذه
الهيئة عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان
المنبثقة عنه، ومقاربة جيو استراتيجية للدول العظمى تسعى منها
لفرض تصور يتناسب مع مصالحها على الصعيد العالمي وتنعكس
جيذا في تصرفات مجلس الأمن. وتعكس مواقف هذا المجلس من
العالم العربي في خمسين عاما مدى استهتاره بالمبادئ الاساسية
للاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الخاصين بالحقوق
السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. الأمر الذي
استغل بنجاح من قبل جملة القوى الانغلاقية الراضة لبناء تصور
أممي جديد للعلاقات بين الانسانية.

الا أن الافكار الديمقراطية وحقوق الانسان لم تغب مع صعود
حركة قومية لم تأخذها كثيرا بعين الاعتبار.

بانطون فرح نبدأ النصوص وبأعز اصدقائه نقولا حداد ننهي قراءتنا وبالتحديد في كتابه "الديمقراطية مسيرها ومصيرها"، كتاب يصفه صاحبه محققا: بحث اجتماعي سياسي اقتصادي أخلاقي(13). يحاول الكاتب التقدمي المعروف التأكيد على المبادئ الرئيسية للنظام الديمقراطي مع الإشارة لأن الديمقراطية السياسية تحتاج الى مكمّل اسمه الديمقراطية الاجتماعية يمنحها شكلا انسانيا وحديثا. وهو يركز على ثلاثي الحرية والحقوق والمساواة باعتباره اس التغيير للمجتمعات المعاصرة. يقول في تعريفه للديمقراطية: "الانسان في بنیان هذا النظام حر أن يفعل ما يحق له أن يفعله لا أكثر، ويقدر أن يفعله، وأن يتمتع بما يحق له أن يتمتع به لا أكثر اذا كانت المتعة حاصلة (...). هنا ينتصب أمام أعيننا شبح الحق سائلا: من يعين ما يحق للانسان أن يفعله. فنحن اذن في الموضوع الثاني: حقوق الانسان:

من يعين حقوق الانسان؟ الملك عيّن للسيد من رعاياه حقوقا ليست للعبد، وللمالك حقوقا ليست للعامل. للعبد حقان: يأكل ويشرب ويلبس ويتزوج أمة. الى هنا هو حر. ولكن لا يحق له أن يتزوج سيّدة، كأن طبيئته ليست طينة انسانية. وللمالك حق بأن يستعفى من الجندية بأن يقدم عبدا أو أي انسان فقير بديلا عنه بأجر، ولكن ليس للفلاح أو العامل أن يستعفى منها، لأنه لا يملك أجرة ذلك البديل (أو البديل العسكري كما هو نظام الجندية في مصر الى أمس). فذاك حر أن يستعفى من الجندية، وهذا ليس حرا. وهناك أمثلة عديدة على اختلاف حقوق الأفراد بحسب فئاتهم أو طبقاتهم لا محل لسردها. فمن يعين اذن "الحقوق"؟

على هذا السؤال يجيب: " طبيعة الاجتماع تعينها. لا يمكن أن تكون حقوق الافراد منحة من فرد غير ممتاز على سواه بالانسانية، حتى يحق للملك أن يتصرف فيمنح هذا ويحرم ذلك. وانما هي حقوق طبيعية بيولوجية شذبتها الطبيعة الاجتماعية

فحذفت منها ما يتعارض به الأفراد. وأبقت ما لا يتعارضون فيه. مثلا الطبيعة الحيوانية الفطرية أذنت للفرد أن يقاتل غيره لكي يأكل طعامه. ولكن طبيعة الاجتماع تحظر على الفرد ألا يأكل إلا ما جنت يده، فحظر عليه أن يأكل من جني غيره مجانا. فطبيعة الاجتماع، لا السلطة الحاكمة، تعين "حقوق الانسان" و"حقوق الانسان" طبيعة اجتماعية، لا طبيعية بيولوجية. اذن النظام الاجتماعي العام هو مصدر الحقوق " (14).

في هذا الكتاب نجد موقفا واضحا لتصنيف حقوق الانسان لا باعتبارها ذات مصدر سلطوي أو غيبي وانما باعتبارها الابن الطبيعي للمجتمع.

في 1959 عقد في لبنان مؤتمر في غاية الأهمية نظمتها الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية حول الديمقراطية في العالم العربي، وقد تناول المؤتمر ابحاثا حول مفاهيم الديمقراطية، الديمقراطية في لبنان، الديمقراطية في العالم العربي والديمقراطية والمجتمع بمشاركة عدد هام من المثقفين العرب.

وان اخترنا من مداخلات هذه الندوة دراسة المؤرخ الحقوقي ادمون رباط، فاننا ننصح القارئ بالاطلاع على جملة مداخلاتها، خاصة تلك التي اعددها اشخاص لعبوا دورا هاما في حركة حقوق الانسان فيما بعد. فمن المعروف ان مداخلة المحامي جوزيف مغيزل، في هذه الندوة عن العروبة والعلمانية وكتابه الجري "ضد الطائفية" (1960) شكلا الاساس النظري لخياراته السياسية التي جمعت بين تصور تقدمي علماني وديمقراطي للوحدة العربية والحقوقية في اطار الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان التي أسسها في 1985.

في حين كان العالم يعاود اكتشاف روابط حقوق الانسان لم تتشكل اية منظمة عربية حتى بداية الستينات(15) وظهور الجيل الثاني

من المدافعين الذي حاول اعادة طرح التوازن بين الوطن و المواطن والديمقراطية وقضية التحرر الوطني. الا أن هذا الجيل الذي شكل الرابطة السورية لحقوق الانسان في 1962 والجمعية العراقية لحقوق الانسان والعصبة المغربية لحقوق الانسان واللجنة القومية لحقوق الانسان في السودان لم يستطع الوقوف في وجه تيار بل يمكن القول: جيل ضحى بقضية الحرية باسم التحرر والمواطنة باسم الوطن.

كانت الحركة الوطنية في نشأتها قد تداخلت مع معركة النهضة ثقافيا وتصور ديمقراطي للدولة المستقلة المنشودة، عربية كانت أو قطرية. وبهذا المنظور فإن التعايش مع مبادئ حقوق الانسان كان شبه عادي عند العديد من رموزها الذي نجد في كتاباته تناول للحقوق والحريات أو الحقوق والواجبات كسعي لاعادة طرح المفاهيم ومحاولات لاستنباط جديدها. ومنذ اختزل المشروع الثقافي الى المشروع الحزبي وخنق المجتمع في بوتقة الدولة أصبح الشعار الوطني عاريا الا من تمجيد زعيم هنا وقائد روعي هناك، وقد ادرك مخاطر هذا التوجه العديد من مبدعي الاربعينات الذين عادوا يتحدثون عن الحرية، كحنين ومشروع، باستعارة تعبير جورج حنين. الا أن الأرياف قد زجت الى عالم المدن بقراءات اختزالية للعالم والتاريخ والحاضر جاعلة من الخطاب الايديولوجي الضحل ثقافة لأجيال مكبله بتسلط الاستبداد الحديث. وبعد فترة اختلطت فيها خمرة هزائم نصبت انتصارات مع هذيان الحزب الواحد والملك الواحد والقائد الواحد والعشيرة الواحدة. عاد من يذكر بأن وحدانية البشر ان صارت للقوم شريعة فانه وحده واحد وهو العادل والقوي والقادر والرحمن. جاء المذكر هذا يستحث العقول على البحث من جديد والعودة من بعيد الى عالم لم يوفر بعد ألف باء الكرامة الانسانية لابنائه ولا يتورع عن تسمية كبواته وغفواته ثورات.

لقد اصابت لوثة الاستبداد المعاصر في الصميم القدرات الخلاقة،
حاصرة ثقافة المقموع في بضاعة رد فعلية على القامع. وهكذا ولد
الجيل الثالث لنشطاء حقوق الإنسان في بحر حالة تسلطية عربية
حطمت المكونات المستقلة للمجتمع الذي لم يعد له الحق بالبقاء
أهليا مع دولنة كل شئ من النادي الرياضي الى النقابات
والاحزاب والجمعيات. ولهذا مبحث آخر.

ان كان هذا الكتاب يهدف الى شئ، فهو فتح الطريق نحو
محاولات تقييم عام وموضوعي لحركة حقوق الانسان العربية،
وللقيام بمبحث كهذا لا بد من العودة للتعريف بأولى ارهاصات
دخول الفكرة والدفاع عنها عبر استرجاع ذاكرة الأمس التي
شكلت تراكما هاما للأجيال اللاحقة، بل وفي العديد من الأحوال
تقاطعت معها في الخبرة والتجربة.

*يود معد الكتاب أن يتقدم بجزيل الشكر الى الاصدقاء البير داغر
وجاك الجراح وناصر الغزالي لمساعدتهم القيمة في اعداد هذا
الكتاب.

-
- (1) نشر في مجلته الجامعة في عام 1901، أعيد نشره في رواق عربي، العدد 4،
اكتوبر 1996، ص 148-151.
 - (2) انظر: الحجاب، اعداد هيثم مناع، منشورات الجمل، 1990: فصل الحرية في
المساواة. ما زلنا نعتقد بأن كلمة "دور" للشاعر تملك معنى حقه الكامل في التدخل
للدفاع عن كرامة بني جنسه دون أن ينال ذلك من حريته الكاملة في خياره الشعري
ونهجه. ان موقف محمد مهدي الجواهري في معركة تعليم المرأة في العراق يعطي
المثل لشموخ الشاعر الذي لا يقبل بأن يساوم مجتمع بأكمله، وفي حقيبتنا شعراء
يمارسون الرقابة الذاتية مراعاة للترزق. أحيل القارئ الى قصيدتي علموها
و"ليقرأها الرجعيون" للجواهري في كتاب الحجاب.
 - (3) عن عصام خليفة، في معترك القضية اللبنانية، بيروت، 1985، ص 63-64.
 - (4) انظر ايضا: فيوليت داغر، الزواج المدني في لبنان: حق وضرورة، تقرير صادر
بالعربية والفرنسية عن اللجنة العربية لحقوق الانسان، أواخر ابريل، 1998،
باريس.

- (5) منذ كتابه مقدمة السوبرمان، يفتح سلامه موسى النقاش حول الفرد ودوره وحقوقه، في حين كانت السفور مجالاً خصباً للديمقراطيين المصريين. وقد اعدنا في باريس نشر أكثر من مقالة لاسماعيل مظهر في 1986 حول حقوق المرأة وحقوق العمل وحقوق الانتخاب.
- (6) كتاب نبوية موسى " المرأة والعمل " هو اول محاولة في موضوعه بالعربية صدر في مصر، اما افكار منيرة ثابت الاولى فنجدها في مجلتها الأمل بالعربية والفرنسية التي بدأت في الصدور عام 1925. وكانت هدى شعراوي تصدر بالفرنسية مجلة "المصرية" منذ العشرينات. ونجد وشائج الصلة بين ما يجري في مصر وعموم المشرق من اصرار كتّاب وشعراء مثل الزهاوي مثلاً على خوض معاركهم انطلاقاً من القاهرة كتلك المتعلقة بحرية المرأة وحقوقها في 1910.
- (7) رثيف خوري، حقوق الانسان من أين والى أين، دار ابن زيدون، دمشق 1937.
- (8) جملة الاستشهادات مأخوذة من العدد الخاص الذي خصصته مجلة "نساء" التونسية للطاهر الحداد في عددها الرابع، نوفمبر 1985.
- (9) عبد الله العلابي، دستور العرب القومي، مكتبة العرفان، 1941، أعيد نشره حديثاً من قبل دار الجديد في 1996، بيروت، انظر صفحات 189-217
- (10) اعادت المنظمة السودانية لحقوق الانسان طبع كتابه "الرسالة الثانية من الإسلام" في 1996 ونقرأ في هذا الكتاب المتميز للاستاذ طه: "من الخطأ الشنيع أن يظن انسان أن الشريعة الإسلامية في القرن السابع تصلح بكل تفاصيلها، للتطبيق في القرن العشرين، ذلك بأن اختلاف مستوى مجتمع القرن السابع، عن مستوى مجتمع القرن العشرين، أمر لا يقبل المقارنة، ولا يحتاج العارف ليفصل فيه تفصيلاً". وقد عرفت بالمفكر السوداني مجلة "رواق عربي" في عددها الرابع في مقالة لعبد الله بولا، كذلك نشرت "سواسية" في العدد 14/فبراير 1997 صفحة تعريفية به اعدّها محمد الفاتح عبد الوهاب (اصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان).
- (11) صدرت المجموعة الكاملة لمجلة "التطور" حديثاً في القاهرة.
- (12) من المفيد مراجعة مجلات تلك الفترة مثل "الحديث" الصادرة في حلب و"الطريق" الصادرة في بيروت و"المجلة الجديدة" و"التطور" في مصر، الخ.
- (13) نقولا حداد، الديمقراطية، مسيرها و مصيرها، المقطف، القاهرة، 1950.
- (14) نفس المصدر، ص 50.
- (15) انظر حول هذا الموضوع هيثم مناخ: عرض تاريخي لحقوق الانسان في العالم العربي، مقدمة الكتاب الجماعي: سلامة النفس والجسد، التعذيب في العالم العربي في القرن العشرين، الذي سيصدر في 1998/12/10.

فرح انطون

حقوق الإنسان لا يجوز أن يدوسها إنسان ووجوب أن يبيت المعلمون والأساتذة روحها في نفوس تلامذتهم.

للإنسان ثلاثة أدوار. الدور الأول دور الفطرة وكان فيه الإنسان على فطرته كما كان آدم وحواء في بدء حياتهم على ما جاء في الكتب الدينية. أي أن الإنسان كان في هذا الدور لا يعرف خيراً ولا شراً بل كل همه مصروف إلى المعيشة براحة وهناء في أحضان الطبيعة أمه ومصدر لحمه ودمه. والدور الثاني دور الوحشية وكان الإنسان فيه كقبائل الإسكيمو أو متوحشي أفريقيا. أي أن قلة رزقه في الأرض وما أفضت إليه هذه القلة من التزام عليه وتداخل أفراد بعضها بين بعض نقلته من حالة الفطرة الطيبة إلى حالة الوحشية التي هي عبارة عن الاجتماع بلا ضابط ولا رابط غير القوة البدنية. والدور الثالث انتلاف البشر عيلاً لقبائل فممالك "وتمدنهم" أي اتخاذهم المدن سكناً. ولاريب أن الدور الأول أحلى أدوار البشر وأهناها إذا كان ما وصفه به الواصفون صحيحاً. ومن أكبر هؤلاء الواصفين جان جاك روسو المشهور. ومما قاله في هذا الشأن إنك إذا نظرت إلى الطبيعة وجدت النظام مستتباً في كل عنصر من عناصرها ورأيت كل شيء في موضعه منها. فالماء يجري سلسبيلاً والنسيم يهب بليلاً والأرض تخرج أثماراً وبقولاً والحيوان يرعى فيها ناعم البال طرب الروح مهلاً تهليلاً. أما القلق والاضطراب والخلل والعذاب والظلم والوهم والدناءة والفوضى فلست تجدها إلا في الجمعية البشرية.

هل نظرت في الطبيعة مخلوقاً يقعد وثلاثون أو أربعون مليوناً من جنسه تسعى لخدمته. هل نظرت فيها مخلوقاً دنيئاً جباناً طماعاً

يولوه رئاسة لخدمة أبنائها فيتخذ رئاسته ذريعة لإشباع بطنه وإرضاء طمعه وإحتلاب رعيته دون أن يقوم بحق خدمته؟

هل شاهدت فيها مخلوقاً يطعم كلابه اللحم المسمن مع أن رفاقه يموتون جوعاً. أو مخلوقاً بليداً جاهلاً في صدر الهيئة مع أن العقلاء والفضلاء في عتبتها؟

هل شاهدت فيها أن الذين يسرقون وينمون ويتساقهون ويخدعون يغتنون وينجحون ويتنعمون خلافاً للذين يصدقون؟

كلا إن كل هذه الأمور الشائنة لا تراها في الطبيعة لأن الله سبحانه وتعالى وضع لها نظاماً تجري عليه ولا تقدر أن تخرج عنه. ولكنك تراها في الجمعية البشرية التي خرجت عن النظام الذي سنه البارئ لها.

فأعظم عمل يقوم به الشارعون وأنفع ما يخدمون به الهيئة البشرية الحاضرة إعادتها إلى النظام الإلهي الذي وضع للعالم منذ إنشائه.

وهذا النظام معدوم الآن في العالم من سوء حظ العالم وإنما اصلح الممالك وأفضلها هي التي تكون أشد قرباً منه من باقي أخواتها. على أن العالم سائر إليه من حسن الحظ سيراً حثيثاً وهذا معنى قولهم أن العالم يتدرج في مراقي الكمال شيئاً فشيئاً.

ومن هذه "المراقى" التي رقت بالعالم درجة في سلم الكمال ما يسمونه "حقوق الإنسان" وهي التي ذكرناها في الصفحة الأخيرة من ملزمة الرواية في هذا الجزء. وبيان حقيقتها بوجه الإجمال أن الحكومة الفرنسية قبل سنة 1789 كانت حكومة مطلقة لا رابط لها غير هوى الملك واستبداده. وكان الشعب محسوباً كبقرة حلوب يغذي دره نبلاء الأمة والإكليروس والبلاط ومقربيه. وكانوا يسجنون الناس لعة ولغير علة. وكانت الرشوة القاعدة الأولى في الأحكام. والحكام يمتصون دم الرعية كما يمتص العلق الدماء من

الأجسام. وكان أبناء الشعب لا يجوز لهم أن يتعلموا في مدارس الحكومة بل لم يكن يجوز لهم أن يتعلموا لأنهم أنعام سائمة. وإنما كانت وظيفتهم أن يدفعوا الضرائب لملء الخزانة والذهاب إلى الحرب كلما ساقهم الملك إليها. وكانت هذه الحالة عامة الدنيا كلها لا فرنسا وحدها. فلما شبت نار الثورة الفرنسية واجتمع نواب الشعب لسياسة المملكة وضعوا سبع عشرة مادة وأودعوها حقوق الإنسان التي لا يجوز نقضها وبنوا عليها الدستور الفرنسي منذ ذلك الحين. وقد رأينا أن ننشر هنا هذه المواد السامية لتكون ذليلاً لما جاء في الصفحة الأخيرة من الرواية في هذا الجزء فإن الفائدة لا تكمل إلا بها. وهذا نصها:

المادة الأولى

يولد الناس ويعيشون أحراراً متساوين في الحقوق. ولا يمتاز بعضهم عن بعض إلا فيما يختص بالمصلحة العمومية (أي أن نفع الجمهور هو قاعدة الامتياز).

المادة الثانية

غرض كل اجتماع سياسي حفظ الحقوق الطبيعية التي للإنسان والتي لا يجوز مسها. وهذه الحقوق هي: حق الملك وحق الأمن وحق مقاومة الظلم والاستبداد.

المادة الثالثة

الأمة هي مصدر كل سلطة. وكل سلطة للأفراد والجمهور من الناس لا تكون صادرة عنها تكون سلطة فاسدة.

المادة الرابعة

كل الناس أحرار والحريّة هي إباحة كل عمل لا يضر أحداً. وبناء عليه لا حدّ لحقوق الإنسان الواحد غير حقوق الإنسان الثاني. ووضع هذه الحدود منوط بالقانون دون سواه.

المادة الخامسة

ليس للقانون حق في أن يحرّم شيئاً إلا متى كان فيه ضرر للهيئة الاجتماعية. وكل ما لا يحرّمه القانون يكون مباحاً فلا يجوز أن يُرغم الإنسان به.

المادة السادسة

إن القانون هو عبارة عن إرادة الجمهور. فلكل واحد من الجمهور أن يشترك في وضعه سواء كان ذلك الاشتراك بنفسه أو بواسطة نائب عنه. ويجب أن يكون هذا القانون واحداً للجميع. أي أن الجميع متساوون لديه. ولكل واحد منهم الحق في الوظائف والرتب بحسب استعداده ومقدرته ولا يجوز أن يُفضل رجل على رجل في هذا الصدد إلا بفضيلته ومعارفه.

المادة السابعة

لا يجوز إلقاء الشبهة على رجل أياً كان ولا القبض عليه ولا سجنه إلا في المسائل التي ينص عليها القانون وبموجب الطرق التي يذكرها. وكل من يغرى أولى الأمر بعمل جائر أو كل موظف يعمل عملاً جائراً لا ينص عليه القانون يُعاقب لا محالة. ولكن كل رجل يُدعى أو يُقبض عليه بإسم القانون يجب عليه أن يخضع في الحال. وإذا تمرد استحق العقاب.

المادة الثامنة

لا يجوز أن يعاقب القانون إلا العقاب اللازم الضروري. ولا يجوز أن يُعاقب أحد إلا بموجب نظام مسنون قبل الجرم ومعمول به قانونياً قبله.

المادة التاسعة

كل رجل يُحسب بريئاً إلى أن يثبت ذنبه. وإذا مست الحاجة إلى القبض عليه فيجب أن يُقبض عليه بلا شدة إلا متى دعت الحاجة إلى ذلك. وكل شدة غير ضرورية يُعاقب صاحبها.

المادة العاشرة

لا يجوز التعرض لأحد لما يبيده من الأفكار حتى في المسائل الدينية على شرط أن تكون هذه الأفكار غير مخلة بالأمن العام.

المادة الحادية عشرة

إن حرية نشر الأفكار والآراء حق من حقوق كل إنسان. فلكل إنسان أن يتكلم ويكتب وينشر آراءه بحرية. ولكن عليه عهدة ما يكتبه في المسائل التي ينص القانون عليها.

المادة الثانية عشرة

إن السهر على حقوق الناس يستوجب إنشاء قوة عمومية إي هيئة حاكمة. فهذه الهيئة تنشأ إذا لمنفعة الجميع.

المادة الثالثة عشرة

بما أن الهيئة الحاكمة تحتاج إلى نفقات لإدارة الشؤون فيجب وضع ضريبة عمومية على جميع الوطنيين. أما مقدار هذه الضريبة فيجب أن يكون مناسباً لحالة الذين يدفعونها.

المادة الرابعة عشرة

لكل الوطنيين الحق في أن يراقبوا أموال الضريبة سواء كانت المراقبة بأنفسهم أو بواسطة نوابهم. ولهم أيضاً البحث عن الوجوه التي تنفق فيها وتعيين مدة جبايتها.

المادة الخامسة عشرة

للهيئة الحاكمة والمحكومة الحق في أن تسأل كل موظف عمومي عن إرادته وأعماله وأن تناقشه الحساب فيها.

المادة السادسة عشرة

كل هيئة لا تكون فيها حقوق الأفراد مضمونة ضماناً فعلية بواسطة السلطة العمومية ولا تكون فيها السلطة التشريعية (أي البرلمان) والسلطة التنفيذية (أي الحكومة) منفصلتين الواحدة عن الأخرى انفصلاً تاماً تكون هيئة غير دستورية.

المادة السابعة عشرة

بما أن حق الامتلاك من الحقوق المقدسة التي لا تُنقض فلا يجوز نزع الملكية من أحد إلا إذا اقتضت المصلحة العمومية ذلك اقتضاءً صريحاً وفي هذه الحالة يُعطي الذي تُنزع منه ملكيته تعويضاً كافياً.

هذه ترجمة حقوق الإنسان. وقد أقام المجمع الوطني وقتاً طويلاً يبحث في كل كلمة من كلماتها ويقلبها بطناً لظهر قبل الموافقة

عليها. ولما وافق المجمع على هذه الحقوق قرر أذاعتها في جميع أقطار فرنسا فأقيمت حفلات عظيمة لقراءتها على الشعب فكان لها تأثير عظيم تقصر الأقلام عن وصفه. فإن الشعب صار يبكي حين تلاوتها عليه وصار أبناؤه يتعانقون ويتصافحون ابتهاجاً بخلاصهم من ذلك الأسر القديم. وبعد حفلات القراءة أقيمت حفلات المآدب فحمل الشعب طعامه وشرابه وجلس في أبواب المنازل وعلى قارعة الطريق وفي الحدائق يأكل ويشرب في مأدبة الطبيعة احتفالاً بذلك اليوم العظيم الذي أعلنت فيه الهيئة الاجتماعية أن أبناءها أحرار وأخوة متساوون. ومنذ ذلك الحين صارت هذه الحقوق أساساً للهيئة الاجتماعية في كل البلاد المتقدمة.

ولما حدث الجدل الشديد في مجلس النواب الفرنسي منذ عدة شهور بشأن النظام الجديد الذي سنته الحكومة للرهبان الفرنسيين طلب مقاومو هذا النظام من المجلس أن يقرر نشر "حقوق الإنسان" على جدران المدارس لاعتبارهم أنه مخالف لبعض بنودها فيحسن بحضرات المعلمين والأساتذة أن يسطروا هذه البنود في صدور تلامذتهم ويفسروا لهم كل عبارة وكل كلمة منها ليكونوا رجالاً عارفين بما لهم وما عليهم في الهيئة الاجتماعية بدلاً من أن يشبوا ويبلغوا الرجولية وهم بأجسام الرجال وعقول الأولاد.

رئيف خوري حقوق الانسان من أين والى أين المصير؟ مختارات

انحلال الإقطاعية ونهضة الطبقة الوسطى المتمولة

...وأما الشعب فله أسلوب من التفكير مناقض لهذا الأسلوب الاوتوقراطي. جوهره: أن الشعب هو مصدر السلطة وان له الحق إن لم ينفرد بها كلياً أن يشترك فيها مع ملوكه على الأقل، وان يقيد من غلواء حكمهم المطلق.

عندما نتكلم عن الشعب في كفاحه ضد ملوكه، في هذه المرحلة التي نحن بصدها من التاريخ، ينبغي أن نتوقف قليلاً لنعني عناية خاصة بطبقة ناشئة من الشعب آنذاك، صاعدة في السلم الاجتماعي، وعليها مظاهر الصحة والنشاط، تشتد شوكتها وتحتل مركز القيادة على راس الشعب المكافح يوماً أكثر من يوم. تلك هي الطبقة الوسطى المتمولة - الطبقة الرأسمالية او البورجوازية إذا شئت فيما بعد.

يمكن رد تاريخ هذه الطبقة إلى القرون الوسطى، إلى تجار المدن الكبيرة الذين اثروا وقووا مدنهم ووطدوا استقلالها؛ بينما البابوات والإباطرة والأشراف أخذون بخناق بعضهم.

كانت مدن القرون الوسطى مندمجة في النظام الإقطاعي الشامل للدنيا حولها. كانت هذه المدن تنشأ حول قصور الأشراف الحصينة والأديرة القائمة جميعاً بكبرياء على رؤوس الآكام، المشرفة بسلطان على ما يجاورها من قرى الزراعة الإقطاعية تحرس أجساد الفلاحين الأفتنان(1) بينما الأديرة القريبة من القصور تسهر على أرواحهم. وكان سكان هذه المدن من اصل الفلاحين الاقنان، منزلتهم لا تختلف كثيراً عن منزلة الفلاحين الاقنان أنفسهم: يفرض عليهم القصر أو الدير المجاور لهم ضرائب الباهظة ويعاملهم على هواه.

أخذ هؤلاء الأفتنان المدنيون -إذا صدق التعبير- يقومون بشيء من التجارة على أسلوب المقايضة. يحملون بضائع بسيطة على ظهورهم في أنحاء ضيقة؛ والمستهلكون الرئيسيون لبضائعهم قصور الأشراف وأديرة الرهبان على الآكام.

برغم الضرائب الباهظة، الناهية لأتعب هؤلاء التجار الصغار، كانت تجارتهم تنمو. وكانت لتوسع الأنحاء الضيقة التي ينتقلون فيها ببضائعهم. والأشراف والرهبان راضون عنهم حامون لهم - أولاً- لأنهم قد أخذوا ثمن رضاهم وحمايتهم غالياً -وثانياً- لأن هؤلاء التجار يحملون لهم بضائع طريفة تعودوها وأصبحوا لا يطيقون الاستغناء عنها.

(1) الأفتنان جمع قن، وهو الفلاح المربوط بالأرض يبيع ويشترى معها "Serf"

جنباً إلى جنب مع نمو التجارة وتوسعها كانت تنمو المدن نفسها، وتنمو بسائط الصناعة بحيث أصبح التجار صناعات أيضاً. وظهرت أيضاً طلائع النقود، إذ أن التجارة لما توسعت إلى أنحاء متباعدة وكبرت وكبرت مقادير البضائع أخذت تستحيل على التجار طريقة

المقاوضة في جميع معاملاتهم، واتفقوا على مقياس يجرون معاملاتهم على أساسه.

وهكذا صار من غير النادر أن ترى في أيديهم قطعاً براقية من الذهب يتداولونها، وان ترى في المدن هنا وهناك -خلف الموائد الخشبية -أشخاصاً من يهود وسواهم أمامهم القطع الذهبية يقرضونها ويعيشون بفوائدها (طلائع البنوك الحديثة) وسرعان ما أصبحت هذه القطع الذهبية في يد الطبقة الجديدة الناهضة، التي تجد في حفر القبر لطغيان أشراف الإقطاع الدنيوي والكنسي، قوة وسؤدداً ليس بعدهما قوة وسؤدد. حتى كتب كولومبس "الذهب شيء عجيب، من يملكه يصبح سيد ما يحتاج إليه؛ بالذهب يمكن حتى فتح الطريق إلى الفردوس"؛ وحتى هتف الشاعر متغنياً: "يا ذهب! يا أصفر يا متألئ يا ثمين يا ذهب! قليل من هذا يجعل الأسود أبيض، القبيح جميلاً، الظلمة حقاً، الدنيء شريفاً، الشيخ فتى، الجبان جسوراً. ما هذا يا آلهة! ألا تدرون؟ هذا سيسحب كهنتكم وحشمكم من قربكم، سيخطف مخدات الرجال السمان من تحت رؤوسهم. هذا العبد الأصفر سيعقد ويفكك الأديان، يبارك الملاعين، يجعل البرص الأبيض معبوداً، ينصب اللصوص ويسوق لهم لقباً وخضوعاً وإعجاباً، ويجلسهم شيوخاً على الكرسي. هذا هو الذي يجعل الأرملة المنطفئة تتزوج ثانية!"(1).

اشتدت شوكة المدن -م دن إيطاليا: فلورنسا وجنوى وفينيسيا قبل غيرها -وامتدت مصالحها التجارية إلى أن تجاوزت بلاداً إلى بلاد، وتخطت الغرب إلى الشرق. أما أمراء الإقطاع فلبثوا يفرضون الضرائب على التجار حيث يستطيعون. وحيث يشعرون بعجزهم عن فرض سلطتهم، يؤلفون عصابات اللصوص لقطع الطرق على قوافل التجارة براً، وقد لا يتركون سفن البحر تنجو من شرهم فيلاحقونها بأشكال قرصان.

على أن التاريخ كان قضاؤه ظاهراً ومبرماً ضد أمراء الإقطاع بجانب المدن، لأنها قوة تقدمية وهم قوة رجعية. الحوادث إثر الحوادث كانت تجري مؤدية إلى إضعاف أمراء الإقطاع وتقوية المدن. وإذا لم نذكر شيئاً عن هذه الحوادث مفصلاً، فلا بد لنا من ذكر لمحة عن الحروب الصليبية على الأقل...

دعنا من قشور الأكاذيب والتفسيرات الخاطئة التي أحاطت بالحروب الصليبية، وتولدت من العصبية الممقوتة وولدت العصبية الممقوتة. الحروب الصليبية في قشرتها السطحية الرقيقة يمكن أن تسمى دينية فقط؛ ولكنها في حقيقة أمرها حروب اقتصادية في سبيل الفتح التجاري واستيراد البضائع الشرقية الفاخرة. وان يكن للأشراف والمتشردين والمعدمين وطلاب الغزو من كل نوع شركة فيها، فان اشد مثيريها هي مدن القرون الوسطى التي نتحدث عنها أنياً وعن امتداد مصالحها التجارية.

(1) منسوب الى شكسبير.

كثيرون من الأشراف قضاوا نحبهم في هذه الحروب. والذين سلموا رجعوا ليجدوا أنفسهم مدينين أو مقدين بعهد من العهود. لمن؟ ولماذا؟

سيدنا الإقطاعي قبل أن ينحدر من قصره الحصين على الأكمة، وينطلق إلى الشرق الرومانطقي حيث يمرن فروسيته بذبح الأطفال والنساء، ويفسق ويشرب الخمر باسم إنقاذ قبر المسيح؛ كان قد اقترض كثيراً أو قليلاً من القطع الذهبية لسد نفقته ونفقة أصحابه. وكان شخص من الجالسين خلف الموائد الخشبية قد قرضه إياها، أو عضو نقابة حرفية من الصناع، أو تاجر

الخ...واحد من الطبقة الوسطى المتمولة التجارية. آياً كان الشخص القارض فلا بد له من أن ينتزع من سيده الإقطاعي فائدة أو رهناً لجزء من أرضه، أو عهداً بحق صيد السمك في البركة أو الساقية المجاورة لقصر فخامته.

وهكذا أصبح الإقطاعيون ينحطون في السلم الاجتماعي، ويتخلون عن سيادتهم المطلقة بجاذب اقتصادي لا قبل لهم بدفعه. عارك الإقطاعيون عراقاً عنيفاً قبل أن تخلوا عن سيادتهم: حاولوا أن يأكلوا القطع الذهبية التي استدانوها، أن لا يؤدوا فوائضها، أن ينكثوا عهودهم مع دائنيهم، أن يبقوا المدن خاضعة بالقوة الغاشمة لضرائبهم وحراسة قصورهم وحراسة الأديرة على الهضاب. غير أنهم فشلوا.

لبنوا يحتاجون إلى القطع الذهبية من المدن، والمدن تنزع منهم لقاءها أراضيهم ومثاقاً، بحق من الحقوق، اثر ميثاق: تارة حق إنشاء مجالس بلدية والاستقلال بإدارة شؤونها، وطوراً حق تشييد بناية عامة في قلب المدينة ذات برج يخزن فيه السكان الموائيق التي انتزعوها من السيد الإقطاعي، ويضعون في راس البرج حارساً يذرههم بكل خطر داهم -خصوصاً خطر هجوم مفاجئ من السيد الإقطاعي وحاشيته المسلحة إذا هو حاول إعادة سيطرته بالقوة. وأخذت المدن بسبب اضطرارها المتزايد إلى الأيدي العاملة، تفتح أبوابها للفلاحين الألقنان الناشزين عن أمرائهم وكرابيجهم، وأنشأت تعاون الملوك على محق استقلال الأمراء بإقطاعاتهم، ولو استبد الملوك بالسلطة مؤقتاً وانقلبوا طغاة اوتوقراطيين ؛ وذلك رغبة في بناء دولة ممركرة توطد أمن البلاد لحسن سير التجارة -حتى تمزقت سيادة الأمراء أشلاء ورأوا قصورهم الحصينة تتطاير غباراً أمام الأسلحة النارية المخترعة حديثاً التي قضت على تفوقهم الحربي ومناعة قصورهم في رؤوس التلال العالية، وحتى أصبحت المدن وطبقتها الوسطى

التممولة التجارية انشط طبقات المجتمع وطليعته التحررية، ضد
اوتوقراطية الملوك أنفسهم...

العراك ينشب بين الملوك الاوتوقراطيين والطبقة الوسطى التممولة

ان الملوك بعد أن خضدوا شوكة الإقطاعيين بقوة الشعب
وحصروا زمام السلطة في أيديهم لم يسلكوا سلوكاً منصفاً مع
الشعب. بل هم على العكس شيّدوا القصور الفخمة وجذبوا إليها
الأمراء الإقطاعيين أعداءهم بالأمس، يعززون بهم سلطانهم.
وحشدوا حولهم رؤساء الدين يستعينون بهم على ترسيخ دعائم
عروشهم. كل ذلك احتماء من الشعب وخوفاً من أن يفرض أرادته
عليهم.

كان الشعب -طبقة المدن التمولة على الأخص- يببدا فريسة
سمنية مغرية للملوك المتقلبين في افانين الترف، المحتاجين إلى
نفقات لا تنقطع من اجل ترفهم وحروبهم. كانت القطع الذهبية
البراقة تبهر أبصار الملوك ويسيل لها لعابهم. ولم يكونوا بادئ بدء
أقوياء، بسبب توزع السلطة بينهم وبين أمراء الإقطاع وأسياد
الكهنوت، ليستطيعوا الاستيلاء على هذه القطع الذهبية بغير موافقة
الشعب. فكانوا يدعون الشعب -الطبقة التمولة منه- إلى اجتماعات
نقاش في شؤون الدولة لم يكن يحضرها من قبل إلا الأشراف
والأحبار. وهذه الاجتماعات هي نواة البرلمانات الحديثة التي
مازالت تتقوى فيها الطبقة الوسطى التمولة حتى استولت عليها
أخيراً وجعلتها الاداة التي انتصرت بها على سيادة الملوك
والأشراف ورؤساء الدين.

إلا أن الملوك لما استقروا في عروش الحكم وشعروا بثقة من
أنفسهم، لم يلبثوا أن حاولوا ابتزاز القطع الذهبية من أيدي الشعب

-كما يشاؤون - بالضرائب الثقيلة وهم متسلحون بسلاح "حق الملوك الإلهي"، سلاح الاوتوقراطية.

هنا لم يكن بد من نشوب العراك بين الملوك وشعوبهم ومن أن تهوي الشعوب بمطارقها الصلبة على أم راس الاوتوقراطية وحق الملوك الإلهي.

إن أول ضربة للملوك الاوتوقراطيين يعود شرفها إلى شعب الأراضي المنخفضة(1) فانهم، في سنة 1581، عقدوا اجتماعا لبرلمانهم المؤلف من ممثلي طبقة المدن الوسطى، ومن رؤساء الدين والأشراف. فطرد ممثلو المدن رؤساء الدين والأشراف، وخلعوا ملكهم الشرعي فيليب الثاني الأسباني، وأعلنوا استقلالهم في شكل "جمهورية الأراضي السبع المنخفضة" وجعلوا لهم مبرراً نظرياً، مقابل نظرية الحق الإلهي، أشبه بما يلي: أن الملك نقض ميثاقه، فالملك يخرج من وظيفته كأى خادم غير أمين...

جن جنون فيليب وهاج فيه عرق البطش، وهدد ونفذ تهديده إلى أقصى ما قدر في حرب وحشية ضد الأراضي المنخفضة وشعبها الصغير الباسل. ولكنه انقلب على أعقابهِ خائباً خاسراً، ونمت البذرة التي زرعها الطبقة الهولندية الوسطى نمواً هائلاً، ونمت لها أصوات في سائر أوروبا زرعها هناك الطبقة الوسطى المتمولة أيضاً، وقصت رقبة ملكين كبيرين: شارل الأول الإنكليزي، ولويس السادس عشر الفرنسي.

اتخذ نمو هذه البذرة أشكالاً نظرية مختلفة، معتدلة ومتطرفة، ولكنها لبثت واحدة في جوهرها. ويمكن إطلاق اسم "نظرية الميثاق" عليها، وهي السلاح الذي تسلحت به الطبقة الوسطى الباسطة يدها للاستيلاء على دفة الدولة، أو للاشتراك في إدارة دفتها على الأقل.

وهذه النظرية، ككل الظواهرات الفكرية، وإن تبلورت بشكلها النهائي في المرحلة التاريخية التي نتحدث عنها، فهي أشبه ببركة تسربت إليها دققات فكرية جاءت قبلها خلال العصور (دققات الفلاسفة الرواقيين، ومن هيجو كروشيوس الهولندي الخ. واشهر دعائها هوبز ولوك الإنكليزيان، وروسو الفرنسي؛ وان يكن هوبز تلاعب بها وعوجها لتبرير اوتوقراطية الملوك) واهم ماتنبي عليه هذه النظرية النقاط التالية:

- اتى على الإنسان دور غارق في أبعاد التاريخ كان عائشاً فيه على الفطرة بحالة وحقوق طبيعية (بعض المفكرين يرون في الحالة مثلا أعلى كروسو، وبعضهم يقبحونها كهوبز).

(1) هولانده

- مع تطور الحياة الاجتماعية وتعقدها ألغى الناس، بالاتفاق الصادر عن العقل، هذه الحالة الطبيعية، ووكلوا سياسة أمورهم إلى سلطة فالسلطة حسب هذه النظرية مصدرها الناس وعقلهم، وليس مصدرها السماء كما يزعم الملوك الأوتوقراطيون.
- بين السلطة والناس عقد متفاهم عليه هو وليد اتفاقهم، يفصل الحقوق من الواجبات ؛ إذا نقضت السلطة هذا العقد فأنها تفقد صلاحيتها في أن تبقى سلطة.

* * *

لايد لنا ونحن في غمار حديثنا السريع، حديث نهضة الطبقة الوسطى وثوراتها على ملوكها الأوتوقراطيين وتثبيت دساتيرها وسيطرة برلماناتها -من أن نلنتف إلى ثلاث ثورات عظمى قادتها

الطبقي الوسطي، لأنها تعتبر الثورات الديمقراطية الكلاسيكية وهي: الإنكليزية، والأميركية، والفرنسية الكبرى.

*)

الثورة الإنكليزية البرجوازية

أما الثورة الإنكليزية فظهرت طلائعها في عريضة الحقوق التي رفعها البرلمان البريطاني إلى الملك شارل الأول سنة 1628. وكان شارل قد فرض على الشعب قرصاً إجبارياً وسجن من أبوا الدفع. وفي هذه العريضة ينبه البرلمان الملك إلى انه يغتصب من الشعب أموالاً غير مشروعة، ويسلب امانهم وطمأنينتهم على أملاكهم بعملائه الغلاظ. ثم يبسط البرلمان أمام الملك ثلاثة مطالب أساسية:

أ - من الآن فصاعداً، لا يكون على إنسان أن يؤدي عطاءً أو قرصاً أو أنعاماً أو ضريبة أو أي تكليف من نوع هذه التكاليف بدون موافقة البرلمان.

ب - لا يسجن إنسان حر أو يجري عليه عقاب إلا بحسب قوانين الدولة ونظمها كما هو منصوص في (العهد الكبير)(1).

ج - لا يفرض على الشعب إسكان الجنود مهما كانت الدواعي.

بلغ شارل الأول هذه المطالب أنياً وان كانت شائكة على كبريائه، واستمرت المكافحة بينه وبين البرلمان بشكل ترقب للفرص. ثم أنس من نفسه قوة لحل البرلمان العاصي، فحله في السنة الثانية، 1629، واستغنى عنه وعاد سيرته الأولى يبتز من الشعب أمواله. من جملة ذلك: "أموال المراكب"، وهي فريضة حاول جمعها

(1) العهد الكبير (Magna Charta) هو العهد الذي عقده الأشراف الإنكليز بينهم وبين الملك حنا سنة 1215 لخدمة مصالح أمراء الإقطاع. إلا أن فيه مبادئ حقوقية عامة استطاعت البرجوازية الإنكليزية أن تتمسك بها للدفاع عن مصلحتها.

من كل الأهالي ليبيني بها أسطولا خاصاً به. وكانت العادة أن تقدم الموائئ الأسطول عند الحاجة إليه وان لا يتكلف ذلك إلا سكان الشواطئ، فتمرد واحد من الأهالي وابتى دفع المقسوط عليه من فريضة أموال المراكب: عشرين شلناً. وقد اكسبه تمرده خلود اسمه في التاريخ وهو "جون همبدن". حوكم همبدن أمام محكمة الملك وحكم عليه، ولكن بأكثرية قليلة من القضاة -مما دل على نفسية اشمنزاز منتشرة من أعمال شارل. وزاد الطين بلة عناد، ديني القشرة، حاول به شارل توطيد كنيسة للدولة، إلزامية للامة جميعاً، تدعو له طبعاً وتكون وتدا من أوتاد عرشه بين الجماهير. ولكن ذلك ساق النفوس إلى التمرد وفجر ثورة في اسكوتلاندا البرسبترية.

لم يكن شارل يستطيع أن يستغني عن البرلمان طويلا وهو أمام ثورة الاسكوتلانديين مضطر إلى قمعها، ومضطر إلى المال. ألقى يده على مركب من مراكب شركة الهند الشرقية - تلك الحزمة الاستعمارية التي كانت قد بدأت البرجوازية الإنكليزية تسيرها إلى قلب الهند والشرق - وباع المركب ليحصل على شيء من المال، إلا أن ذلك لم يكن ذا جدوى عظيمة، فدعا أخيراً، سنة 1640، البرلمان المعروف "بالطويل" إلى الانعقاد.

صرف البرلمان نظره عن الاسكوتلانديين وثورتهم وبدأ أعماله بالتصويت على قانون الثلاث سنوات، الذي منح للبرلمان حق الانعقاد مرة على الأقل كل ثلاث سنوات، وان لم يدعه الملك. ووقع البرلمان أيضاً عريضة قاسية اللهجة عدد فيها ما اقترفه شارل من أخطاء، وهي تعرف بعريضة "التتويج الكبير" وفيها

يطلب أن يكون وزراء الملك مسؤولين أمام البرلمان. وطبع هذه العريضة ونشر منها النسخ العديدة، في طول البلاد وعرضها.

كان هذا اشد مما يستطيع شارل هضمه. فرد بان عزم القبض على بعض أعضاء البرلمان تخويفاً وتهويلاً. فكان عزمه هذا نذيراً بان الاصطدام المسلح بين الملك والبرلمان واقع لا بد منه، ولم تلبث أن نشبت حرب أهلية طويلة بدأت سنة 1642 بين جنود الملك الارستوقراطيين الطوال الشعور وسائر مناصريه، وبين جنود البرلمان الشعبيين الحليقي الشعور وعلى رأسهم كرومويل. وتمت الغلبة أخيراً للبرلمان ولكرومويل، وقبض على شارل وطرد من البرلمان الأعضاء الذين كانوا يدعون إلى تفاهم مع العرش؛ وحوكم الملك وتدحرج رأسه تحت فأس الثورة الظافرة سنة 1649 م.

قضت إنكلترا فترة تحت حكم كرومويل وهي بلا ملوك. ثم عاد إليها الملوك، ومنهم جيمز الثاني الذي حاول أن يبعث شيئاً من الاوتوقراطية الأولى، الفقيدة المأسوف عليها كثيراً (منه طبعاً لا من غيره)، ولكنه اضطر إلى الهرب، سنة 1688، وجاء مكانه من يفهم حدوده ويلزمها. وأصدر البرلمان توكيدا لسيادته من جديد، عريضة كررت سرد حقوق الأمة الإنكليزية الرئيسية والشروط التي يتقيد بها العرش، وهي نسخة قريبة من عريضة الحقوق الأولى التي وجهها البرلمان إلى شارل الأول.

)))

الثورة الاميركية و إعلان الاستقلال

أما الثورة الاميركية فهي ليست ثورة صرفاً من شعب ضد ملك، و لم تكن هي قضية داخلية فحسب، و إنما لها صفة قومية ضد

استعمارية. إلا أنها مع ذلك تبقى ثورة شعب ضد سلطة تريد أن تكون اوتوقراطية، فهي والحالة هذه محسوبة في عداد الثورات الديمقراطية التي نبحتها.

سرعان ما استقر المهاجرون الذين دفعهم الاضطهاد من إنكلترا "في إنكلترا الجديدة" عبر المحيط الاطلنطيكي، واخذ يتعزز عددهم بمهاجرين جدد من جميع الأنحاء، و يكتشفوا غنى الأرض الجديدة التي هم عليها، ويشرعوا في استغلالها حتى شاءت إنكلترا أن تقاسمهم غنى أرضهم الجديدة وغلة أتعابهم بحلقات من الضرائب الجائرة.

بدأت حلقات هذه الضرائب بضريبة الدمغة، سنة 1765، التي فرضت على المستوطنين في أرضهم الجديدة أن يدفعوا ثمن تمغة يلصقونها على كثير من عقود معاملاتهم لتصبح نافذة معتبرة عند الحكومة. فاغتاظ الشعب واجتمع ممثلون له في نيويورك، سنة 1765، أعلنوا قانون التمغة: "اتجاهاً واضحاً للانتقاص من حقوقهم وحررياتهم".

غير أن الحكومة الإنكليزية مضت في غلوها الاستبدادي الاستعماري، وطبقت قوانينها الجائرة في الملاحة. وهي قوانين قصدتها بريطانيا في البداية ضد المراكب الهولندية، مدفوعة بالحسد التجاري. ثم استعملتها وأضافت إليها حواشي ضد الشعب الاميركي. مثلاً - كان أحد هذه القوانين يقضي بان جميع المنتجات الآسيوية والأفريقية والاميركية لا يجوز أن تستورد إلى إنكلترا أو مستعمراتها إلا على مراكب إنكليزية فقط. وكان قانون ثان يقضي بان المنتجات الأوروبية يجب أن تستورد إلى المستعمرات بواسطة عملاء إنكليز، وعلى مراكب مصنوعة في إنكلترا أو في المستعمرات. وكان قانون ثالث يقضي أن المسموح ببيعه للأجانب من منتجات المستعمرات يجب أن يصدر على مراكب إنكليزية.

فضلاً عن أن كثيراً من منتجات المستعمرات الهامة كان لا يسمح ببيعها إلا للإنكليز. وكان ممنوعاً على شعب المستعمرات أن يتعاطوا صناعات من شأنها أن تزامم صناعات إنكليزية من نوعها، كصناعة الفولاذ مثلاً. وبكلمة مختصرة - كانت هذه القوانين تمنح امتياز احتكار شديد للتجار الإنكليز ومراكبهم، و لأصحاب الصناعة الإنكليزية.

ولكن الشعب الاميركي وجد من الضروري لحياته أن لا يراعي هذه القيود، فأهمل وجودها واستمر في نموه الاقتصادي، فقابلت منه السلطة الإنكليزية ذلك بضرائب فوق ضرائب. تسحب نوعاً منها لتستعويض عنه بنوع، و تقيم جنوداً في المستعمرات لتسهر على عبوديتها، حتى كانت ضريبة الشاي - القشة التي قصمت ظهر الجمل كما يقولون...

في سنة 1773 صعد بعض الشباب الهائج في مدينة بوسطن إلى مركب من مراكب شركة الهند الشرقية الإنكليزية محملاً شايًا، وقذفوا بحمولته في البحر. وانتشر على الإثر الشعار الثوري في البلاد، شعار: " لا ضرائب بلا تمثيل!" فردت السلطة البريطانية بتدابير دلت على نية قمعهم بالقوة المسلحة. فانعقد مؤتمر من المستعمرات في فيلادلفيا سنة 1774، قرر أن تقطع كل تجارة مع إنكلترا ريثما ترفع جميع قيودها وتعوض عن إساءاتها الماضية وتعطي برهاناً على حسن نيتها. ولكن نفسية إنكلترا كانت بعيدة عن كل ذلك - فنشبت الثورة المسلحة سنة 1775، بان هاجمت ميليشيا الشعب الثورية، بقيادة واشنطن، الجنود الإنكليزية في ليكزنفتون وقهرتها، وانعقد مؤتمر ثان من ممثلي المستعمرات مشبع بروح القنوط من كل تفاهم مع بريطانيا، وقرر وجوب الاستعداد للحرب، و أذاع في 2 تموز سنة 1776 "إعلان الاستقلال" الشهير الذي يستحق وقفة خاصة عنده لأنه صفحة مجيدة من كتاب الحرية.

تقع هذه الوثيقة التاريخية في قسمين رئيسيين:

القسم الأول - يحتوي على الأسس النظرية التي دعم بها الثائرون قضيتهم. ويصف الثائرون هذه الأسس بأنها "حقائق واضحة من ذاتها". و هي تجري على هذا النحو:

- يخلق جميع الناس متساوين، ويهب لهم خالقهم حقوقاً لا يمكن فصلها عنهم: حق الحياة، الحرية، السعي وراء السعادة.
- من اجل حفظ هذه الحقوق تقام الحكومات مستمدة سلطتها العادلة من رضى المحكومين.
- أي شكل من أشكال الحكومة يصبح متلفاً لهذه الحقوق، فالشعوب لهم حق تبديل أو إلغاء هذا الشكل من الحكومة، وإقامة شكل آخر جدير بان يكفل للشعب سلامته وسعادته.

هذه أفكار أكثرها مستمد من لوك، و قد تبيناها في نظرية الميثاق).

والقسم الثاني من "إعلان الاستقلال" فيه لائحة طويلة من شكاوى المستعمرات ضد ملك إنكلترا، جورج الثالث. ولا حاجة بنا إلى سرد هذه الشكاوى، فقد الممنا بالأسباب التي حركت الشعب الاميركي إلى الثورة قبلاً.

ويبلور إعلان الاستقلال روحه التي تسيل خلال سطور بهاتين العبارتين: "الملك لم يعد صالحاً لأن يكون حاكم شعب حر". و "هذه الولايات المتحدة هي حرة ومن حقها أن تكون كذلك!".

خاتمة قصة حرب التحرر الاميركية معروفة. استمرت هذه الحرب حتى سنة 1783 وفازت فيها الولايات المتحدة، مع مساعدة لا يستهان بها من فرنسا، منافسة إنكلترا وعدوتها اللدود واعترفت إنكلترا باستقلال الولايات المتحدة وانفصالها نهائياً عنها.

الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان

أما الثورة الفرنسية الكبرى فإن رياحها كانت ولا تزال اشد هذه الثورات عصفاً وأبعدها مدى في الهبوب وأعمقها تأثيراً.

كانت فرنسا في القرن الثامن عشر تزرع تحت أعباء قاصمة للظهر من الملكية المطلقة وامتيازات الأشراف ورؤساء الدين. وحين يقول الفرنسي "النظام القديم" (1) فإنه يعني بهذا الاصطلاح مظالم، كان يتألم منها جداً: الملكية المطلقة، السجن بغير محاكمة، الضرائب الجائرة، الرقابة الصارمة على الطباعة والنشر والكلام والاجتماع، وتكاليف باقية نسلأ بغيضاً من صلب العصر الإقطاعي المنحل.

تتجسد اوتوقراطية الملك الفرنسي، قبل الثورة، بتلك الكلمات التي كان ينطق بها لويس الرابع عشر وسبق لنا أن نقلنا شيئاً منها، و بهذه الكلمات التي تفوه بها لويس السادس عشر نفسه، رغم ديبب الثورة المحسوس حوله في البلاد: "السلطة العليا تنحصر في شخصي فقط. لي فقط سلطة التشريع بدون اتكال على غيري أو معاونة. الأمن العام بكامله منبثق مني وأنا حاميه الأعلى. شعبي مدغم فيّ. حقوق الأمة ومصالحها هي حتماً واحدة مع حقوقي ومصالحي - وهي غير موضوعة في يدي!".

كان الملك يفرض الضرائب بيد مطلقة، وينفق بلا حساب على بلاطه الفخم وحاشيته الكثيرة من نبلاء وكهان ومحظيات، مما أوقع الميزانية في عجز مستمر وحمل الحكومة على الاقتراض الدائم للتغطية. وكان الملك يسجن من أراد من الأمة بغير محاكمة.

يرسل إليه كتاباً من "الكتب المختومة" (2) وذلك يكفي لرجه في غياهب الباستيل، أو البساتيل المنتشرة في طول البلاد وعرضها.

وكان رؤساء الدين يتنعمون بثروات ضخمة كدسوها خلال العصور السالفة. مثلاً - فوق ثلث أراضي البلاد كان في قبضتهم، وكان هذا المقدار الهائل معفى إعفاءً تاماً من الضرائب.

وكان الأشراف يعيشون حياتهم ببذخ فاحش مستفحل في قصر فرساييل وباريس، أكثرهم على حساب الخزينة، وفي قصورهم المنتشرة في الأرياف حيث لا يزالون يتمتعون بامتيازات متحدرية من زهوة دور الإقطاع تخولهم ابتزاز الفرائض والمكوس المختلفة من الفلاحين، ووطء حقولهم وتخريب مواسمهم وإتلاف مبدوراتهم طلباً للقص وشغفا بتربية الحمام في الأبراج وترك الغزلان والأرانب تسرح وتمرح.

وكان الأشراف والاكليروس لا يؤدون ضريبة الأعناق ولا يساهمون في السخرة على الطرقات. وكانت الوظائف العالية في البلاط والكنيسة والجيش تكاد تكون احتكاراً تاماً للنبل.

L'Ancien Régime (1)

Lettres de cachets (2)

بينما جماهير الأمة - الطبقة الثالثة كما يسمونها و عدد أفرادها يبلغ حوالي خمساً وعشرين مليوناً - رازحة تحت جميع هذه الأثقال القاصمة للظهر، وليس (فنلون) على مبالغته في سواد الصورة التي يرسمها عن فرنسا كاذباً حين يقول عن بلاده أنها أصبحت "مستشفى عظيماً مملوئاً بالويلات، فارغاً من القوت".

حالة كهذه لا يمكن أن تستمر بدون دفع الناس إلى الاستياء وإحراجهم إلى طلب المخرج مما يحيط بهم من شبك المظالم. كان الناس ينتسمون أريج الحرية ونفحاتها من الجمهورية الأمريكية الصبية التي ساعدوا هم مادياً على صون حياتها من مخالب أعدائها الأقوياء، ويسمعون من (منتسكيو) و(فولتير) حديث الملكية الدستورية في إنكلترا ويتلقون من فلاسفتهم ومفكرهم - برغم التضيق المرهق على النشر والكلام والاجتماع - أشعة تنيرهم، تبحث لهم المظالم الفاتكة بهم، وتنفخ لهم في بوق الإصلاح والثورة، وتجهر بمبادئ هي وليدة يقظة الأنفة الإنسانية: البشر بحكم الطبيعة متساوون، جميعهم لهم الحقوق الطبيعية في السعي وراء السعادة، في حماية أنفسهم والتصرف بأشخاصهم وأملاكهم، وفي مقاومة الظلم والتعبير الطليق عن آرائهم، الشعب هو السلطان، وكل حكومة ليست قائمة على رضى الجماعة هي اغتصاب.

وهكذا تشبعت الجماهير يوماً أكثر من يوم بروح النعمة والثورة. وشعر الأسياد بانتشار هذه الروح شعوراً جلياً، فقال أحد وزراء لويس السادس عشر: "قوة خفية لا خزينة لها ولا حرس لا جيش كانت تخيم على باريس والبلاط - اجل على قصر الملك نفسه" وقال لويس السادس عشر ذاته: "يخيل إلي أن الكون يريد أن ينقض علي!".

ولئن كان لويس الخامس عشر هتف مستهتراً: "بعدنا الطوفان"، فان الأسياد جميعاً لم يكونوا على هذا القدر من الاستهتار المنكر بل حاولوا شيئاً من الإصلاح - ولكن الإصلاح بدا مقصاً مخيفاً يقطع من امتيازاتهم ؛ وهم، لتبيس أدمغتهم وتحجر قلوبهم، يرفضون أن يقطع ولو بعض حواشي تلك الامتيازات.

كان ظاهراً لكل ذي عينين أن الخزينة الزاحلة إلى هاوية الإفلاس يمكن أن تلطف كثيراً من حراجة الموقف بتوفير في نفقات البلاط، من عهد لويس الرابع عشر، عندما باع وكيل التوفير في البلاط نصف الخيول من الإسطبلات الملكية، قال فولتر بتهكمه الفج: "كم كان اقرب إلى المعقول لو صرف نصف الحمير الذين يعج بهم البلاط الملكي!".

فلما تسلم (تيرغو) وزارة المالية، سنة 1774، كان بنده الإصلاحى الأول: إلغاء أو تخفيض الوظائف والمعاشات والنفقات التي لا ضرورة لها. ونستطيع أن نتصور كم كان يعود هذا التدبير بالفائدة على الخزينة لو نفذ، إذا عرفنا أن الملك والملكة والأمراء الذين يجري في عروقهم الدم الملكي كانوا يذهبون بما يعادل 12 مليون دولاراً، والملك وحده أيضاً يبذل 12 مليوناً أخرى إنعاماً على حاشيته ومحظياته! وكان بند تيرغو الإصلاحى الثانى: تعديل نظام الضرائب وتخفيفها عن كاهل الشعب بأشراك أصحاب الامتيازات المعفين منها سابقاً.

إلا أن تيرغو اصطدم بصخرة صماء أقامها في وجهه كل الذين خافوا شره على جيوبهم، وخرج من الوزارة معزولاً مكسوفاً سنة 1776.

جاء بعده الوزير (نكر). فتجنب طريقته وترك القديم على قدمه، ولجأ إلى الطريق السهلة المشهورة: طريقة التغطية بقرض بعد قرض، حتى لم يعد يستطيع الحصول على قروض أخرى فزاد الطين بلة. وخدم الثورة في تقريره المالى الذي رفعه إلى الملك، سنة 1781، بأن يسر للناس الإطلاع على كيف يتبخر دخل الحكومة العظيم من الضرائب التي تسلخها من لحمهم الحي.

وجاء بعد نكر (كالون). فوجد أن لا مناص من السير في سياسة إصلاحية أشبه بسياسة تيرغو. أصدر للملك تقريراً مالياً مشيراً

إلى التدابير التي يمكن اتخاذها لدرء الخطر المعلق بشعرة كسيف ديموكليس البتار فوق رأس النظام القائم، وكان كالون يرى أوضح من الصبح أن أعند ما يصطدم به هو حمل أصحاب الامتيازات على التنازل عن امتيازاتهم فيما يخص إعفاءهم من الضرائب. وكان يأمل أن يستدرجهم إلى القبول بضرورية على الأرض يدفعها الجميع. فاستأذن الملك في دعوة مؤتمر من الأعيان: الأشراف ورؤساء الدين على الأغلب - يبحثون بعض تدابير إصلاحية من شأنها تحسين الحالة. فأذن له الملك.

انعقد "مؤتمر الأعيان" سنة 1786. وألقى كالون في جلسته الافتتاحية خطاباً أعلن فيه مصاب خزينة الحكومة بعجز يعادل أربعين مليون دولار سنوياً. وأكد أن طريقة التغطية بالقروض أصبحت مستحيلة، وأن التوفير لا يمكن أن يغطي العجز. ثم تساءل عن سبب الأزمة وعما يمكن اتخاذه من علاج قائلاً: "المظالم التي يجب أن تباد من أجل هناء الشعب هي اخطر المظالم المقامة حولها اشد التحصينات حماية لها، هي المظالم التي لها اعمق الجذور وأوسع الفروع امتداداً - مثلاً المظالم التي تقع بثقلها على الطبقات العاملة - الامتيازات والاستثناءات من حكم القانون الذي يجب أن يكون مشتركاً بين الجميع، والإعفاءات الكثيرة غير العادلة التي تخفف الوطأة عن بعض دافعي الضرائب بتسوية أحوال الآخرين، والحاجة العامة إلى نسق واحد في تقدير الضرائب، والفرق العظيم الملموس بين ما تؤديه المقاطعات المختلفة ورعايا الملك الواحد". وأضاف كالون: "إن إصلاح هذه المظالم لا بد أن يعود على الحكومة بثروة تستخدمها لتوطيد نظام المالية المنهار".

هز الأعيان أكتافهم و قلبوا شفاههم وذهب كلام كالون في الهواء. فصرف الملك كالون من الوزارة ثم اتبعه الأعيان، ورجع الى سالف عهده من عقد القروض. و لما كان الدائنون يخشون على

أموالهم الضياع بسبب إفلاس الخزينة، حاول الملك أن يؤمنهم بجعل أهم مجالس المقاطعات، مجلس باريس، يصدق على عقد القروض سنة 1787. إلا أن الملك اصطدم بخيبة مرة، إذ أن مجلس باريس رفض التصديق ولم يكتفي بذلك فأعلن: "ان الأمة فقط مجموعة في مجلس طبقاتها"(1) يمكنها أن تعطي موافقتها على إنشاء ضريبة دائمة وزاد في إعلانه: "ان الأمة فقط بعد اطلاعها على حقيقة حال المالية يمكنها أن تحقق المظالم وتفتح مصادر جديدة للدخل".

وقف لويس السادس عشر وراء المتراس القديم - متراس "الحق الإلهي" -، وجعل مستشاره يصرح لمجلس باريس وهو حاضر: ان السلطة العليا هي للملك وحده، وان الحساب عن حسن قيامه بسلطته يؤديه الله الخ وتمتم بين أسنانه، حين احتج المجلس وأصر على رفض التصديق: "سيان عندي!... انه قانوني لأنني أريده!".

Etats Généraux (1)

غير أن متراس "الحق الإلهي" لم يكن ليغني عنه شيئاً. وبدأت الاضطرابات، طلائع الثورة، تنشب في أماكن عديدة. واضطر أن يعلن موافقته على دعوة مجلس ممثلي طبقات الأمة إلى الانعقاد في أيار سنة 1789، كما طلب مجلس باريس، بعد إجراء الانتخابات.

مجلس ممثلي طبقات الأمة لم يكن قد اجتمع منذ سنة 1614، أي منذ 175 سنة. ولم تكن الجماهير تعرف عنه إلا الشيء القليل أو لا شيء على الإطلاق. وهو في حقيقته مجلس أو ثلاثة مجالس بالأحرى، تتحدر من أواخر الزمن الإقطاعي، كل مجلس يضم ممثلين متساوين في العدد لطبقات الأمة الثلاث: الأشراف،

الاكليروس، جماهير الشعب أو الطبقة الثالثة. ولم يكن ممثلو كل الطبقات يجلسون أو يصوتون سوية.

فاتضح للشعب منذ البداية أن مجلساً يكون فيه ممثلو الأشراف ورؤساء الدين ضعفي ممثليهم لن يستطيع أن يحقق ما ينشدون من إصلاح؛ لأن الأشراف ورؤساء الدين قد دلوا فيما مضى على تشبث فظيع بامتيازاتهم. وأي حق للأشراف ورؤساء الدين في هذا العدد من الممثلين والشعب أضعاف أضعافهم.

"ما هي الطبقة الوسطى؟" تسائل الأب (سييه) الثائر في إحدى كراريسه "هي كل شيء!" "ماذا كانت حتى الآن في النظام السياسي؟" "لا شيء!" "ماذا تريد في أن تكون؟" "تريد أن تكون شيئاً!"

اجل، كانت الطبقة الوسطى، قائدة الشعب المكافح إذ ذاك، تريد أن تكون شيئاً. وقد انتصرت، وانتصر معها الشعب، في مسألة عدد ممثليها في البرلمان، لأن الوزير نكر، الذي استرجعه الملك أملاً أن ينجح في تنظيم المالية، وافق على أن يكون للطبقة الثالثة عدد من الممثلين مساوياً لعدد الطبقتين الباقيتين جميعاً.

بقيت مسألة التصويت. هل يصوت ممثلو كل طبقة على حدة أم يصوتون جميعاً؟ لثبت هذه المسألة معلقة، لان نكر لم يوافق على تصويت الممثلين جميعاً كهيئة واحدة، مع أن الشعب، في الكراريس التي أوعز إليه بتحضيرها وبسط رغباته فيها، كان صريحاً في طلب تصويت الممثلين جميعاً.

ويجدر بنا القول أن الشعب في هذه الكراريس كان صريحاً أيضاً في طلب الدستور، وفقاً لما جاء في إحدى الكراريس: "بما أن السلطة المطلقة قد كانت منبع كل الشرور المبتلاة بها الدولة، فان

رغبتنا الأولى هي إنشاء دستور وطني، دستور يحدد حقوق الجميع و يسن القوانين لصيانة هذه الحقوق".

أخيراً في 5 أيار سنة 1789 اجتمع مجلس ممثلي طبقات الأمة. و نشب تطاحن عنيف كان لا بد أن ينشب حول مسألة التصويت: هل يصوت الممثلون بالأفراد. أم بالطبقات؟ رفض ممثلو الشعب طريقة التصويت على حدة بالطبقات، و بعثوا الدعوات الى ممثلي الأشراف والاكليروس لينضموا إليهم، فأبت ذلك أكثريتهم. وكان الحماس العام وراء ممثلي الشعب فتشجعوا وأعلنوا الجمعية الوطنية في 17 حزيران سنة 1789 م، وعزموا على استلام مهام الحكم، بالأشراف والاكليروس أو بدونهم، طالما هم يمثلون 96 بالمئة، مع ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لمن يريد الانضمام إليهم.

واقسوا قسمهم الشهير، في 30 حزيران، في الساحة: وكان القسم يقضي: "أن يجتمعوا حيثما تتطلب ذلك الظروف حتى تتأسس أركان الدستور".

في 23 حزيران، عقد الملك جلسة جامعة لممثلي الطبقات الثلاث، وأملى صفحات طويلة من إصلاحات في نيته تحقيقها. ثم أمر النواب أن يتفرقوا ليعودوا إلى طريقة الاجتماع القديمة على حدة. فأطاعه فريق كبير من علية الأشراف والاكليروس. ومكث الباقون في مقاعدهم. فأمرهم الأمر أن يطيعوا الملك، فجاء جواب ميرابو راعداً: "نحن هنا بإرادة الشعب، و لن نتفرق إلا على رؤوس الحراب".

ظهر تماماً أن الجمعية الوطنية قد اكتسحت الموقف، وأن الشعب قد هب لتحطيم نيره. وامتدت الثورة المسلحة إلى المناطق الريفية وشملت بعاصفتها الفلاحين، فطفقوا يثبون على قصور الأشراف ويلقحون النار ما يجدون فيها من صكوك الفرائض السنوية على

الفلاحين ويصبحون بالأشراف: إن زمان امتيازاتهم يلفظ أنفاسه. فعقدت الجمعية الوطنية جلسة تاريخية ليلة 4 آب وسطرت لائحة الإصلاحات المتعلقة بالفلاحين وتوجتها بهذه العبارة: "إن الجمعية الوطنية ألغت النظام الإقطاعي إلغاءً باتاً".

وفي 14 تموز سنة 1789، قام الشعب بالعمل الرمزي الكبير: "هدم الباستيل وبعث القائد لافاييت بمفتاح السجن الإرهابي المظلم إلى واشنطن القائد المحرر الأمريكي رمزاً لما غنموه من أسلاب الاستبداد". - أي رمزاً لانتصارهم التاريخي العظيم.

لسنا بحاجة إلى أن نتوغل في تفصيل حوادث الثورة وتاريخ فرنسا، وإنما نلنتف إلى ما أنتجته الثورة من مبادئ ثورية في الحكومة والدولة. هناك وثيقة يجب أن يقف عليها كل من يريد الاطلاع على ثمرة الثورة الفرنسية وروحها. وهي وثيقة خالدة في تاريخ الإنسانية. ولئن كان بعض النقاد يحاولون التقليل من قيمتها بحجة أن ما فيها هو حلم جميل - حلم جميل فقط! - فينبغي لهؤلاء النقاد أن يعلموا أن الأحلام الجميلة هي عامل في تاريخ الإنسانية، وأن من أدلة حب الإنسان للتكامل هذه الأحلام الجميلة نفسها، التي تسبق واقع الأمور بمئات وألوف السنين.

انتهى نص حقوق الإنسان بشكله الأخير في 26 آب سنة 1789 وأذاعته الجمعية الوطنية على الشعب قائلة في ندائها: "إن حقوق الإنسان قد أسيء تصورهما وأهينت مدى أجيال كثيرة. وإن حقوق الإنسان ستوحد دعائمها للإنسانية جميعاً في هذا الإعلان الذي سيظل صرخة حرب دائمة في وجه جميع الظالمين!".

وفيما يلي خلاصة لأهم بنود الإعلان:

* يولد الناس أحراراً ويلبثون كذلك متساوين في الحقوق. والحقوق هي: الحرية، الملكية، الأمن، مقاومة الظلم.

- * حد الحرية أن يباح للإنسان عمل كل ما يريد شرط أن لا يؤدي غيره.
- * التفاضل الاجتماعي لا يمكن أن يقوم إلا على أساس المصلحة العامة.
- * الشرائع هي ظاهرة منبثقة من الإرادة العامة. وحق لكل مواطن أن يشترك شخصياً أو عن طريق نائبه في سنها، و يجب أن تكون سواء للجميع.
- * كل المواطنين في حكم الشرائع سواء. ولذلك يمكن لجميعهم الدخول في المناصب والوظائف على قياس كفاءتهم وذكائهم.
- * لا يمكن أن يتهم شخص، أو يقبض عليه، أو يسجن إلا في حالات محصورة في القانون، وطبقاً لأساليب مشروحة فيه.
- * كل المواطنين لهم الحق أن يقرروا شخصياً أو عن طريق نوابهم، فيما إذا كانت الإعانات العامة ضرورية أم لا، ولهم الحق أن لا يدفعوا الإعانات إلا عن حرية، وأن يعلموا في أي الوجوه سيجري إنفاقها. و لهم الحق في أن يحددوا نسبة الضرائب وأسلوب تقديرها وحجمها ومدى دوامها.
- * حق الملكية مقدس لا يستطيع أحد نزعها ما لم تستوجب ذلك المصلحة العامة، وما لم تكن الحاجة إليه ثابتة ثبوتاً قانونياً لا مناص منه، وما لم يكن قد عوض عن الملكية المنزوعة بثمن عادل.
- * الهيئة الاجتماعية لها الحق في أن تطلب من كل موظف حساباً عن سيرته في الإدارة.
- * لا يجوز أن يُزجج أحد بسبب عقائده - دينية وغيرها - بشرط أن لا تكون المجاهرة بها مخلة بالأمن العام الذي أثبتته القانون.
- * إن التبادل الحر فيما يخص الأفكار والآراء لمن ائتمن حقوق الإنسان. بناءً عليه، كل مواطن له أن يتكلم ويكتب ويطلع بحرية

مع العلم انه مسؤول عن إساءة استعماله هذه الحرية حسب ما ينص القانون.

* من مبادئ الثورة أن تكون السلطة للامة. و شعارها: الحرية، الإخاء، المساواة!

إن هذه الحقوق التي أعلنتها الثورة الفرنسية للعالم هي: الجنى الذي أثمرته شجرة الديمقراطية في إبان ازدهارها. والآن نتقدم إلى فصل ثان، ونعود إلى مرافقة التطور التاريخي تمهيداً لفهم آفاق جديدة من الحقوق فتحتها أمام الإنسان.

خاتمة - نحن وحقوق الإنسان - الديموقراطية شعارنا!

1- الموقف العالمي في خطوط عريضة

ضروري أن نجعل أماننا قبل كل شيء، حالة العالم الآن فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وإن استدعى ذلك منا بعض التكرير، كي نستطيع على ضوء تقدير الموقف العالمي أن نكون على بينة من قضيتنا التي نخطئ إذا حسبناها منعزلة، ولم نحسبها مشتبكة بمجرى الأمور في العالم سواء أشئنا ذلك أم أبينا، إذ العالم الآن، بفعل نضوج الثورة الصناعية هذا النضج الهائل قد قرب من بعضه كثيراً واصبح مرتبطاً كله بصلات قوية حتى لتكاد تتأثر كل

زاوية منه بما يحدث في الزاوية الأخرى تأثراً مباشراً أو غير مباشر.

الموقف العالمي الآن هو: موقف حياة ونمو لحقوق الإنسان أو موت واضمحلال. هو موقف صراع بين الديمقراطية المخلصة والاشتراكية من جانب، والفاشية وديكتاتورية أصحاب الملايين من جانب آخر. نحن نعيش في غمار ثورة تحرير الإنسانية تحريراً كاملاً، اجتماعياً وقومياً من جانب، ونعيش في قلب الردة الرجعية لاستعباد الإنسانية استعباداً كاملاً قومياً واجتماعياً من جانب آخر. والجانبان، ونحن نكتب هذه السطور، يتبادلان الرصاص في أسبانيا والصين، ونأمل أن تنجح قوى الإنقاذ في درء الفواجع التي تهدد العالم.

فيجب أن نعين موقفنا إلى أي جانب هو. ولكن على أساس فهم الحالة العالمية هذا الفهم العام لا يمكننا أن نعين موقفنا ونرى بصفاء خطة العمل أمامنا ما لم نفهم حالتنا الداخلية أدق فهم بكل صغيرة وكبيرة فيها.

نحن أبناء لبنان وسوريا وفلسطين والعراق ومصر، وكل قطر من هذه الأقطار التي تنطق العربية الجميلة ويجمعها اسم الشرق العربي، نقع في صف خاص بين الأمم توسم بالضعيفة وتشمل سلسلة قوميات على درجات مختلفة من القوة والتطور كالصينيين والهنود والأحباش الخ ولكنها جميعاً: إما مهضومة الحقوق هضماً كاملاً، أو مقيدة الإرادة بنفوذ أجنبي عامله السياسة أو الاقتصاد أو المركز الجغرافي. وإن أمم الأرض اليوم (عدا الاتحاد السوفياتي) لتقع في صفين عظيمين يمكن وضع الحد الفاصل بينهما بسهولة: الأمم ذات الدول القوية المدججة بالأسلحة من أم رأسها إلى أخمص القدم - الأمم الاستعمارية - والأمم الضعيفة التي نحن منها. وموقف الأولى من الثانية موقف استيلاء واستعمار

واستثمار بشكل من الأشكال، وموقف الثانية من الأولى موقف خضوع ونقمة. ولقد أشرنا سابقاً كيف أن البرجوازية تحتاج إلى الاستعمار، إلى إخضاع الأمم الضعيفة، سعياً وراء المواد الخام والوقود لصناعاتها، والأسواق لتصريف بضائعها، والمشاريع لتشغيل رساميلها الفائضة.

2- البرجوازية تعيثُ فساداً في مستعمراتها و لا تعرف فيها الديمقراطية

والبرجوازية في الوقت الذي تهدم فيه الإقطاعية والاوتوقراطية وسيادة رؤساء الدين، وتتسامح بالحقوق والحريات الديمقراطية في داخل وطنها، وتقضي على أساليب الإنتاج العتيقة بأساليب صناعية حديثة - في الوقت الذي تفعل فيه البرجوازية جميع ذلك في داخل وطنها نراها في الأمم الضعيفة التي تخضع لسلطانها - أي في مستعمراتها - تتبنى الإقطاعية وشكل الحكم الاوتوقراطي و سيادة رؤساء الدين، وتحارب الحقوق والحريات الديمقراطية وتحرص على استبقاء أساليب الإنتاج العتيقة، وتستخدم كل عصبية من العصبية السامة - طائفية كانت أو عائلية أو شخصية وغيرها - التي تمزق شمل القومية، وتضعف مقاومة الشعب، وتلعب على مخاوف الأقليات وشكوكها، كل ذلك لتبقي المستعمرات على مستوى متأخر سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، فترسخ دعائم سلطتها وتمكن كلاليب استعمارها.

البرجوازية الإنكليزية تنسى كل شيء عن هذه الديمقراطية التي تتمجد بها في داخل إنكلترا عندما تطأ أقدامها ارض مصر والهند وفلسطين مثلاً. وإذا هب المصريون والهنود وعرب فلسطين تحت علم الديمقراطية مستعملين حق حرية التعبير مثلاً، مصرحين بشعورهم الطبيعي نحو غاصبي حريتهم فما نصيبهم إلا السجن والمنافي والمشانق.

والبرجوازية الفرنسية الضخمة، التي قلمت من أظافرها الجبهة الشعبية الآن، تقبر مبادئ الثورة الفرنسية العظيمة حينما تجد نفسها في سوريا ولبنان، فتسلط قنابلها على دمشق، وتسن قوانين منع التجمهر وقيود الصحافة مما لا يزال إرثاً بغيضاً لنا من العهد البائد.

زبدة القول أننا الآن نفيق على أنفسنا وقد عاثت بنا البرجوازيات الاستعمارية. فنجد أننا ضحايا مساوئ ومظالم تعرقل مطامحنا التقدمية. نجد أنفسنا نتأذى كثيراً من بقايا إقطاعية منحلّة كان ينبغي أن تكون لو شئت قديماً، ومن شهوة إلى الحكم الاوتوقراطي تتحرك بها صدور من نرفعهم إلى كراسي الحكم، و من سيادة يتمتع بها رؤساء الدين لا يستعملونها استعمالاً نزيهاً، ومن انعدام الحقوق والحريات الديمقراطية، أو من وجودها كسيحة، ومن عتق أساليب الإنتاج الزراعي والصناعي، ومن العصبيات السامة بشتى صورها، ومن مخاوف الأقليات وشكوكها التي لعبت عليها البرجوازيات الاستعمارية لعباً لثيماً إجرامياً.

فما السبيل لإزالة هذه المساوئ والمظالم التي تعرقل مطامحنا التقدمية وتتأذى منها بشدة؟

3- علاجنا الديمقراطية الصحيحة

لنا سبيل واحد هو الديمقراطية، ولو بشكلها البرجوازي زمان كانت البرجوازية ثورية تقدمية وقبل أن أصبحت رجعية كما هي اليوم في عهدا الرأسمالي الاحتكاري تريد اقتراس الديمقراطية، وإعلان الديكتاتورية الفاشستية.

في ظل الديمقراطية تعيش للمواطنين حقوق وحريات هي حقوق وحريات الإنسان التي ما زلنا نتكلم عنها، والتي هي حيوية جداً لنمونا ونجاحنا في كل ناحية من نواحي حياتنا. لان الحريات هي

بمثابة منافذ بروز لقوى نشاطنا المكبوحة التي كبحتها الاستعمار
المستبد بسد منافذ بروزها عليها أنا بالسلاح وأنا بغيره.

في ظل الديمقراطية وحقوق المواطنين وحررياتهم تنكسر شوكة
الاضطهاد والتشريد، وترتفع الأصوات بشرح ما هو جار في
البلاد ويطلب ما هو ضروري من الإصلاح أمانة مطمئنة. فيصير
في قدرة كل عضو من المجتمع أن يكون على وعي مما يدور
حوله، ومما يعوزه ويعوز أمته.

في ظل الديمقراطية وحقوق المواطنين وحررياتهم نستطيع أن نشيد
معقل اقتصادياتنا الذي خربته البرجوازيات الهاجمة علينا بفيض
بضائعها ورساميلها. نستطيع أن نفسح المجال لذوي الأموال (1)
والهمم أن يبعثوا نشاطاً صناعياً زراعياً تجارياً، مع مساهمة
الحكومة في بعث هذا النشاط وفي حماية اقتصادياتنا من أذى
المزاحمات الأجنبية الشديدة.

في ظل الديمقراطية وحقوق المواطنين وحررياتهم المطلقة على
اختلاف هياتهم نستطيع أن ننتظم في ألف شكل من أشكال
التنظيم: العمال والفلاحون في نقاباتهم، الشباب في فرقهم الكشفية
والرياضية وحفلاتهم ورحلاتهم وتمثيل الروايات للشعب،
المتفقون في أنديتهم ومشاريع محو الأمية وإصدار الكراريس
والمجلات وفتح غرف القراءة.. الخ - بدون أي اعتبار للطائفية
والعائلية وما أشبه، فتضمحل منا بفضل هذه الأعمال العصبية
السامة ومخاوف الاقليات وشكوكها، وتنتهار دعائم الجدران التي
تفصلنا عن بعضنا، وتموت ذكرى الجهالات

(1) قد يعجب القارئ من أننا ندعو الآن الى فسح المجال لذوي الأموال منا كي يقوموا
بالمشاريع مع ما عرفه خلال الكتاب من معارضة شديدة للرأسمالية، ولا مجال للعجب،
فنحن إذا عارضنا الرأسمالية، فإنما نعارض الرأسمالية الأجنبية الإستعمارية القوية، التي
تتمتع عندنا بالإمتيازات والإحتكارات وتستبد بنا وتنهينا. ولنا نعارض رأسماليتنا المستقلة

الناشئة الضعيفة، لأننا في مرحلة تستوجب تعزيز رأسماليتنا وحمايتها اذ بذلك ينهض وطننا ويكتسب مناعة لكيانه ضد هجوم الإستعمار وتأسيس الدعامات المادية لتحرره الناجز في المستقبل.

والحماقات الماضية يموت هذا الداء الوبيل الذي ينهكنا - داء انعزالنا عن بعضنا وقلة المخالطة بين مختلف أوساطنا. يموت بقوة تعاوننا على القيام بالأمر المفيدة. لقد كنا حتى الآن نخاطب بعضنا بعضاً عن المنابر، فمنذ الآن يلزمنا نحن الشعب: العمال والفلاحين والشباب، أن نشترك اشتراكاً فعلياً في أعمال يومية معينة على أساس الديمقراطية: أي المناقشة الحرة وإقناع بعضنا، وتعليم أنفسنا بأنفسنا، وتقرير المسائل وفقاً لإرادة الأكثرية. فإذا عشنا حياة الديمقراطية في حلقاتنا المحدودة، وتملكنا زمام إدارة مشاريعنا الخاصة الصغيرة بأسلوب ديمقراطي، تكاثر عندئذ عدد الديمقراطيين المدربين وأصبحنا أقدر على إسناد الوظائف العامة إلى من هم ديمقراطيون بالفعل، بادئين بمعلم ومختار الحي أو القرية، فأعضاء المجالس البلدية، فالنواب، فارضين رغبتنا على جميع الجهاز الحكومي.

يجب أن يكون لنا الآن شعار واحد هو الديمقراطية سواء أكننا من الذين يؤمنون بالوحدة السورية أو بالانفصال، بالوحدة العربية أو باحتفاظ كل قطر عربي بشكل من كيان خاص. إن خصوماتنا حول هذه الأمور لجديرة بان تنحط إلى خصومات حول الجغرافيا، فضلاً عن أن الديمقراطية كقيلة بفض مشاكلنا. إن نشأة على قواعد ديمقراطية صحيحة ينشأها لبنان وسوريا، وتؤمن لكل عضو من المجتمع السوري واللبناني حقوقاً وحرية ديمقراطية مطلقة متساوية، وتوجد مستوى ثقافياً متناسباً متلائماً تكون هي عاملاً حاسماً في محو عدم الثقة من النفوس وبذر بذور الالفة، وتكون بمثابة حجر الأساس لبناء مشترك بينيه البلدان بتعاون حر وإخاء.

وكذلك إن تربية على قواعد ديمقراطية صحيحة تترباها الأقطار العربية كلها، وتضمن لكل فرد منها حقوقاً وحرية ديمقراطية مطلقة متساوية، وتقارب بين درجات تطورها تكون هي امتن رابطة تربط هذه الأقطار وتسهل عليها تفاهماً واتحاداً ديمقراطياً في المستقبل يتخذ اشد الأشكال موافقة للظروف التي يتحقق فيها.

4- وأولئك المخدوعون بالديكتاتورية!؟

بقي علينا أولئك الشباب الذين غرهم صنم الديكتاتورية فأرادوا عبادته وإحراق البخور له. إن هؤلاء ليقعون في فئتين: فئة المغشوشين، وفئة مأجوري الديكتاتوريات الاستعمارية الأجنبية - فئة مأجوري الفاشستية الإيطالية والنازية الألمانية الذين يريدون تسليمنا إلى أوحش ضرب من ضروب الاستعمار.

فأما الفئة الأولى فهم مغشوشون. لأن كلمة ديكتاتورية قد خلطت عليهم الأمور خطأ. يشاهد هؤلاء ما نتأذى منه من مساوئ ومظالم فتاكة، يشاهدون هذه الأحزاب الكثيرة القائمة على دعائم طائفية وعائلية وطمع شخصي تتطاحن على مصالحها الأنانية، يشاهدون صورة من الديمقراطية ويشاهدون قليلاً من الديمقراطية نفسها، قليلاً من الحكم طبقاً لما تريد أكثرية الشعب. فيقولون: حبذا لو تنهض قوة غلبة تضرب بيد من حديد على هذه الأحزاب التي تقسمنا حول طوائف وعائلات وأشخاص، وتتلاعب بنا وتنبذ مصالحنا ظهرياً! ويسمون هذه القوة الغلبة التي تضرب بيد من حديد الديكتاتورية. وغايتهم الحقيقية من وراء قيامها هو القضاء على العناصر المضرة بمصالح الشعب، وتوحيد صفوف الشعب وفسح الحرية لتحقيق إرادة الأكثرية. هذه هي حقيقة الغاية في نفوسهم عندما يطلبون الديكتاتورية. انهم يطلبون ديكتاتورية الشعب ضد أعداء مصالحهم، ويطلبون انتصار إرادة الشعب على إرادة أقلية تنصب أنانيته فوق الجميع. فبكلمة أخرى: هم يريدون

الديمقراطية عندما ينطقون بلفظة الديكتاتورية، لان الديمقراطية الحقة لا تعني شيئاً إذا لم تعن ديكتاتورية الشعب - أي نفوذ إرادة أكثريته وعلو مصلحته فوق كل مصلحة.

فإذا كنا نطمح إلى الديمقراطية ونحن نقول الديكتاتورية، فلماذا لا نقول الديمقراطية رأساً؟ إن قولنا الديكتاتورية فقط - لا ديكتاتورية الشعب - جدير أن يفسره ذوو الأغراض بأننا نريد ديكتاتورية فرد أو أفراد، لا ديكتاتورية جماعات الشعب، والفرق شاسع جداً.

في ديكتاتورية الفرد أو الأفراد تموت حرية البحث والإطلاع وتنقطع الصلات بين الشعب وبين حقيقة ما يجري في حلقة حكمه الضيقة المسيجة.

في ديكتاتورية الفرد أو الأفراد يصبح النقد جريمة، لان الدكتاتور يصير أشبه باله، ومن حوله أشبه بأفراخ آلهة.

في ديكتاتورية الفرد أو الأفراد يتسع المجال لشتى المفاسد من رشوة وظلم في جهاز الحكم حتى تبلغ أقصى حدها، لان كل شكل من الرقابة الشعبية على حلقة الحكام الضيقة قد أزيل، فيتمكن الحكام من ارتكاب مفاستهم، مع الحرص على تستير بعضهم، لأنهم شركاء في الجريمة ضد الشعب (وليس معنى انكشاف فضائح الرشوة في أمريكا وفرنسا بأنها غير حاصلة في ألمانيا وإيطاليا. ولكن سبيل ظهورها أمام الشعب في ألمانيا وإيطاليا مسدود بعناية خاصة).

في ديكتاتورية الفرد أو الأفراد تظل البلاد عرضة لخطر الفتن والمذابح خصوصاً عندما يموت الدكتاتور المتأله، وينشب الخصام حول خلفه، ويجد الاستياء المكبوت في نفوس الناس، والانقسام الذي خلفه الدكتاتور في صفوف الشعب إبان حياته حتى استطاع الحكم، مجالاً للانفجار.

فهل نريد نحن شيئاً من ذلك؟ هل نريد ديكتاتورية فاشستية على نمط إيطاليا وألمانيا، ديكتاتورية فرد وأفراد حوله في حلقة الحكم يستندون إلى طبقة قابضة على خناق الأمة برساميلها الاحتكارية؟ كلا!

هذا فضلاً عن أن الديكتاتورية الفاشستية بمعناها في المجتمع الغربي الصناعي في إيطاليا وألمانيا - أي ديكتاتورية الرأسمال الضخم الاحتكاري - لا يمكن أن تتحقق عندنا. لأن الصناعة والرأسمال ضعيفان عندنا جداً. والرأسمال الضخم الاحتكاري لا وجود له البتة - إلا بشكل شركات احتكارية أجنبية هي ليست منا بل هي بلايا الاستعمار التي رمانا بها، وأشواكه التي غرزها في قلبنا والتي نريد قلعها.

فمن الواضح إذاً أن ديكتاتورية فاشستية تنبني على قاعدة صناعية رأسمالية منا أنفسنا لا يمكن أن تتحقق. كل ديكتاتورية فاشستية عندنا، في أحوالنا الحاضرة، يتحتم أن تكون عبدة لاستعمار أجنبي، لديكتاتورية فاشستية أجنبية، لا وظيفة لها إلا أن تسهر، ككلب الحراسة، على حماية قيود عبوديتنا من أن نحطمها بأيدينا، وعلى حماية تلك المساويء و المظالم فينا التي ذكرناها سابقاً وعرفنا كم هي حجر عثرة في طريق هدفنا المنشود.

5- تداركوا الخائنين!

وهنا نقف وجهاً لوجه أمام أولئك الذين يدعون إلى ديكتاتورية فردية عندنا على أساليب فاشستية، وهم ليسوا من فئة المغشوشين بل ممن يعرفون جيداً ماذا يبييتون. صحيح أن هؤلاء قليلون جداً: صحافيون كاسدون ومغرورون أنانيون وما أشبه، ولكنهم على قلتهم ورخصهم خطرون يجب أن نفتح عيون الأمة عليهم فتحاً

كبيراً، فانهم سلاح سام في أيدي الفاشستية الاستعمارية التي تبتث الدعاية لاستعمارها هنا وفي كل مكان.

هل نحن في شك من أن الفاشستية تبتث الدعاية لاستعمارها؟ لقد مر زمان قال فيه موسوليني: "الفاشستية هي نتاج إيطالي خاص"، وقرر أنها لا يمكن أن تعيش أو تصدر إلى خارج إيطاليا. ولكنه ما لبث أن قال: "إن الفاشستية هي جيش هاجم... إننا نحارب عالماً منحطاً" وبالأمس فقط، اجتاح ذلك الجيش الهاجم بلاد الحبشة اجتياحاً دمويًا. على أن السنيور دبتو غراندي كان أصرح من موسوليني في هذا الباب، حيث قال: "القنصل هو العنصر الضروري الأساسي في توسع إيطاليا، في الميدان السياسي والاقتصادي والثقافي. القنصل هو الرائد في المدينة الجديدة التي أنشأتها الفاشستية". بكلمة أخرى خالية من الطلاء واللف والدوران: القنصل عند الفاشستية هو آلة الدعاية والتمهيد لفتوحها الاستعمارية. والذي يقدره الصحفي الأمريكي، جورج سلدس، إن إيطاليا تنفق 300 مليون لير على دعايتها الاستعمارية، ومن يلق نظرة على خريطة الإمبراطورية الرومانية التي رسمتها يد الفاشستية، وعلقت منها ألوف النسخ على الجدران أمام أعين الأطفال لتهدئهم فيهم جنون الحرب والغزو، يجد الأقطار العربية جميعها مدرجة في الخريطة وموضوعة على لائحة مطامع الفاشستية.

والنازية الألمانية فرس رهان مع الفاشستية الإيطالية في هذا المضمار. وجريدة (فولكشير بيوباختر) التي يحررها الفيلسوف الزائف روزنبرغ، بوق الدعاية النازية الاستعمارية تعزز علناً في أحد أعدادها (27 أيلول 1934) بانتشار النازية في البلدان العربية، وبتأليف فرقة قمصان خضراء فاشستية الخ...

اجل إن الفاشستية لترمقنا بعيون يقدر منها شرر شهوة الافتراس.
هي تطمع فينا، في بسط استعمارها الذي هو أوحش أشكال
الاستعمار علينا. ولكننا نبغض الاستعمار، ونريد الاستقلال
والسيطرة على مقدراتنا ومرافقنا بأنفسنا. ونحن جنود الديمقراطية
وحقوق وحرريات الإنسان في أوطاننا، كما نحن جنود في خارج
أوطاننا أيضاً - في الدنيا بأسرها لان مصيرنا لن ينعزل عن
مصير غيرنا. وما اصدق العربي الذي قال: "أنا أدافع عن دمشق
في خنادق مدريد!" وإبأونا واعتزازنا القومي لا يعنيان مطلقاً إننا
لسنا مستعدين للتعاون على مشاكلنا ومشاكل العالم اجمع مع الأمم
الديمقراطية الحقة - أي: الأمم التي تعترف لنا بحريتنا وتعاملنا
على أساس الإنصاف، ولا يجول في ذهنها أننا من طينة أحقر من
طينتها خلقنا لكي نطأ في لها الرؤوس!.

يحيا الفن المنحط

من المعروف ان المجتمع الحاضر ينظر بعين الاشمئزاز الى كل خلق جديد في الفن أو في الأدب طالما يهدد النظم الثقافية التي تثبت قدم المجتمع سواء أكان من ناحية التفكير أم من ناحية المعنى.

ويظهر هذا الشعور بالاشمئزاز جلي في البلاد الاوتوقراطية النزعة، وخصوصا في المانيا حيث يتجسم التعدي الشنيع ضد الفن الحر الذي دعاه هؤلاء الغشم "الفن المنحط".

فمن سيزان الى بيكاسو وكل ما أنجزته العبقرية الفنية المعاصرة.. هذا الانتاج الكثير الحرية والقوي الشعور بالانسانية، قد قوبل بالشتائم وديس بالأقدام. ونحن نعتقد أن التعصب للدين أو للجنس أو للوطن الذي يريد بعض الأفراد أن يخضع له مصير الفن الحديث ما هو الا مجرد هزء وسخرية.

نحن لا نرى في هذه الأساطير الرجعية الا سجوننا للفكر. ان الفن بصفته مبادلة فكرية وعاطفية دائمة تشترك فيها الانسانية جمعاء لن يقبل مثل هذه الحدود المصطنعة. في فيينا المتروكة الآن للهمج، يمزقون صور رنوار ويحرقون مؤلفات فرويد في الميادين العامة. ان ألمع منتجات كبار الفنانين الألمان أمثال ماكس أرنست وبول كلي وكارل هوفر وكوكشكا وجورج جروس وكاندنسكي قد صودرت وأحل محلها الفن النازي العديم القيمة. كذلك في روما أخيرا قد شكلت لجنة لتنظيف الأدب!! وقد قامت بمهمتها وقررت سحب كل ما هو ضد القومية وضد الجنسية وكذلك كل ما يدعو الى التشاؤم.

يا رجال الأدب ويا رجال الفن لنقف معا ونقبل التحدي. يجب أن
نقف في صف هذا الفن المنحط ففيه كل آمال المستقبل، لنعمل
لنصرتة ضد العصور الوسطى الجديدة التي يحاولون بعثها في
قلب أوربا مرة أخرى.

وقد وقع الفنانون والكتاب والصحفيون والمحامون على هذا البيان
وأسمأؤهم كما يلي:

ابراهيم واسيلي-أحمد فهمي-ادوار بولاك-ادوار ليفي-ارمان
انتيس-البير اسرائيل- البير قصيري- التلمساني- ألكسندرا
مينشكوفيسكا-اميل سيمون - انجلو بولو- انجلو دريز - أنور كامل
- انيت فديدا - أبوليتس.ل- كانتي-جرمين اسرائيل- جورج حنين-
حسين صبحي- أرافو- زكريا العزوني-سامي رياض- سامي
هانوكا- اسكاليت- عبد الخالق العزوني- فاطمه نعمة راشد - سيف
الدين- محمد نور- نداف سيلير- هاسيا- هنري دوماني.

القاهرة في 22 ديسمبر 1938

سعاد الحكيم حقوق الفكر

ووراء كلمة الفكر هنا يقوم في ذهني المفكر - لا ذلك المفكر المطلق، وإنما المفكرون المختلفون على تعدد نواحي نشاطهم. فأول حقوق الفكر أن تهيأ للعالم - مثلاً - جميع وسائل عمله: الآلات والمعامل والمكتبات... وكذلك ظروف الحياة التي تكفل لنشاطه الذهني والعلمي الهدوء الذي لا غنى عنه، وتكفل لشخصيته في مجموعها التفتح والاشراق. ان الكاتب اليوم ليس حراً في إنتاجه وابداعه، لأن هذا الإنتاج والخلق انما هو سلعة يتحكم فيها الناشر وتوجهها الأرباح التي سيحصل عليها.. مادام جمهور القراء لم يصل الى حد كاف من التعليم والاتساع. وهذا هو الوضع بالنسبة الى الرسام، والممثل، والموسيقي فان تحرر إنتاج هؤلاء من استعباد "الموضة" وطغيانها لن يكون الا على يد ثقافة تتجه أكثر فأكثر نحو الشعب، ونحن نرى المسرح ذاته يقف بعيداً عن الشعب، إذ تنقصه الصالات المناسبة، وتنقصه الرحلات التي تنظم في الأرياف - هذه الوسائل التي تزيد دائرة اشعاعه وكذلك السينما انحطت من أثر الاتجاه التجاري المحض للمنتجين ولسنا في حاجة الى أن نذكر أصحاب المهن من المدرسين، والأطباء، والمهندسين - هؤلاء الذين ينحدر مستوى حياتهم كلما ازداد زبائنهم فقراً.

اننا يجب أن نقف في وجه أولئك الذين يريدون حصر العلم أو تضيقه أو منعه عن الشعب. إننا -على العكس- يجب أن نمد نطاق

حضارتنا وميزاتها حتى تشمل كل فرد - هذه الحضارة التي ما يزال، للأسف، لها محاسبيها!

لقد تميزت كل مرحلة من مراحل التقدم بأنها كانت تمد المنافع والمزايا التي خلقها الجهد الانساني الى فئة جديدة من الفئات الاجتماعية التي لم تكن تستمتع بها من قبل " لقد أصبح في وسع قوى الانتاج الاجتماعية أن تكفل لكل فرد في المجتمع وسائل حياته المادية عن سعة، وأن تزيد في جمال حياته هذه يوما بعد يوم. بل وأن تتيح له في الوقت ذاته استخدام جميع مواهبه البدنية والذهنية استخداما حرا - لقد أصبح هذا ممكنا اليوم لأول مرة، ولكنه أصبح ممكنا "

إننا يجب أن نعطي الفكر حقوقه. ولكننا يجب أن نعطي هذه الحقوق أساسا وسندا من الظروف المادية والتاريخية التي تجعل هذه الحقوق شيئا ممكنا بل وشيئا ضروريا. لو أن المجتمع أراد أن يستغل لمصلحة المجموع كل ما في طاقة هذه الفترة من التاريخ أن تقدمه، ولو أراد أن يجعل منها مرحلة جديدة من مراحل الحضارة

(المجلة الجديدة، العدد، 14 يونيو 1942)

محمد مندور معركة السلام

انتهت الحرب بالامس رسميا، وستنتهي عمليا عما قريب قعقة السلاح في كل مكان بأوربا، بل وفي البحار، ولاشك أن العالم قد تنفس الصعداء بانتهاء هذه الكارثة المنقطعة النظير في تاريخ البشر. لقد كسب العالم الديمقراطي إذن أو كاد معركة الحرب، وبقي أن يكسب معركة السلم، وهذه فيما يبدو لن تكون أقل مشقة من سابقتها. ويا ويل الانسانية اذا لم تصل الى اقامة عالم المستقبل على أسس تخفف من بغض الانسان لأخيه الانسان.

لقد استباننا اليوم لجميع الأمم اسباب الحروب الحقيقية، ولكن معرفة تلك الأسباب لا تكفي للتغلب عليها، بل لا بد من أن ينتصر الناس على شهواتهم ومطامعهم القومية والفردية، ليستطيعوا ازالة تلك الأسباب، وليس من شك في أن العالم به اليوم من مصادر الرزق، ونتائج العلم، وفهم الحقائق النفسية، ما يمكنه من أن يعيش في سلام اذا صحت نيته، واستمع الى صوت العقل.

ان دوافع الأمم الى مسايرة الزعماء الذين ينادون بالحروب والثورات، لا يمكن أن تعدو اعتبارات ثلاثة: العزة القومية، والتمكن من استغلال مصادر البلاد الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية بين الطبقات والافراد. وهذه هي اسباب الحروب والثورات في كافة العصور والأماكن. فاذا استطاعت الدول المنتصرة اليوم أن ترعى كبرياء الشعوب، كبيرة كانت أو صغيرة، وإذا ادركت أن لكل أمة الأولوية في استغلال مصادر رزقها، واذا فهم افراد كل شعب أن لكل انسان الحق في ان يعيش

بمجهوده، عيشة انسانية كبيرة، أمكن أن يقال أن العالم سائر نحو السلام.

لقد ألغى منذ قرن رق الأفراد، وبقي أن يلغى رق الأمم، ومظاهر هذا الرق هي: الاستعمار، والانتداب، والوصاية، والإشراف، والنصح، وضرورة بقاء الجند للمحافظة على السلام في بعض الجهات ضد خطر غير موجود. وكل هذا طبعا انما ينصب على الأمم التي أصبحت اليوم في مستوى تستطيع معه أن تحكم نفسها بنفسها، وان تدافع عن بلادها اذا أطلقت أيديها في اعداد ما يلزمها من جند، وما تستطيع تنميته من صناعات.

لقد ألغى نظام الاقطاع واستغلال السادة لمجهودات العاملين بالاقطاعات وبقي أن يلغى هذا النظام أو شبيهه في الأمم، فلا تحاول دولة أن تحتكر استثمار مصادر الثروة في دولة أخرى، وتحرم من ذلك السكان الأصليين، أو تتخذ من بلادهم سوقا لتجارتها ومتنفسا لصناعاتها، وبخاصة عندما تكون تلك البلاد كثيفة السكان شديدة الفقر، لأن هذا العدوان يعتبر عندئذ قتلًا لشعب بأكمله.

لقد تحققت الى حد ما الديمقراطية السياسية، فنص في كثير من الدساتير على المساواة في الحقوق السياسية والمدنية، وبقي أن يسوى بينهم في الحقوق الاقتصادية، ولسنا نقصد أن يتساوى الناس في ارزاقهم فذلك ما لا يقبله عقل مادام الناس متفاوتين في مواهبهم الطبيعية، وإنما الذي نرمي اليه هو مساواتهم في التمكن من وسائل الانتاج، حتى يستطيع كل منهم أن يستغل مواهبه على أتم وجه، والرأي الذي تقول به الديمقراطية الصحيحة هو أن يوضع تحت تصرف كل فرد ما يكفي لاستخدام ملكاته، وأن يتمتع كل فرد بما تنتجه تلك الملكات، تمتعا كاملا غير منقوص ولا معتدى عليه.

هذه هي الأسس العامة التي لو تحققت لانتفتت الحروب والثورات
فليس من شك في أن هتلر وموسوليني ومن نحا نحوهما من
الدكتاتوريين لم تتجج دعواهم في بلادهم، الا أنها لاقت عزة قومية
مجروحة، وضنكا اقتصاديا متحكما، وأنواعا من الظلم الاجتماعي
الصارخ، ولم تلبث هذه المشاعر بعد أن ضمدت أو ضمد بعضها،
أن انقلبت عدوانا ورغبة في الانتقام ونزوعا الى السيطرة
والاستبداد بالغير، ولو أن المظالم الأولى لم يطل بها المهدي
وعولجت منذ نشأتها، لوفرت على البشرية كثيرا من الدماء
والآلام.

لقد ابتهجنا بانتصار الديمقراطية في الحرب، وبقي أن نبتهج
لانتصارها في السلم. وهذا أمر معلق بارادة الدول الكبرى
المنتصرة ولعلها تفعل، وان لمصر لحقوقها وأمالا تدخل في نطاق
ماشرنا اليه وقد حان الحنين لكي نعمل للحصول على تلك الحقوق
وتحقيق تلك الآمال ورجاؤنا أن تقدر الحليفة مشاعرنا وتعمل على
ارضائنا اذا أرادت أن تكسب صداقتنا الحقيقية.
نشر في جريدة "الوفد المصري" 1945/5/8.

رئيف خوري
اعلان حقوق الانسان الذي اقرته جامعة الأمم
المتحدة
نواقصه، نواحيه الايجابية، واقتراح على المثقفين
اللبنانيين

منذ ان اذاعت جامعة الأمم المتحدة عزمها على اعلان نص جديد لحقوق الانسان - نص جديد عالمي- ومنذ أن وكل "المجلس الاقتصادي الاجتماعي" هذه المهمة الى ما سمي "باللجنة الثالثة"، ومنذ ان شرعت هذه اللجنة في وضع هذا النص والتناقش في بنوده، والدنيا بأسرها تعير شطرا عظيما من اهتمامها لما ستسفر عنه هذه المحاولة لاجراء هذه الوثيقة العالمية الخطيرة التي تعزز الانسان وتحميه على اعتباره أئمن موجودات الدنيا.

ولعلنا نحن اللبنانيين والعرب كنا نتابع ولادة هذه الوثيقة العالمية باهتمام يفوق اهتمام غيرنا. لقيمة هذه الوثيقة في نظرنا، ثم لقيام لبناني هو الدكتور شارل مالك على رأس المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي تولى وضع نص هذه الوثيقة الخطيرة.

وها هو نص هذه الوثيقة في أيدينا الآن، بعد طول الانتظار...

ثمانى وعشرون مادة الحقت بها مادة اضافية، لا رقم لها ...
ثمانى وعشرون مادة ومادة اضافية تتوخى أن تبوتق حقوق الانسان في القرن العشرين، وقع عليها عدد كبير من دول الأرض وفي جملتها لبنان.

وليس يعترينا ايسر شك ان في هذه الوثيقة العالمية التاريخية الخطيرة كثيرا من المحتوى الايجابي الذي رحبنا به على شرط أن لا يعدم مغزاه العملي. وسننظر في هذا المحتوى الايجابي، غير أننا نؤثر ان نقدم النظر في نواقص هذه الوثيقة وتقصيراتها فانها من عظم الأهمية بحيث لا تجوز الغفلة عن نواقصها، كما لا تجوز عن محتواها الايجابي.

في رأينا ان كل اعلان عالمي عصري لحقوق الانسان يجب ان يصدر عن حقائق مبدئية أصيلة صميمة في وضع الانسان الحديث. من هذه الحقائق ان الانسان اذا كان له وجود بذاته من حيث هو انسان - فله شق آخر من وجوده باعتباره عضوا في أمة. ومن هذه الحقائق أيضا ان الانسان اذا كان له وجود بذاته - من حيث هو انسان - فله شق آخر من وجوده باعتباره عضوا في طبقة بالاضافة الى اعتباره عضوا في الأمة.

ثم يبقى ان كل اعلان عصري لحقوق الانسان ينبغي له أن لا يهمل حقيقة رئيسية هي أن الوثائق في حقوق الانسان ليست قليلة، ومع ذلك فقد ظلت تعرض هذه الحقوق للغصب والمحق - واحيانا عن طريق القانون - بسبب عدم الصراحة أو بكثرة الغوامض والمطلقات في النصوص.

وهنا فلنسرع الى القول ان اعلان حقوق الانسان، هذا الذي صدر أخيرا عن جامعة الأمم المتحدة، لا يتقيد حق التقيد برعاية الحقائق التي اسلفنا ذكرها. فليس فيه ما يومئ من قريب أو بعيد الى أن الانسان الحديث يكون عضوا في أمة، وأن هذه الأمة لها الحق في تشكيل دولة خاصة وفي الاستقلال التام وسيادة نفسها. فمن حق الانسان اذن - بل رأس حقوقه - أن يكون عضوا في أمة مستقلة ومواطن دولة سيدها نفسها. أجل، وليس في هذا الاعلان لحقوق الانسان ما يومئ من قريب أو بعيد الى أن الانسان في دولة ما قد

يكون عضو اقلية قومية تابعة لهذه الدولة، فمن حقه اذن - بل رأس حقوقه - ان تكون جماعة الاقلية القومية التي ينتمي اليها متمتعة بحقوق كتعليم لغتها وطبع الصحف والكتب بها واستعمالها في المراجع الرسمية، واقامة الادارة الذاتية اذا كانت الشروط مهياة وافية..

ان في اللواء السوري السليب، في اسكندرون، مثلا اكثرية من العرب لا يمنحهم هذا الاعلان لحقوق الانسان ضمانا ما لعروبتهم من التتريك.

وهكذا يخلو هذا الاعلان لحقوق الانسان من كل نص يؤكد حق الأمم في ان تكون مستقلة وأن تشكل لنفسها دولا ذات سيادة، كما يخلو ايضا من كل نص يكفل حق الاقليات القومية. فهو بذلك يترك الحبل على الغارب للمستعمرين يضحون بالامم وبالتالي حقوق الانسان، ويخلي المجال لاستبداد الدولة تتحكم بالاقليات القومية.

أما كون الانسان أيضا عضو طبقة في مجتمعاتنا التي لا يزال أكثرها طبقيًا منطويًا على تناحر وصراع، فأمر لا يصح القول أن الاعلان لحقوق الانسان يهمله كل الاهمال.

ففي المواد: 21، 22، 23، 24، بنوع خاص، نصوص على حق الانسان، رجلا وامرأة، في العمل وتأمين حاجات الحياة والتعلم والراحة. وفي المواد 16، 17، 18، 19، نصوص على حق الانسان في حرية الفكر والرأي والاجتماع والتنظيم والاشتراك في ادارة الشؤون العامة مباشرة أو بواسطة ممثلين منتخبيين انتخابا حرا. على أن هذه النصوص التي يمكن الانتفاع بها لتخفيف عبء الحرمان والجهل واحتكار مناصب السلطة واستبداد الدولة عن كاهل الطبقات المضطهدة لا تزال غير وافية. فليس فيها مثلا نص صريح يؤمن حق المرأة في خوض ميادين الحياة كلها. والمشاركة في نشاط حكوماتهن الدولي واعمال مؤسسات جامعة الامم

المتحدة نفسها. كذلك تخلو هذه النصوص من نص صريح على حق كل انسان ان ينتخب وينتخب من جميع هيئات السلطة، وأن تتاح له فرصة مساوية لسائر المواطنين ان يشغل ايما منصب في الدولة أو في المجتمع في بلاده. وقد كان مثل هذا النص الصريح ضروريا، لأن كثيرا من البشر حتى في كبريات الدول يجدون مناصب الدولة والوظائف العامة مقفلة في وجوههم. يكفينا مثلا زواج الولايات المتحدة فإن حالتهم تبلغ من السوء انهم لا يجرمون عمليا حق الانتخاب والترشيح وحسب، بل يعيشون معرضين لضرب من ضروب "التسلية" يتلهم به بعض الامريكيين يسمى "اللسنغ" يعني "الشنق!".

بقي شئ آخر خلا منه صراحة هذا الاعلان لحقوق الانسان وهو النص على تحريم النازية والفاشستية. ففي الوقت الذي اطلقت فيه المادتان 16 و 17 الحق للانسان في الفكر والتعبير كان يجب استثناء النازية والفاشستية على اعتبار انها همجية غابية تتذرع بحق الفكر والتعبير وسائر حقوق الانسان لتفترس هذه الحقوق فور التمكن منها كما وقع في المانيا الهنلرية وايطاليا الموسولينية ويابان الميكادو، فكلف ذلك الأوطان من التحطيم والهدم ما لا يقدر. أجل كان واجبا النص على تحريم النازية والفاشستية، وان كان في نصوص الاعلان ما يجرم هذه الآفة تجريما ضمنيا. فليس البتة من داع لترك هذا الغموض الذي لا يفيد منه الا ألد اعداء حقوق الانسان.

... فاذا ابقينا نصب اذهاننا هذه النواقص والتقصيرات التي ينطوي عليها هذا الاعلان لحقوق الانسان، استطعنا ان ننتقل الساعة الى ما فيه من محتوى ايجابي.

تنص هذه الوثيقة العالمية الخطيرة نصا صريحا على حقوق مقدسة، أو يجب أن تكون مقدسة، للانسان فلا يخرقها خارق. نذكر في جملتها الحقوق التالية:

- 1- لا يسوغ اعتقال ايما انسان، او نفيه بصورة كيفية. (المادة 9)
- 2- كل شخص متهم بعمل مخالف، تفرض فيه البراءة الى أن يتم اثبات المسؤولية عليه، بصورة قانونية، في محاكمة علنية عامة، تكون مكفولة له فيها جميع الضمانات الضرورية للدفاع عنه. (المادة 11 البند الأول).
- 3- كل شخص له الحق في مغادرة ايما وطن، مع ما في ذلك وطنه. وله الحق في العودة الى وطنه. (المادة 13 البند الثاني).
- 4- عند التعرض للاضطهاد، كل شخص له الحق ان يلتمس ملجأ وأن يفيد من حق اللجوء الى وطن آخر. والملاحقات التي تتعلق فعلا بموضوع جريمة ضد الحق العام، وبموضوع نشاط مخالف لمبادئ جامعة الأمم المتحدة وأهدافها لا تعتبر اضطهادا. (المادة 14 ببنديهما)
- 5- كل فرد له الحق في حرية الرأي والتعبير. وهذا يستتبع حق كل فرد أن لا يتعرض للاقلاق والتكدير بسبب آرائه. كما يستتبع حق كل فرد ان يتطلب ويتلقى وينذع المعلومات والأفكار بأيما وسيلة من وسائل التعبير، في أيما مكان، دونما اعتبارات للحدود. (المادة 18، وقد سبق ان اشرنا الى نقص فيها، هو أنها لا تسد الطريق صراحة على النشاط النازي والفاشستي).
- 6- كل شخص له الحق في حرية عقد الاجتماعات السلمية وفي حرية تأليف الجمعيات. ولا يسوغ اكراه ايما انسان على الانضمام الى جمعية (المادة 20).

- 7- ارادة الشعب يجب أن تكون اساس سلطة السلطات العامة. ويجب أن تعبر هذه الارادة عن نفسها بانتخابات صادقة تجري ضرورة في دورات متعاقبة، اما بالاقتراع السري مع اباحة حق التصويت للجميع على التساوي، أو بطريقة أخرى معادلة ضامنة لحرية التصويت. (المادة 21، البند الثالث).
- 8- كل شخص له الحق في العمل، وفي اختيار نوع عمله اختيارا حرا بشروط للعمل عادلة مرضية. وله الحق في الوقاية من البطالة. كل شخص له الحق أن يؤسس، بالاشتراك وسواه، نقابات. وله الحق أن ينضم الى النقابة للدفاع عن مصالحه. (المادة 23، البند الأول والثالث)
- 9- كل شخص له، بوجه خاص، الحق في الغذاء والكساء والمأوى والعناية الطبية والمؤسسات الاجتماعية الضرورية. وله الحق في مستوى من المعيشة كاف لتأمين الصحة والحالة الحسنة له ولعائلته. وله حق الوقاية في حالة البطالة والمرض والعطب والترمل والشيخوخة، وفي سائر الأحوال التي ينشأ عنها فقدان وسائل اعالته، نتيجة ظروف مستقلة عن ارادته (المادة 25 البند الأول).
- 10- كل شخص له الحق في الراحة والسلوى والنزهة، وله الحق في تقصير مدة العمل تقصيرا معقولا، وكذلك له الحق في فرصة دورية مدفوعة الاجرة (المادة 24).
- 11- كل شخص له الحق ان يشترك اشتركا حرا في حياة الجماعة الثقافية، وله الحق ان يتمتع بالفنون ويساهم في التقدم العلمي والخيرات الناجمة عنه (المادة 26، الشق الأول منها).
- وقد كان باستطاعتنا ان نتوسع في نقل المحتوى الايجابي فيما انطوت عليه هذه الوثيقة العالمية التاريخية الخطيرة، لكننا اذا وقفنا عند هذا الحد لنتابع بحثنا فلا يسعنا الا ان ننقل المادة الاخيرة، وهي من أهم مواد هذا الاعلان لانها تستهدف قطع السبيل على

العابثين والمتلاعبين ان يجردوا كل هذه الحقوق الانسانية من كل وزن وقيمة في الواقع. وهي تقول:

ليس في هذا الاعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف الى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

(...)

ان هذا الاعلان لحقوق الانسان يجعل مبدأ النضال في سبيل الديمقراطية والاشتراكية والنهوض الوطني وتحرير الشخص الانساني شيئاً مشروعاً. فتأليف النقابات والاحزاب والجمعيات وعقد الاجتماعات، والتعبير عن الرأي والطبع والنشر، لغايات سياسية وثقافية واقتصادية، ديمقراطية حرة، كل ذلك مباح.

وقد وافقت الحكومة اللبنانية على نص هذا الاعلان فشهدت هي بنفسها على نفسها ان اعمال الاعتقال الكيفي التي لا تنفك تتعاطاها، واقفال الجمعيات الثقافية، كجمعية العلاقات الثقافية بين لبنان والاتحاد السوفييتي والأخذ بمكافحة الشيوعية ومنع رخص اصدار الجرائد وتشكيل الندوات الادبية - عدا تزوير الانتخابات - انما هي كلها اعمال مناقضة لحقوق الانسان. ويزيد في هذا التناقض ان لبنانياً، ممثلاً رسمياً للحكومة اللبنانية هو الدكتور شارك مالك، يشغل منصب رئاسة المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع لجامعة الامم المتحدة. ومن هنا كنا لا ننفك نفخر بما كان للبنان عن هذه الطريق، من يد في صوغ حقوق الانسان! فهل أن ان نقتصد في الفخر لنستبقي بعض جهد نبذله في سبيل شئ من الأمانة لتطبيق حقوق الانسان عندنا؟ هل أن لسلطتنا أن تخرج من وحلة هذا الازدواج المقرف بين تصريحات ديمقراطية تعتر بها ووثائق ديمقراطية توافق عليها حبراً وورقاً لتدوسها من ثم وتمزقها تمزيقاً في السلوك والعمل؟

نحن لا يفوتنا أن كثيرين في العالم، وفي مقاعد الحكم في لبنان يريدون أن يعتبروا هذا الاعلان لحقوق الانسان قصاصة ورق وترضية لـ "مثاليين" صغار العقول: ولا يفوتنا أن مقدار ما سيكون لهذه الوثيقة العالمية، من وزن ومغزى عملي، سيتوقف على مقدار ما تنبيري الجماهير للمطالبة بتنفيذها.

فعلى المثقفين واجب ان يطلعوا الجماهير على هذه الوثيقة ومغزاها العملي ومقدار التناقض بين تصرفات الحكومة اللبنانية وبعض القوانين اللبنانية (كقانون المطبوعات) من جهة، ومغزى هذه الوثيقة ومعناها، من جهة اخرى.

بل علام لا يؤلف المثقفون اللبنانيون من محامين واطباء ومهندسين واساتذة وكتاب، لجنة وطنية للدفاع عن حقوق الانسان تسهر على المطالبة بالامانة لتطبيق نص حقوق الانسان وتشهير كل مخالفة لهذه الحقوق على كل منبر؟

لكن ترى هل نحن على يقين من أن الحكومة اللبنانية "الديمقراطية" توافق على تشكيل لجنة يكون دستورها، بالضبط، هو هذا الاعلان لحقوق الانسان الذي اذاعته جامعة الأمم المتحدة ووافقت عليه الحكومة اللبنانية نفسها، الحكومة العضوة في جامعة الامم المتحدة؟

شد ما اتيح لنا ان نرى من عجب، كأن حياتنا كلها رجب. وعلى كل حال، أي بأس في ان نرى عجباً آخر.

ملاحظة

سمحت لنفسى بذكر الترجمة المعتمدة من الامم المتحدة لاستشهاد لرئيس خوري كونها لم تكن صدرت بعد عند كتابة المقال، كذلك تدقيق بعض ارقام المواد لاعتماده على أول صيغة تم تداولها

اعلاميا في حين الصيغة الحالية من 30 مادة مما استوجب موائمة بعض استشهادات الكاتب حتى لا يتشتت القارئ. ويلاحظ استعمال الكاتب لاصطلاح الاعتقال الكيفي مكان الاعتقال التعسفي.

هناك مقطع حول الاتحاد السوفييتي فيه نوع من الدفاع الحزبي عن موقف السوفييت من الاعلان وذلك عبر استشهاد الكاتب ببعض مواقف فشنسكي وبشكل خاص من قضايا المرأة وحق تقرير المصير ومنع الاسترقاق معتبرا انه لعدم موافقة المندوب السوفييتي على كل مقترحات بلده "لم ير بوسعه التصويت بالموافقة على نص اعلان الحقوق بما فيه من العلات". هذا الموقف النابع من التزامه عضوية الحزب الشيوعي السوري واللبناني في ذلك التاريخ، سيعود عنه رثيف عند نقده للسيتالينية وتأييده للتيتوية في المعركة بينهما، كذلك تأييده لخط عدم الانحياز بعد تاريخ هذا المقال الذي نشر في مطلع 1949، العدد الثاني من مجلة "الطريق"، ص 5-11 (هيثم)

شارل مالك شرعة حقوق الانسان

يرقى أمر هذه الشرعة الى عهد الرئيس روزفلت حين أعلن حرياته الأربع خلال الحرب العالمية الثانية، حرية التعبير، حرية العبادة، التحرر من العوز، التحرر من الخوف. بهذا التعبير البسيط أجمل الرئيس روزفلت أهداف الديمقراطية في النزاع الأخير، لأن لا نصر حقيقي دائم قط الا بتأمين حرية العقل ينطق بما يعرف ويرى، وحرية النفس تعبد الله ولا حرج، وبتحرير الانسان من العوز المادي والقلق الكياني.

و ما أن التأمّت أمم الأرض في سان فرنسيسكو لوضع ميثاق المنظمة الدولية الجديدة حتى كان الجو الدولي مشبعا بقضية حقوق الانسان وحياته الأساسية.

أيجوز بعد للبشرية المنظمة أن تسمح بامكان تكرار ما ارتكبه النازيون والفاشستيون من عدوان وقح على أبسط الحقوق والحريات؟ ألم يؤد هذا العدوان ذاته بعض الشئ الى الحرب؟ ليس اذن من مستلزمات المنظمة العتيدة الهادفة الى منع الحرب أن تعنى أولا وقبل كل شئ بإبطال أسباب الحرب؟ أيجوز بعد للشخص الانساني أن يبقى عرضة للتهمج الاعتباطي على حرياته؟ أليس من مقتضيات السلامة الاجتماعية ذاتها أن تعين هذه الحريات والحقوق ويدمج صونها في صلب الميثاق المرجو؟

هذه بعض التساؤلات الملحة المهيمنة على جو المؤتمرين في سان فرنسيسكو. وكان الوفد اللبناني في طليعة الداعين الى ضرورة الاقرار الدولي بمبدأ حرية الفكر والضمي، وأن الحرب قبل أن تكون حرب سلاح وقبل أن تكون حرب مصالح هي حرب فكر

وعقائد، وانها لذلك لا بد واقعة طالما يفرض الفكر والعقيدة على الانسان فرضا ولا يطلق لعقله، في جو محب مسؤول، الحرية التامة في التفكير والتمييز وفي الصيرورة الشخصية الأخيرة.

ترد عبارة "الحقوق الانسانية والحريات الاساسية" في ميثاق الأمم المتحدة سبع مرات. وطالب الميثاق المدقق يلمح في الحال أن الامم المتحدة لا تجعل من اقرار هذه الحقوق والحريات وصيانتها غاية بحد ذاتها فحسب بل تؤكد على أن علاقات الصداقة السلمية بين الشعوب انما تنهض على أساس احترام الكرامة الانسانية وما يمت اليها من حريات. واذن بفعل نص الميثاق ذاته خرجت مسألة حقوق الانسان عن كونها مسألة محض داخلية تتصرف بها كل بلاد كما تشاء، ورفعت الى صعيد المسائل المشتركة الواقعة في متناول القانون الدولي. ولم يتبق اذن الا أن تعين هذه الحقوق تعيينا دقيقا مسؤولا وتوضع بشأنها الاتفاقات الدولية المرغوبة.

وهكذا أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ ثلاث سنوات "الجنة حقوق الانسان" للعناية بهذا الوضع وذلك التعيين. راحت هذه اللجنة تمحص كل دساتير الأرض وجميع القوانين المرعية بشأن حقوق الانسان ودرست ألوف المقترحات والوثائق التي وردت عليها من المؤسسات والمعاهد والحكومات والحقوقيين الدوليين والاساتذة الاخصائيين، الى أن انتهت اخيرا الى براءة كاملة عرضتها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أحالها بدوره الى الهيئة العامة للأمم المتحدة التي التأمّت في باريس في الخريف الفائت. وبعد تمحيص دقيق جدا عدلت هذه الهيئة البراءة بعض الشئ واقترتها معدلة بثمانية واربعين صوتا وبدون أي صوت مخالف وبثمانية أصوات مستتكفين.

لعب لبنان طيلة هذه المدة دورا أساسيا في تكوين هذه الوثيقة. وقد تدرج من عضو الى مقرر الى رئيس مجلس الى رئيس اللجنة

الأخيرة الحاسمة، اقرارا من العالم بأن لبنان، فكرة وموقعا وتاريخا وكيانا وحقيقة، إما أنه في ذاته في هذا الحقل بالفعل معلم ومرشد أو أنه يجب أن يكون معلما ومرشدا. وبعد هذا الاقرار العالمي المسؤول لم يتبق للبنان إلا أن يبرر أو يخيب توقعات العالم منه.

* * *

إذا قابلنا بين هذه البراءة وبين "الماغنه كارتة" البريطانية، او براءة الحقوق الاميركية، أو اعلان حقوق الانسان والمواطن الثوري الافرنسي، أو المانيفستو الشيوعية، أو أي نص بحقوق الانسان والمواطن في أي دستور من دساتير العالم، ألفينا أنها تختلف عنها جميعا أصلا وصورة وتركيبا.

فمن حيث الأصل، كانت جميع الاعلانات السابقة تعبر عن وضع قانوني -اجتماعي- سياسي خاص بأمة معينة أو بثقافة معينة او بتفسير انقلابي معين لعلاقة الفرد بالجماعة والتاريخ. بينما شرعنا نشأت من مجادلة الأمم والثقافات كلها بعضها مع بعض خلال سنوات ثلاث في التربة الروحية الناجمة عن الحرب العالمية الثانية. واذن تكونت البراءات السابقة جزئية الأصل والنشأة بينما براءتنا كلية عالمية. وان صح القول أن الاعلانات السابقة تجسيد لضمير أمة من الأمم أو ثقافة من الثقافات فيما يمس حقوق الانسان، فيصح القول كذلك أن اعلاننا الحاضر هو تجسيد لضمير العالم كله بقدر ما في هذا الضمير العالمي الآن من وحدة، أعني بقدر ما هو موجود بالفعل.

ومن حيث الصورة فان براءتنا قرار للهيئة العامة للأمم المتحدة، فقيمتها اذن قيمة قرار لهذه المنظمة لا غير. بينما الشرعات السابقة انبثقت من هيئات قومية أو من حركات ثورية، وفي كلتا الحالتين دمجت في الحال في دساتير البلدان التي نشأت فيها أو التي تبنتها. ولئن اختلف القانونيون الدوليون في تأويل القيمة

القانونية الصحيحة لقرارات الهيئة العامة، فمما لا شك فيه في نظري ان هذه القرارات لا يمكن اعتبارها، من حيث الصورة، الا بمثابة توصيات للدول الأعضاء لا غير.

ومن حيث التركيب، تتميز الشرعة الحاضرة عن الشرعات السابقة بالأمر التالية على الأخص:

أولا - بشرطها مسألة السلم الدولي ذاته بمسألة حقوق الانسان، ثانيا - بتوكيدها الصريح على أن جوهر الانسان انما هو عقله وضميره، ولذلك كل انتقاص من حرمة العقل والضمير، وخصوصا من حريتهما في الطلب والرؤية والاعلان والسيرورة، انما هو امتهان للانسان في الصميم،

ثالثا- بتعدادها الصريح الكامل لجميع اسباب التفرقة بين البشر، كالجنس والدم والدين واللغة والقومية والأصل، وتوكيدها القاطع على ان الحقوق المعلنة تمتد الى الانسان من حيث هو انسان بصرف النظر عن أي من هذه الاسباب،

رابعا- باعلانها المساواة التامة بين الرجل والمرأة في جميع هذه الحقوق وعلى الأخص في شؤون الزواج،

خامسا- باعلانها حق كل انسان بأن ينتمي الى جنسية ما أو يغير جنسيته،

سادسا- وهذا الفرق لا يمس المانيستو الشيوعية بنفس المعنى الذي يمس البراءات السابقة لها - بتوكيدها على حقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية وعلى ضرورة تأمين اساس كيانه المادي وعلى اعتبار حاجات عائلته في هذا التأمين،

سابعا- بوصفها العائلة أساسا للمجتمع وقرارها حقوق الآباء
الأولية في التوجيه التربوي لابنائهم،

ثامنا- بتشديدها على توجيه التربية وجهة انماء الشخصية البشرية
كلها وخصوصا وجهة تشجيع احترام الحقوق والحريات الانسانية،

تاسعا - باقرارها أن من حق الانسان الاساسي الاشتراك الخلاق
في الحياة الثقافية،

عاشرا- بتوكيدها على أنه لا يحق للدولة او للانسان ان يستخدم أيا
من هذه الحقوق والحريات في سبيل خنق الحرية.

في هذا البلد اللبناني وفي الشرق العربي على العموم لا شيء
يرعبني ويقض علي مضاجعي اكثر من تشكيكنا واستهزائنا
بالشؤون الاخيرة. فنحن في الدرجة الاولى تجاريون عمليون
نفعيون ننشد جني الفائدة السريعة من كل شيء. ولذا تجدنا نفتش
دائما على هامش الكيان الفاعل. أما ان نقف بخشوع الأزل امام
الحق ناشدين حضرته من أجل ذاته، فهذا ما لا نفقه له معنى او
على الأقل ما لم نعتد عليه. وعندما اتأمل بوضعنا هذا الحزين
كثيرا ما أسائل نفسي بروح قانطة: ما هو سبب نفورنا من رؤية
الحق؟ ترى أيكون سببه ان الحق ذاته سبق ونفر منا؟ أيكون سبب
عدم محبتنا له انه هو لا يحبنا؟ هذا بالطبع ايها السادة اشراف على
الكفر، لكن الآلام الكيانية الخفية تكاد تكفر لولا ان الحق ذاته ينبلج
في اللحظة الاخيرة فرحا ووثوقا ومحبة في القلب الكسير.

ومهما يكن من أمر فمما لا شك فيه ان التساؤلات الاتية في كل
بال وعلى كل لسان: ما هي القيمة العملية لاعلان حقوق الانسان؟
هل يعني هذا الاعلان ان الشعوب والحكومات ستمارس هذه
الحقوق والحريات في الحال، او على الاعلى ستتخذ اجراءات
لتطبيقها مع الزمن؟ هل يعني هذا الاعلان انني انا وانك انت

كمواطن لبناني سنمنح هذه الحقوق كلها غدا صباحا فننعم في الحال بكل ما تنادي به من خيارات وحرريات؟ أليس هزءا وسخرية ان تتحاور الدول حول حقوق الانسان مدة ثلاث سنوات وهذه الحقوق كداسة ممتهنة في كل مكان؟ هل الدول بالفعل جادة بالامر وهل هي معترمة على احترام ما اقترته الهيئة العامة وأوصت به من حريات وحقوق؟ أليست كل هذه الجدالات والنقاشات والاعلانات كلاما فارغا لا طائل تحته واحلاما مرضية لا مسؤولة؟ أليس هو بالفعل افلاس الامم المتحدة ان تنتهم لهذه الاعلانات النظرية، والسياسة العملية تسير في منطقتها المألوف، منطوق البطش والظلم، منطوق استبداد القوي بالضعيف؟

يثير البعض هذه التساؤلات الخطيرة لا لأنهم تواقون الى الحقيقة قلقون على الكيان بل لفنائية هدامة رافضة تعصف بعقولهم. يثيرون هذه التساؤلات والشكوك لأنهم آخر الأمر لا يؤمنون بإمكان التعاون الدولي، بل يؤثرون ان تذهب كل دولة وكل شعب مذهبه الخاص في النظر الى الانسان. فهم لذلك لا يؤمنون بأن الانسان واحد في جوهره أينما وكيفما كان، بل يوقفون حقيقته على البيئة والأمة التي ينتمي اليها. وهذا بالطبع يتعارض مع البراءة الحاضرة التي تعلن نفس الكرامة لكل انسان في كل ظرف. واذن لا يفيد هؤلاء الظرفاء قلقا حقيقيا على تطبيق هذه الحقوق بل يكشفون في براعة شكهم عن رفضهم الأساسي للكرامة الانسانية الواحدة.

ويثير البعض الآخر هذه التساؤلات لأنهم يفتنون في الحال الى ان هذه الحقوق تتعارض مع بعض العقائد التي شبوا عليها. وهذا بالطبع يقلقهم لأنهم يعيشون، ماديا وخياليا وعاطفيا، على تأصل هذه العقائد في نفوس الغوغاء التعسة. وبما أنهم يؤثرون الظلام على النور ولا يعرفون نعمة الطلب والوصول، نعمة نقد النفس حتى فيما ورثوا من مقدسات، تراهم يرفضون مسبقا كل ما لا

ينطبق انطباقا تاما على عقائدهم. فكأنهم هم المقياس وكأن العالم لا يتحرك الا اذا حك بهم، مع أن العالم والنور يسيران بثبات حتى دون معرفة وجودهم.

واذن تساؤلهم حول امكان تطبيق هذه الحقوق لا يعني ايماننا بها وبالتالي قلقا حقيقيا محبا على تحقيقها، بل على العكس يعني انهم بادئ ذي بدء لا يؤمنون بها قط وأنهم لا يكرهون شيئا أكثر من كرههم تطبيقها، لأنها اذا طبقت وانتشرت وحقق الانسان بها كرامته وحرية الكاملتين، ذهبت بعض عقائدهم هباء منثورا وتبخر كل اساس لعيشهم الغوغائي الهنيئ.

ويثير البعض الآخر هذه التساؤلات لان مشاكلهم الشخصية ملحة حادة تتطلب حلا سريعا. ولذلك تراهم يرتمون على أحدث البدعات متنقلين من شعوذة الى شعوذة عل فيها من السحر ما يفرج كربتهم ويرفع عن صدرهم الهموم.

الى هؤلاء أقول بمنتهى المحبة: ان الأمم المتحدة لا تؤمن بالسحر ولا تعنى بالشعوذة ولذلك لا يفيد اعلان حقوق الانسان أنكم غدا ستتمكنون من تسديد ديونكم أو ستوظفون أو سينظر في هذه أو تلك من قضاياكم المعلقة. ان هذا الاعلان هو وصف نظري دقيق مسؤول لكرامتكم الانسانية وقد اتفقت عليه الدول، بما في ذلك لبنان، فوجب عليكم أولا أن تتأملوه وتستوعبوه حتى يستقر في نفوسكم وتتيقنوا من حقيقته، وهندئذ يتوجب عليكم ان تحملوا سلطاتكم، بالطرق الاقناعية الشرعية، على تحويل قوانينكم بما يتلاءم مع نصوص هذا الاعلان.

ان براءة حقوق الانسان هي قرار من قبل الهيئة العامة للأمم المتحدة. فهي اذن، كما تنص مقدمتها، توصية لكل فرد ولكل هيئة عامة ولكل دولة بأن يجدوا، بالتعليم واتخاذ الاجراءات القومية والدولية، في اقرار هذه الحقوق والحريات وتطبيقها. وأن تكون

الثماني والخمسون أمة قد انتهت آخر الأمر دون أي صوت معارض الى هذا التحديد النظري لكرامة الانسان فهو بحد ذاته فوز وفائدة.

وقد اتخذت الهيئة العامة في نفس الوقت الذي صدقت فيه على هذا الاعلان قرارا خطيرا بنشره وعمل دعاوة واسعة له في العالم كله. وقد طلبت الى جميع الحكومات والمنظمات أن يوزعوه ويشرحوه ويعلموه في جميع المدارس والمعاهد، والى السكرتير العام ان يتعهد أمر طبعه ونشره في جميع لغات الأرض. وعندما توزع غدا عشرات الملايين من نسخ هذا الاعلان على شعوب الأرض كلها، أيستطيع المستهزئ السعيد أن يجزم من الآن أنه لن يكون لهذه الاذاعة الكونية أي أثر عملي في الفكر والحياة والقانون؟

يعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمام المعرفة وتعرف كذلك لجنة حقوق الانسان أن مجرد قرار أو توصية أو اعلان بحقوق الانسان لا يكفي، وأن مرحلة التنفيذ هي المرحلة الحاسمة في الأمر. ولذلك اطلقنا عبارة "شرعة حقوق الانسان" ليس على مرحلة هذا الاعلان النظري فحسب، بل على اطار كامل مؤلف من ثلاث مراحل. المرحلة الأولى هي تعيين كرامة الانسان بنقرير الحقوق والحريات التي تتألف منها. هذه هي المرحلة التي انجزناها حتى الآن. المرحلة الثانية هي استخراج المعاهدات الدولية (Conventions) التي تعرض للتوقيع فتربط جميع موقعيها ربطا دوليا قانونيا. والمرحلة الثالثة هي استنباط الاجراءات التطبيقية التي تكفل ان هذه الاتفاقات ستنفذ بالفعل. ومن جملة هذه الاجراءات اقتراح استرالي يرمي الى تأسيس محكمة عالمية لحقوق الانسان يستطيع الأفراد والجماعات ان يستأنفوا اليها. هاتان المرحتان الاخيرتان، مرحلة المعاهدات ومرحلة الاجراءات، هما ما سنعمل بهما في لجنة حقوق الانسان في دورتها المنعقدة في أيار القادم. وبطبيعة الحال لم يكن بالامكان

الوصول الى هاتين المرحلتين التطبيقيتين الا بعد انجاز مرحلة التعيين النظري، فالنظر يتقدم على العمل في كل شئ، اذ لا يمكنك تحقيق شئ الا بعد معرفتك طبيعة ذاك الشئ.

قلنا أن هذا الاعلان هو قرار للهيئة العامة لا غير وإن قيمته القانونية أنه توصية للدول الأعضاء. واذا استهزأ المشككون بقرار قيمته القانونية أنه توصية فليذكروا أن قرار تقسيم فلسطين كان أيضا توصية من قبل الهيئة العامة. واذن يتمتع اعلان حقوق الانسان بنفس القيمة القانونية التي يتمتع بها قرار 29 نوفمبر سنة 1947 بتقسيم فلسطين. واذا وجد وراء قرار 29 نوفمبر قوى عالمية دفعته شوطا بعيدا نحو التنفيذ، أفلا يمكن أيضا ان تعبأ ارادات بعض الدول وراء هذا الاعلان فتتعهد بالاذاعة والدفع والتنفيذ؟

نعيش في عصر إيديولوجي تتصارع فيه الفكر والعقائد الأخيرة. ومع أن الديمقراطيات الغربية قوية بالمال والقنابل، فلم تعنى حتى الآن بالفكر الأساسية. لم تتمكن من تكوين نظرة شاملة للوجود الإنساني، نظرة طافحة بالحق والنور، تحلو للمخيلة، تقنع العقل، تدفع الإرادة نحو العمل. ومع أنني لا أستطيع أن أزعم أن إعلان حقوق الإنسان يؤلف هذه النظرة كاملة، فمما لا شك فيه أنه سيلعب دورا أساسيا في الصراع الفكري الحاضر حول طبيعة الأشياء. ومن يدري، فقد تجد الديمقراطيات في براءة حقوق الإنسان سلاحا فكريا ماضيا في المحن العقائدية العاصفة بالعالم اليوم.

بصرف النظر عن أي تطبيق عملي، الا يهملك ان تعرف أن البشرية المنظمة، الممثلة بالأمم المتحدة، تقر بأنك لا تكون إنسانا الا إذا تمتعت بعقل وضمير حرين، إلا إذا استطعت حرًا أن تغير رأيك ومعتقدك بحسب تكامل كشف الحق لك، الا إذا سوّ بينك وبين غيرك من البشر امام أية هيئة قضائية، الا إذا اعتبرت بريئا

في أية تهمة حتى تثبت جنائتك، الا اذا استطعت حرا أن تترك بلادك وتعود اليها متى تشاء، الا إذا استطعت حرا أن تتزوج أيا تشاء، الا إذا استطعت بحرية تامة ان تعبر عن رأيك وفكرك، الا إذا كانت حكومتك تعبر بالفعل عن إرادة الشعب، الا اذا مكنت ذلك المادي من عيش يتناسب مع كرامتك كإنسان وكرامة عائلتك، الا اذا أمّنت لك ضمانة إجتماعية معقولة، الا اذا ربّيت تربية إبتدائية أساسية، الا اذا أتيح لك أن تتمتع بالثقافة والفن وخيرات العلم، الا اذا احترمت حقوق الإنسان في ذاتك وفي غيرك؟ بصرف النظر عن أي تطبيق عملي، ألا يهملك ان تعرف أن كرامتك كإنسان تتألف من هذه وغيرها من الحقوق؟ واذا أمعنت في التوكيد أن هذه المعرفة بحد ذاتها لا تهملك فإسمح لي ان أسر ان إنسانيتك ناقصة، لأن البشرية المنظمة تعرفك بأنك ذو عقل، والعقل تهمة المعرفة.

تثير براءة حقوق الانسان، في نصها وتكوينها، بضعة مشاكل نهائية يجب علينا في لبنان والعالم العربي مجابتهها وحسمها.

المشكلة الأولى هي العلاقة الجدلية بين الحقوق والواجب. هل أنا مجرد حزمة ذاتية من الحقوق، لم توجد الأشياء الخارجة عني الا لتأمينها لي؟ ام هل حرياتي وحقوقتي كلها من اجل واجبات أخيرة معينة، تجاه ذاتي ومجمعي وأمتي وإلهي، وتجاه القضايا - المتواضعة والمطلقة- التي تكشف الوجود بها أمامي؟ في المادتين الأخيرتين، التاسعة والعشرين والثلاثين، نضع حقوق الإنسان كلها ضمن إطار واجباته، وعلى الأخص ضمن حدود إحترامه لحقوق الغير.

المشكلة الثانية هي مركز الحقوق الإقتصادية والمادية في النظام الحقوقي العام. اذا كفلنا للإنسان حقوقه المادية كلها بحيث لم يعد له همّ مادي واحد، اذا حققنا له "العدالة الإجتماعية" كاملة، هل

نضمن انه يصبح بذلك إنسانا؟ أي يتقدم على الآخر حريتي الروحية ام أمني المادي؟ اذا جوبهت بخيار، إما أمن مادي لي ولعائلتي على حساب حريتي الروحية او حرية حقة ولكن على حساب أمني المادي فأيتها أختار وبأيها أضحي؟ في هذا العصر المادي من الصعب تزعم قضية العقل والروح، من الصعب إقناع الأمم ان للإنسان حتى بعد ان يؤمن كيانه الإقتصادي كل التأمين قد يبقى مع ذلك دون الإنسان. ولكن اؤكد لكم ان الإعلان الحاضر لا يسمح للمادة ومقتضياتها بان تطغى على العقل والضمير، وعلى الحريات الشخصية الروحية.

المشكلة الثالثة هي العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع. كيف يحد مجتمعي من حريتي الشخصية؟ هل أستطيع حراً مسؤولاً أن أفحص أية مشكلة وان أنتقد وأعارض وأقول "لا" لجماعتي وطائفتي وحكومتني وأمتي؟ ام هل انا نتيجة محتمة لتعيينات مجتمعي بحيث لا يحق لي أن أسأل وأنتقد، لا يحق لي أن أفتش وأطلب، لا يحق لي أن أرفع رأسي فوق الغوغاء نحو النور والوجود؟ في هذا العصر الإشتراكي من الصعب تزعم قضية الحرية الشخصية، من الصعب المناداة من على السطوح ان الإنسان لا يذوب في جماعته، وانه بطبيعته حرّ التفكير، حرّ الخيار، حرّ في الثورة على مجتمعه وحتى على العالم كله ان كان العالم في خطأ. ولكن اؤكد لكم أننا في إعلاننا نجحنا الى حد بعيد في صون الإنسان من أي حتمية إجتماعية، وفي تركيزنا كمال كرامته على الحرية الشخصية.

المشكلة الرابعة هي العلاقة الجدلية بين الإنسان والدولة. هل الدولة مطلق أصلي غير مخلوق وغير مسؤول، ام هل هي مخلوق مشتق مسؤول؟ وإذا كانت كائنا مسؤولاً، فما السلطة العليا التي تُسأل امامها؟ أيهما من أجل الآخر، الدولة أم الإنسان؟ أوُجد الإنسان لخدمة الدولة ام وجدت الدولة لخدمة الإنسان؟ في هذا

العصر الحكومي من الصعب إقناع الإنسان انه بطبيعته ليس عبدا لحكومته وان الدولة لم توجد في النهاية إلا من أجله هو. ولكن تؤكد لكم أن إعلان حقوق الإنسان رفض إخضاع الإنسان إخضاعا كلياً مطلقاً لحكومته. ولم يحد من مطالبها منه فحسب، بل أمن اقرارها بمطالبه هو منها.

المشكلة الخامسة هي نوع النظام الذي يؤلف هذه الحقوق فيما بينها. هل تتمتع جميعها بنفس القيمة الأخيرة؟ هل تشغل جميعها نفس المرتبة الفلسفية؟ ام هل تنتظم في تركيب فلسفي مراتبي معقول يميز بين الجوهرى والعرضي منها، بين الحقوق التي هي بمثابة مبادئ لا تتغير وبين الحقوق التي قد يطرأ عليها تبديل من عصر الى عصر دون تغير أساسي في جوهر الإنسان؟ هذه المشكلة المرتبية لم تجابه مجابهة صريحة وبالتالي لم تحل من قبل واضعي الإعلان، ذلك لأننا شعرنا ان إثارتها قد تؤدي الى مناقشة طويلة مشعبة قد تعرض إقرار الإعلان للخطر، فإقتصرنا على سرد لا يستهدف غير ترتيب محضي تمهيدي. ولا شك أن الفلاسفة والقانونيين سيصارعونها الى أن ترضخ الى حل معقول.

المشكلة السادسة هي طبيعة هذه الحقوق ومصدرها. من أين تردنا هذه الحقوق؟ هل هي منحة من قبل سلطة خارجية منظورة، كالدولة أو كالأمم المتحدة، ام هل هي قانون طبيعي لكياني كإنسان؟ إن كانت منحة خارجية فحسب، فما أمنحه اليوم قد يرفع عني غدا او بعد غد. أما إذا كانت تركيباً طبيعياً لكياني فليس بمقدور أية سلطة زمنية أن تتكرم علي بها او أن ترفعها عني. ليس بمقدورها إلا أن تقر أو لا تقر بقانون طبيعيتي. وأظن الطالب المسؤول يكتشف أن الإعلان الحاضر لا يعتبر هذه الحقوق منحة تُعطى وتؤخذ، بل صفات طبيعية لوجودي كإنسان. فإن أول عبارة في الإعلان تنص: "حيث إن الإقرار بالكرامة الذاتية..." واذن هذه الحقوق يقر وجودها الإعلان الحاضر، لا يهبها للإنسان هبة.

ولذلك كل من يمتن هذه الحقوق فقد إمتن القانون الطبيعي، قد أدلني في إنسانيتي، قد عارض رأي البشرية المنظمة القائمة بإقرار هذه الحقوق لا بخلقها.

المشكلة الأخيرة هي ولاء الإنسان الأخير. أيقن للإنسان، أيقن لي ولك، أن يكون لنا ولاء أخير غير ولائنا للدولة أو للأمة، أم هل ولاؤنا القومي جامع مانع لجميع الولاءات؟ أينتنظم مع حقي الطبيعي كإنسان أن أسمح للدولة أو لطابعي القومي الخاص بأن يعين جميع عقائدي وأفكاري وحتى أمالي، وأن ينسج لي حلل حياتي كلها؟ أين العائلة والدين، أين دائرة الأصدقاء الخُص؟ أين أبحث العلمي المستقل؟ أين التراث الفلسفي الإيجابي الدائم؟ أين الأدب الشعبي والأغاني والتقاليد الشعبية التي لا علاقة لنشوتها البتة بأية حكومة أو أية دولة؟ ألا يحق لي كإنسان أن أحرص وأنمي ولاءاتي الشخصية لهذا الملاء الخضم الواقع بين الفرد والدولة؟ يؤكد ميثاق الأمم المتحدة سبع مرات على "الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية"، ولكن أسألكم أين ومتى أكون أنا وتكون أنت بالفعل إنساناً حراً؟ أفي الشارع؟ أفي علاقتنا المباشرة مع الدولة؟ ألا نتمتع بالأحرى بأعمق إنسانيتنا في العائلة، في الكنيسة والمسجد، في الحلقة الصداقية الحميمة؟ ألا نرقى إلى أصدق حريتنا عندما نغوص بفرح في الحياة المرححة بين أهلنا وشعبنا، في طلب الحق وإدراكه ورؤيته وإعلانه؟

ان هذه المنشآت المتوسطة بين الفرد والدولة هي التربة الخلاقة لكل حق وحرية. ومأساة العالم الحديث أن هذه المصانع الطبيعية لكرامة الإنسان في خطر. فالعائلة عرضة لتفسخ مريع، والدين منصرف للفعل الدفاعي، والإنسان العصري وحيد كئيب لا صديق له، والحقيقة المستقلة الفاعلة دُحرت أمام النفع العملي. ولكن أوكد لكم أن إعلان حقوق الإنسان لا يسمح قط بأن يكون ولاء الإنسان

الأخير وفقا على الدولة او الأمة فحسب، بل يتيح الفرص ويوفر الشروط لامكان ازدهار هذه الولاءات المتوسطة جميعها.

تنصبّ في هذه البراءة عناصر متحدرة من ثقافات وحقب ونظرات مختلفة، لكن صورة الإنسان الأخيرة البازغة من هذا المركب الجامع تعلنه في كرامته عقلا وضميرا، ولذلك في جوهره واحدا أينما وكيفما كان، حرا في الطلب والكينونة، لا نهوض له إلا على أساس إقتصادي مادي مضمون، لا سلامة لهذا النهوض إلا في وسط خلية أولية مقدسة هي العائلة، لا ازدهار له كإنسان إلا إذا إنتمى الى مجتمع منظم مسؤول هو الدولة تقرر حقوقه وتحميها ويشترك هو إشتراكا فعالا في تكوينها وفعالها، وكل هذا من أجل وصوله بالتربية والثقافة والمسؤولية الإجتماعية الى كمال شخصيته الإنسانية. وإن ثمة جهازان متفاعلان، جهاز داخلي قومي وجهاز خارجي دولي. وشرط الوجود الباقي في كلا الجهازين هو إحترام هذه الحقوق وتحقيقها. فان امتهنت حقوق الإنسان وحرياته في أي بلد إختلّ الجهازان في آن واحد. ذلك لأن غاية وجودهما هي أن يمكننا الإنسان من أن يكون إنسانا، ولا يتصور أن يكون لهما غاية غير هذه.

إختلال الجهاز الداخلي يعني الإنحطاط فالإضمحلال. وإختلال الجهاز الخارجي يعني الحرب واذن كل دولة تمتهن الإنسان في كرامته، في حرياته وحقوقه الأخيرة، تعرضن العالم، عاجلا أم آجلا، إن بالواقع او بالطاقة، للحرب وتهوي بنفسها، سواء أدركت ذلك أم لم تدركه، نحو الفساد فالفناء. فلا كيان ولا سلم دائم حقيقي إلا بالكرامة الإنسانية موفورة محترمة مقدسة كائنة.

ينادي القوم حيننا بالإصلاح وحيننا آخر بالبعث، تارة بالرسالة وطورا بالطابع القومي وأخيرا بالتوجيه. أنا واثق من إخلاص

القوم في كل ما ينادون، لكن الإخلاص وحده لا يكفي، فربّ مخلص قد ضل وضلل. فوق الإخلاص ووراءه يقبع الحق الحاكم. والمخلص لغير الحق ليس بمخلص. فكل إصلاح لا ينهض على الإنسان في كمال طبيعته حركة في ظلمة. والأصل في البعث أن يُعرف من أي موت وإلى أية حياة. وأما الرسالة فعبثت توسطها ما لم تركز على الحرية الشخصية. والطابع القومي الخاص اذا امتحن بالإنسان ووجد دونه فويل للمتطبعين به. أما التوجيه فالى أين ان لم يكن حافظه ورائده الإنسان. أما إذا أصلحنا وبعثنا وبلغنا وطبعنا ووجهنا على أساس الإنسان، الإنسان العاقل الحر المنكسر المحب المشترك المسيطر المائت الحي، فقد يتاح لنا بعد أن نكون من الصالحين.

اسماعيل مظهر

التقاليد عنقاء موهومة (1)

الحرية كل لا يتجزأ. فإما أن تكون حراً، و إما أن تكون عبداً. فإن انتقاص شئ من حرية الفرد، طريق ممهود أمام المستبدين ليسلبوا الحرية جميعاً. وكذلك الحال في قضية المرأة: فهي إما أن تكون حرة كبقية المخلوقات، وإما أن تكون رقيقاً. أما الحدود الوسطى التي يريد بعض عشاق التقاليد ان تقف حرية المرأة عند حد منها، فهي القيد، وهي الاستعباد وهي الرق.

يخشى الذين يظهرون الحذب على المرأة ان تكون الحرية سبيلا الى إنحلال أخلاقها. ولأي سبب، بل لأي سنة من السنن تكون الحرية سبيل الفساد والفسق والفجور إذا كانت من نصيب المرأة وتكون سبيل الرشاد والفضيلة إذا كانت من نصيب الرجل؟ بأية قوة سحرية ينقلب الذهب في يد الرجل، رصاصا في يد امرأة؟

ثم: لماذا ننظر في حرية المرأة المسلمة، نظرة تختلف عن نظرتنا في حرية المرأة على الإطلاق اللهم الا ان نكون على إعتقاد أن الجوهرة في يد المسيحية او البوذية او الزرادشتية، تنقلب حجرا نجسا في يد المسلمة، والا ان نسلم ان أثر هذه الأديان في النفوس أحسن للنساء من أثر الاسلام.

يصور لنا أصحاب التقاليد الآثار التي تترتب على حرية المرأة وتمتعها بحقوقها المدنية والسياسية، بصورة انتكاسية، إذ يخيل اليهم ان الحالات القائمة اليوم في عالم المرأة هي أسوأ وأحكم وأفضل ما يكون، وانه ليس في الإمكان أكرم مما كان، ويخيل اليهم أن الحالات التي تقوم إذا نالت المرأة حقها الطبيعي، هي أسوأ وأسف وأرذل ما يتصور. والحقيقة انهم واهمون. فالرجل هو الرجل، والمرأة هي المرأة، في كل العصور وفي مختلف الأطوار في كليهما من النقائص والكمالات ما خطت الطبيعة في لوح الحياة. ما زادت الحرمانات التي نزلت بالمرأة في خلال العصور المرأة فضيلة، ولا زادت رزيلة، فقد ظلت المرأة هي المرأة. فهي نبت للطبيعة لا يتغير ولا يتبدل. وانما يتبدل في المرأة العادات والنزعات. فان الحرمانات تحملها على اللجوء الى فكرات السوء، بقدر ما تحملها الحرية على فكرات الخير والجمال.

هل إنتكست الأخلاق ذلك الإنتكاس الموهوم، الذي يتخيله أسيادنا أصحاب التقاليد، في كثير من بلاد أوربا عندما تحررت المرأة من أسر الرجل؟ هل شاعت فوضى الأخلاق وإنحلت روابط

الإجتماع؟ كلا وألف مرة كلا. فإن أوروبا لا تزال سيدة الدنيا حتى بعد أن تحررت المرأة فيها، بل أنها زادت قوة الى قوة منذ أن شاركت المرأة الرجل في عالمي السياسة والإجتماع. أيراد بنا أن ننظر في قضية المرأة في الغرب وقضيتها في الشرق من زاويتين مختلفتين؟ أما إذا أريد بنا ذلك، فإنه ولا شك يلزمننا القول بأن المرأة الشرقية والمسلمة بخاصة، أقل إئتمانا على فضائلها من المرأة الغربية. وهذه على أية حال قضية فيها نظر، لم يفصح لنا عنها أسيادنا أصحاب التقاليد.

إن الكلام في قضية المرأة على هذه الصورة إنما يقصد به الإنتكاس لا الإصلاح. أما الذي أعتقده فهو أن هذه القضية الخطيرة ينبغي أن تعالج في ظل الحالات العالمية التي تساق فيها الأمم الآن، لا في ظل حالات محلية، تختلف ملابساتها عن مقتضيات الحضارة مراحل كبيرة وأشواط طويلة.

أريد أن يعرف أولئك الذين ينادون بالتقاليد، ما هي تلك التقاليد، أهي تقاليد الحريم والأغوات والدادات؟ وإذا لم يكن هذا هو ما يعنون بالتقاليد فأى شيء يعنون؟ أهي تقاليد البشرى وإتخاذ المحظيات، وما يملك يمين الرجل من نساء؟ أهي حبس المرأة وإستغلال ضعفها ومنعها من التمتع بأية قدرة إقتصادية لتظل عالية على الرجل، ورهينة لأمره؟ أهي شريعة أن تمنع المرأة من كسب قوتها وان مست اليه الحاجة، لتظل الى الأبد ذلك المخلوق الضعيف المهان المترهل الجسم والعقل والحواس؟ أرجو أن يحدد القائلون بالتقاليد، ماذا يعنون بها، وإلا فان هذه التقاليد تصبح ذلك الحصان المجنح الذي نقرأ أخباره في الأساطير.

إن الحياة الإجتماعية قد إنقلبت آيتها. فلئن قامت الحياة الإجتماعية قديما على قوة العضلات والجرأة والبطولة المستندة الى السيف والحرية والمزراق، وكانت جميعا من خصائص الرجل، فإنها

تقوم اليوم على قوة الآلة، لا آلة الحرب وحدها، بل آلة المصنع، كما انها تقوم الى جانب المصنع على قوة العلم الذي يؤسس المصنع ويخترع الآلة ويوجه سياسة العمل. والأمم الحديثة إنما تعتمد في تشييد ذلك كله على ما يسمى "قوة الحشد" ونقصد به حشد جميع قوى الأمة، ثم توزيعها على المرافق العامة توزيعاً يتوخى فيه التوجيه نحو الغايات التي تتطلبها الظروف، او تدعو اليها السياسة التي توجه فيها خطى الأمة.

ولقد شعرت الأمم بما يحفزها الى العمل على حشد القوى منذ أن بدأ الانقلاب الإنتاجي الحديث، اذا أخذت كل أمة تحشد من القوة ما يضمن لها التفوق في معركة التنافس التجاري والتناصر على الحياة. وانما يتم الحشد بتعبئة قوى الأمة رجالاً ونساء.

بلغت هذه الحال قمتهما العليا في الحربين الأخيرتين، اذ بان جليا ان الأمة التي تكمل حشدها تكون فرصتها في الفوز أكبر وإنتصارها أضمن. ومن ثمة حتى الآن نرى العالم، وقد أخذت كل أمة تحشد من قواها الإنتاجية والمادية، ما تتوخى به الفوز في المعركة المقبلة، وإنها لمعركة واقعة لا محالة.

هذا في العالم المتحضر. أما في مصر التي تريد أن تلاحق أمم العالم، وتأخذ بأسباب الحضارة الإنتاجية الصناعية، فلا يؤمن أحد بما لقوة الحشد من أثر في القدرة على البقاء في عالم تستعد حشوده للمعركة الفاصلة، وإنما يراد بنا أن نؤمن بالتقاليد: تلك العنقاء الموهومة.

نشر في المقتطف نوفمبر سنة 1949

ادمون رباط الديمقراطية في البلاد العربية من خلال تطورها الدستوري

لعل انتشار الفكرة الديمقراطية في عصرنا، هو من المميزات البارزة التي تتصف بها الحضارة العالمية في تطورها الحاضر، فبعد أن نشأت هذه الفكرة، بصياغتها السياسية، واتسعت في الغرب - وأعني بالغرب من الوجهة الحضارية، بالإضافة إلى أوروبا الغربية، أميركا الشمالية، التي وجدت فيها الشعوب الأوروبية، امتداداً متضاعفاً لنشاطها ومؤسساتها وفلسفاتها ومصالحها - وأضحت هذه الفكرة عنصراً فعالاً من العناصر المكونة في المجتمعات الغربية، وشعوراً محركاً في حياتها العامة، قد انتقلت إلى أوروبا الوسطى والشرقية وإلى أميركا اللاتينية في خلال القرن التاسع عشر، ومن ثم إلى الأقطار الإسلامية وإلى سائر أنحاء آسيا، وفي الوقت الحاضر إلى أفريقيا السمراء والسوداء، مصطحبة معها، في امتزاج نفسي وعقائدي متلازم مع القومية الناتجة عنها، النظريات الاشتراكية، كنتيجة منطقية لهذا التطور الشامل الذي تناول الجماهير والأقوام في كل صقع ومكان.

وكان لا بد لهذا الانتشار من ردة فعل عميقة، بدت مظاهرها في كيفية تفهم الشعوب التي اعتنقت الديمقراطية، لمعانيها ومضامينها، إذ أن مفاهيم الديمقراطية قد تعقدت بقدر تطورها وانتشارها في القرون الأخيرة من التاريخ المعاصر.

ومن المعلوم أن ما من فكرة في العلوم السياسية الحديثة قد اختلفت تعاريفها، كالفكرة الديمقراطية، هذه التعاريف التي تتبدل وتتوسع محتوياتها، بتطور الكيانات الاجتماعية التي تنطبق عليها، وابتكار النظريات الملائمة لتفسير هذه المحتويات وربطها بفلسفة جامعة، لتكون متجاوبة مع الحاجات الاجتماعية الضاغطة المتفاقمة.

إن فكرة الديمقراطية قديمة كتعبيرها، إذ أن بوادرها تعود إلى الفلسفة اليونانية. وتقول هذه الفكرة بمعناها الارسطوتلي المعروف، بان الديمقراطية إنما هي في مساهمة الطبقات الشعبية - أي العاملة - في إنشاء الحكم وممارسته، وذلك بجعلها شكلاً من أشكال الحكم، بجانب الملكية والارسطوقراطية أو الاوليفارشية.

وبهذا المعنى الدستوري الضيق، قد بقيت الفكرة الديمقراطية محتفظة طيلة القرون الوسطى، في مؤلفات آباء الكنيسة ورواد الفلسفة السكولاستيكية، إلى أن ظهرت الانبعاثات المتوالية، في حياة أوروبا الغربية. ابتداءً من القرن الخامس ولربما الرابع عشر.

ففي هذا العهد، الذي حمل ما حمل من أسباب ازدياد شوكة أوروبا وحضارتها، مع ما أدت إليه الصراعات العقائدية الخصبة، ارتدت الفكرة الديمقراطية صيغتها الكلاسيكية، التي اتسمت بها لغاية أواسط القرن التاسع عشر، هذه الصيغة المتصفة باختلاط الديمقراطية بالحرية، بل بإحلال الحرية كحق ذاتي، محل الديمقراطية كسلطان سياسي، وتعريفها بأنها انطلاق في سبيل تحرير حقوق الإنسان الفردية، الثائرة على القيود التي اعتقلتها، بحكم إقطاعات الماضي المتداعية.

وعلى هذا الشكل قد برزت الفكرة السياسية، عندما اندلعت الثورات الغربية، التي دشنت العهد المعاصر، أي الثورات الإنكليزية في خلال القرن السابع عشر، والثورة الأميركية في القرن الثامن عشر، وسلسلة الثورات الفرنسية التي بدأت في أواخر القرن الثامن عشر، مع ما أعقبها من ثورات متشعبة في سائر أنحاء أوروبا في القرن التاسع عشر.

وانتظمت عندئذ الفكرة الديمقراطية في إطارها الدستوري المعروف، فكانت ديمقراطية سياسية، مبنية على الحرية وتحرير الحقوق الفردية، ومقيدة بالتالي للسلطات الحكومية، وذلك بضمانة دستور مكتوب صادر من مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب بأغلبية أصوات مواطنيه.

وفي ظل هذه الديمقراطية الدستورية قد انطلقت القوى السياسية الاقتصادية في الغرب، فرافقت الرأسمالية في تأسيس الصناعات الضخمة وفتح الأسواق العالمية واجتياح الممالك البالية وإنشاء الإمبراطوريات الاستعمارية على أنقاضها في آسيا وأفريقيا.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحريات الفردية تدفع الرأسمالية الأوروبية إلى غزو القارات الأرضية، كانت الشعوب الغربية تنفتح إلى الحياة العامة، وتتحمس بنمو قواها الاقتصادية الذاتية وتتطلب المزيد في تحقيق حاجاتها الحياتية.

ونشبت عندئذ الأزمات الاجتماعية التي بدأت تشغل الأذهان وتفرض الحلول وظهرت معها النظريات الجديدة كالاشتراكية والماركسية، التي تناولت مشاكل المجتمع والاقتصاد بالنقد والتمحيص ونبهت العقول، من جهة العمال الخاضعين لمشيئة من يسيطر على سبل معاشهم، إلى ما تنطوي عليها الديمقراطية الدستورية من حقوق مبتورة والحريات الفردية من فراغ وانعدام.

ونشأت عندئذ تلك الحركة التي تسمت بالديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، هذا النوع الشامل من الديمقراطية التي لا يجعلها منحصرة بحق التصويت وتعميمه، وإنما بإعطاء حقوق الأفراد والطبقات محتويات اقتصادية واجتماعية، بغية تحقيق مجتمع اعدل وحياة افضل.

وهكذا تشعبت عندئذ معاني الديمقراطية، وتفرعت:

- إلى ديمقراطية تحريرية (ليبرالية) قائمة على الإقرار بحقوق الفرد المختلفة، في الدين والتفكير والتعبير، في العمل والاجتماع والانتقال، وكل ذلك في إطار الملكية الفردية التي توفر لها الضمانات النافذة.
- وديمقراطية سياسية مستمدة من حق المواطن بالمساهمة في تكوين الحكم ومراقبته، متخذة أشكالاً حكومية مختلفة، كالبرلمانية والرئاسية، وهي من النوع الذي يمت إلى الديمقراطية التحريرية بصلة جوهرية.
- وديمقراطية اجتماعية، تدفع إلى تطوير الطبقات الدنيا وتحريرها، ورفع مستواها، لجعلها موجهة لمصيرها ومالكة ناحية اقتصادياتها، سيدة في سياستها وقادرة على توطيد الأمن الاجتماعي في دارها والسلام الدولي في خارجها.
- وأخيراً إلى هذا النوع الجديد من الديمقراطيات السوفيتية والشعبية، التي تهدف إلى تحقيق الاشتراكية، لتهيئة السبل أمام الشيوعية الصحيحة، بفعل حزب واحد يتولى قيادة أمورها، بواسطة ديكتاتورية بروليتارية لا ينضم إليه إلا من كان أهلاً بالثقة المجربة وأميناً للمبادئ القومية، ومتمرساً على التقيد بالخطط الصلبة.

وهذه الاتجاهات المركبة، والمتناقضة في كثير من النواحي، التي تتخلل في الوقت الحاضر، النظريات الديمقراطية الغربية، قد بدأت تتسرب إلى البلاد العربية.

ولكن الديمقراطية الدستورية، بمعناها الأصلي، التي كانت إلى حين قريب، تروي المؤلفات الدستورية المعروفة أوصافها القانونية، هي التي تقدمت في البلاد العربية، سائر النظريات السياسية، ولا سيما القومية والاشتراكية.

ذلك أن الدول العربية الحديثة قد نشأت على أساس الديمقراطية الدستورية، كما أن الدولة العثمانية قبلها قد حاولت عبثاً تطوير سلطاتها وتكييف مؤسساتها وفقاً لمراميها.

والحق أن لهذا النوع من النظام السياسي تاريخاً يعود عهده إلى ما ينوف القرن الكامل، وجرت حوادثه، بضغط من الغرب في العهد العثماني، في طوره الأول، وضد الغرب في عهد الحركات الاستقلالية في الطور الثاني، إلى أن وصل إلى ما وصل إليه في الوقت الحاضر، من انحلال وتجديد.

وهذا ما يجعل دراسة الموضوع لازمة من جهتين على الأقل، من جهة تاريخ انتشار الديمقراطية الدستورية، في الدولة العثمانية أولاً، ومن جهة تأسيسها في الدول العربية ووضعها الحالي ثانياً.

أولاً: في الحركة الدستورية في الدولة العثمانية:

قد يبدو للمطلع أن بذور الديمقراطية العصرية كانت كامنة في التقاليد والأذهان، منحدره عما أوجده الإسلام من مبادئ إنسانية ونظريات سياسية، بانته بأروع مظاهرها في عهد الرسول وصحبه الأولين، فاستمد منها الفقهاء مادتهم الغزيرة في استخراجهم منها الأحكام الشرعية وتصنيفهم للقواعد الفقهية.

إلا أن بنتيجة الإمعان المجرد في تاريخ الدول الإسلامية، لا يتضح أن الصلة كانت مستمرة بين التعاليم والوقائع، لأن الحكم بعد الخلفاء الراشدين قد استحال إلى ملكية أعجمية، اتبعت في أساليبها، عادات الدول السالفة واستوحت أهدافها من مطامع الدنيا وأغوارها.

وبالفعل فإن معظم الدول التي تعاقبت عبر التاريخ لم تكن في حكمها دولاً ديمقراطية، ولم يكن للمجتمعات التي خضعت لها، أية مساهمة في تكوين سلطانها وتوجيه أعمالها، وما كانت الحريات التي يتمتع بها الأفراد، من مسلمين وأهل ذمة، سوى حريات محض مدنية، كحرية الدين والمعتقد وحرية العمل والتجارة، وهي لا تتصل بالسياسة وأحكامها، ولاسيما وأن هذه الذكريات لأمجاد غابرة كانت اندثرت في القرن التاسع عشر، عندما لاحت في آفاق البلاد العربية، بوادر حضارة الغرب وغمرت منتجاته الصناعية أسواقها الفارغة، وتسلفت إلى عقول الأهلين فيها اتجاهاته الفكرية.

ولذلك لا يسعنا إلا الإقرار بان الديمقراطية الغربية قد غرست جذورها في أوساط لم تكن مستعدة لتقبلها.

ومن الإطلاع على الحقائق التاريخية، يتبين أن الأشكال التي ارتدت الديمقراطية في الدولة العثمانية، كانت وليدة تدخلات الدول الغربية ومن متطلبات سياستها التوسعية.

ذلك أن الدولة العثمانية قد اضطرت إلى أن تدخل إصلاحات في أجهزتها القديمة، وإلى أن تطور إدارتها العامة، وأن تقر بالحريات الفردية، لإنقاذ وحدتها وصيانة استقلالها، من الأخطار التي بدأت تحرق بها من الداخل والخارج، في القرن التاسع عشر.

ومن الممكن تلخيص هذا التطور الذي تناول تاريخ الدولة العثمانية
لحين زوالها، بثلاثة أدوار رئيسية، يتميز كل منها عن الذي سبق
بقوة انصياحه لفكر الغرب ومؤسساته، وهي:

أولاً: مرحلة "التنظيمات"، أي الإصلاحات الإدارية (1808 - 1876)،
(1876)،

ثانياً: مرحلة صدور الدستور الأول في الإسلام (1876 - 1908)،
(1908)،

ثالثاً: مرحلة الانقلاب الدستوري الأول (1908 - 1909)
واضمحلال الدولة العثمانية (1918)

أولاً: عهد "التنظيمات" (1808 - 1876):

وكانت هذه المرحلة نتيجة للشعور الذي انتاب رجال الدولة
العثمانية، عندما أخذت أوروبا بغزو بلاد الإسلام، بتجارها
وإرسالياتها وفكرها، بأنه لا بد لهذه الدولة الشرقية القديمة من
تطوير أجهزتها الإدارية وتجديد حياتها السياسية، وفقاً للمناهج
الغربية وفلسفتها، لكي تحول دون الانهيار الذي كان يهددها في
داخلها، من جراء الانتفاضات القومية في أول عهدها، ومن
خارجها بتدخلات أوروبا المتواصلة في الشؤون العثمانية.

وهذه الحقبة من الزمن التي بدأت في أوائل القرن التاسع عشر، قد
انتهت في 1918، باضمحلال الدولة العثمانية، على اثر انكسارها
وانكسار حليفيتها ألمانيا والنمسا بنتيجة الحرب العالمية الأولى.

1- وأول تلك المحاولات في إصلاح الدولة وإدخال "التنظيمات"
الجديدة عليها، كما كانوا يصفونها، قد حدثت في عهد السلطان

سليم الثالث، غير أن ثورة الانكشارية التي لقي حتفه فيها عام 1807، قد جمدت هذه الحركة في مهدها. واقتنع خلفه السلطان محمود الثاني - الذي كان من اشد سلاطين بني عثمان، تمشياً مع مقتضيات الزمن - بما باتت تؤلف هذه الشرذمة المخيفة من الجنود من خطر على مشاريع الإصلاح، بعد أن لعبت دورها الحاسم في بناء العظمة العثمانية في الماضي، وسرعان ما قضي عليها قضاءً مبرماً بتقتيل أفرادها وتثريد فلولها.

وعندئذ قد اتسع المجال أمامه للمباشرة بالإصلاحات المنوية في الجيش والنواحي العامة من المجتمع الإسلامي وعاداته.

غير أن سياسته الاجتماعية لم تنفذ إلى الجذور، بل اكتفت بتعديل مظاهر العادات، كاحتذاء الطربوش بدل العمامة، وقص اللحية، وإعفاء العلماء والوزراء من السجود أمامه إلى ما هنالك من العادات الشرقية البالية التي تمكن من إلغائها.

وما يسترعي الانتباه انه لم يجرؤ على إلغاء الفوارق في اللباس التي كان أهل الذمة يتميزون بها، وقد لبثوا مكرهين، في كثير من الأمكنة المختلفة، على استعمال ألوان في ألبستهم يعود اصلها إلى قديم الزمن.

ولكن في الوقت الذي كان السلطان منهمكاً فيه بإدخال الإصلاح إلى الدولة، قد شن عليه واليه في مصر محمد علي باشا حروبه المعروفة، الأولى في 1832 التي انتهت بمعاهدة كوتاجية في السنة التالية، والثانية في 1839 التي ما أوقف فيها زحف إبراهيم باشا نحو الأستانة والمضايق الغربية، إلا بريطانيا بمؤازرة سائر الدول الكبرى، باستثناء فرنسا حليفة مصر في هذا الوقت.

فتسرب الشك، بل اليأس، عندئذ، في تركيا وغير تركيا من بلاد الإسلام والعرب، إلى رجال السياسة، من أن تستطيع الدولة العلية بأساليبها الخاصة، مقاومة تلك التيارات الداخلية التي كانت تتجاذب أركان البنيان العثماني من أطرافه المختلفة، بدون أن تساندها بذلك مساعدة خارجية.

وقد برز بين رجال الدولة رجل، هو رشيد باشا، الذي التحق بالديوان السلطاني وأمسى بعد حين وزيراً، وكان من أشد السياسيين تحمساً للتنظيمات، واقتناعاً بضرورتها، في عمليات إنقاذ الدولة من الزوال. وكان متيقناً بأن السبيل الوحيد لإحيائها وإبعاد التفسخ عنها، إنما كان بإتباع خطوات أوروبا في ميادين حياتها كافة وبدون استثناء، وحتى فيما يبدو مخالفاً منها للتقاليد الموروثة، وذلك لقطع الطريق على سياسة أوروبا بالتدخل الدائم في شؤون الدولة، ولاسيما بما يتعلق بمشكلة أهل الذمة، التي كانت تجري هذه التدخلات من أجلهم وبحجة حمايتهم، وخصوصاً في الولايات البلقانية الثائرة.

ولكن هذه السياسة توقفت لمدة قصيرة، بوفاة السلطان محمود الثاني سنة 1839، وقد نقل الرواة عن لسانه، عبارة كانت كالوصية لخلفائه، في سياستهم نحو أهل الذمة، وذلك بقوله:

"أريد من الآن وصاعداً أن لا أميز المسلمين إلا في جامعهم والنصارى في كنيسهم واليهود في كنيسهم".

وفي هذا القول لخليفة المسلمين، الدلالة الكبرى على أن تطوراً عميقاً قد بدأ يفعل فعله في عقلية الدولة، إذ أن فكرة الدولة العصرية، الدستورية، كانت كامنة في هذا التصريح التاريخي.

2-وفي حفلة مبايعته، قد أدلى خلفه السلطان عبد المجيد بتصريح، وعد فيه بأنه سينصرف في عهده إلى العمل لسعادة رعاياه،

"أمسلمين كانوا أو من أهل الذمة"، وكان من أولى أعماله أن أعاد إلى الديوان رشيد باشا، الذي استمر متابعاً سياسة التنظيمات بقوة متزايدة.

ولكن سرعان ما اندلعت الحرب الثانية بين الدولة وواليها في مصر محمد علي.

وكان لا بد للسلطات في هذا الظرف الدقيق، من الإقدام على عمل ذي اثر فعّال، ليعيد الطمأنينة إلى الناس ولاسيما إلى النصارى في البلقان والأناضول وسوريا ولبنان والعراق - وحتى إلى أهل مصر من مسلمين وأقباط، الرازحين تحت حكم محمد علي.

ففي 3 تشرين الثاني سنة 1839، وفي حشد من كبار الدولة وعلماء المسلمين ورؤساء الطوائف المسيحية واليهودية، قد أمر السلطان الصدر الأعظم بتلاوة تصريح كان أعده.

وإذا ما تمعنا به اليوم، نجد أن التصريح، - المعروف باسم "خط هومايون كول هانه"، أي الإدارة السنوية الصادرة عنه في قصر كول هانه - الذي كان له دوي عميق في المملكة واثر بعيد في تاريخها السياسي والدستوري، إن هذا التصريح يناهز في أهميته إعلان حقوق الإنسان والمواطن في إبان الثورة الفرنسية. ولا شك أن هذا النص الخطير كان بمثابة الشرعة الأولى لحقوق الأفراد وحررياتهم، على اختلاف مذاهبهم ونحلهم، بدون تمييز بينهم في الدين والجنس واللغة، ولا تفريق بين مسلم وغير مسلم.

والحق أن هذه الشرعة قد أنهت عهداً طويلاً كانت الدولة فيه دولة إسلامية، بمعناها الشرعي، لتفتح عهداً جديداً في الإسلام، هو عهد الدولة العصرية، التي سرعان ما تحولت إلى دولة دستورية، بحكم انتهاجها هذا السبيل.

هذا وقد استهل السلطان خطابه، بتصريح فيه من المعنى ما يدل على هذا الاتجاه، وذلك بقوله:

"هذه المؤسسات التي يقتضي إنشائها فإنما يجب إسنادها إلى ثلاث قواعد وهي: أولاً الضمانات التي ستؤمن رعايانا، بشكل ثابت، على حياتهم وشرفهم وأموالهم، وثانياً طريقة منظمة لفرض الضرائب وجبايتها، وثالثاً طريقة منظمة لتجنيد الأفراد وتحديد مدة خدمتهم.."

وقد تحرر هذا النص بشكل خطاب موجه إلى الصدر الأعظم، بعبارات التعظيم والتبجيل والتشديد، وبعد أن طلب إليه أن يعتني، عناية فائقة، بتنفيذ أوامره، قد ختم السلطان كلامه بالتهديد والوعيد، إذ يقول: "وقد لفظت اللعنة السماوية على من يتجرأ على الإخلال بأحكام هذا الخط".

وبالرغم من أن هذه الشرعة لم تكن متضمنة سوى تلك العقوبة المعنوية، فإن أثرها كان بليغاً في تاريخ الفكرة الدستورية في الإسلام، باعتبار أنها تؤلف اقدم نص رسمي نجده في التاريخ، جاء فيه إعلان صدر عن اعظم دولة إسلامية، بقبولها الصريح بمبادئ الدولة العصرية الدستورية.

3-ولكن الخطر قد زال بعد أن فرضت أوروبا على محمد علي، صلحاً مع السلطان، بموجب معاهدة لندن المعقودة في 15 يوليو (تموز) 1840.

وهكذا عادت الدولة العثمانية إلى سابق عهدها، من سلطان مطلق وتمييز بين رعاياها المسلمين وغير المسلمين، بحاجب من الأحكام الشرعية والقانونية في جميع ميادين الحكم والإدارة، لا يجمع أجزاء الدولة المبعثرة بطوائفها المختلفة في الدين والجنس واللغة، سوى قوة جيشها ورضى الغرب بإبقاء "الرجل المريض" قائماً، وذلك بالرغم من القوانين الحديثة التي

توصل رشيد باشا إلى إصدارها، في نواح هامة من أجهزة الدولة، بين سنة 1840 و 1850.

على أن الفرصة قد أتاحت لأوروبا مرة أخرى، للضغط على الباب العالي، وحمله على السير مجدداً نحو الإصلاح والتطور، وذلك عندما أعلنت روسيا الحرب على السلطان، في مارس (آذار) سنة 1854، نتيجة لاصطدام مطامع الدول الكبرى فيما بينها، واضطرت إنكلترا وفرنسا والنمسا والسافوا، إلى تعبئة جيوشها وخوض الحرب ضد روسيا، لإنقاذ حليفاتها تركيا من الزحف الروسي.

وفي معاهدة الصلح المعقودة في باريس، في 30 آذار 1856، بين الدول المتحالفة والإمبراطورية الروسية، قد برزت فيها، بصورة خاصة، المادة 7، التي أقرت بموجبها الدول الأوروبية، للمرة الأولى في تاريخ القانون الدولي، بان الدولة العثمانية قد أصبحت عضواً في جماعة الدول الخاضعة للقانون الدولي، وذلك بما نصه:

"إن للباب العالي الحق بان يساهم بفوائد القانون العام (الدولي) والاتتلاف الأوروبي (concert européen) وأن أصحاب الجلالة قد تعهدوا، كل من جانبه، بان يحترم استقلال الإمبراطورية العثمانية وسلامة أراضيها، وأن يضمنوا بالاشتراك بينهم، تنفيذ هذا التعهد بدقة، وهم يعتبرون بالتالي كل عمل يمس به، مسألة تتعلق بالصالح العام".

ولقاء هذه الضمانة لكيانها، قد اضطرت الدولة العثمانية إلى تقديم البرهان على حسن نواياها في إصلاح إدارتها وتحريير رعاياها المسيحيين من القيود القديمة، وذلك في إعلان جديد على نمط شرعة "كل هانة" السابق.

وهذا الإعلان إنما كان في الخط الهومايوني الصادر عن السلطان عبد المجيد، في 18 فبراير (شباط) سنة 1856، الذي تضمن تحديد حقوق الطوائف المسيحية، تحديداً مفصلاً.

ولم يكن هذا الخط ذلك القانون التقدمي كما وصفه عندئذ معاصروه في الغرب والشرق، لأن بنتيجته قد تجمدت الأوضاع الطائفية القائمة، إذ انه اقر لكل طائفة، بحقها بحياة طائفية مستقلة تحت حكم الدولة العثمانية، وجعل من قوانينها الطائفية وتقاليدها الموروثة، قوانين نافذة، أسوة بسائر قوانين الدولة ومن جراء هذا التجميد قد توقفت عجلة التحول في الدولة نحو الدولة العصرية ولربما حركة التقارب بين المسلمين و غير المسلمين، وعلى الأخص، بين العرب الذين يمتون إلى اصل واحد ولغة مشتركة.

4-وبعد قليل قد تجددت الاضطرابات في جبل لبنان، بعد أن نشبت أولاً وثانياً، ابتداء من سنة 1845، وانقلبت إلى فتن دامية كانت أسبابها اقتصادية إقطاعية، فذهب ضحيتها عدد كبير من نصارى المواردنة، في الجبل وسائر الطوائف المسيحية في دمشق، مما دفع الدول الغربية إلى التدخل بعنف، وفرنسا إلى إرسال حملة عسكرية إلى لبنان.

وقد انبثق عن تلك الحوادث، نظام جبل لبنان في 1861-1864، هذا النظام الذي جعله يتمتع بإدارة ذاتية في ظل السيادة العثمانية، وتحت رعاية الدول الغربية، الممثلة بلجنة عليا مؤلفة من سفرائها في القسطنطينية.

وللمرة الأولى في الدولة العثمانية، وفي بقعة جبلية من أراضيها، قد باتت الإدارة خاضعة إلى رقابة مقيدة بمعناها الدستوري.

وهذا النظام الذي دام عهده حتى تشرين الثاني سنة 1914، إذ أن الحكومة التركية قد ألغته عندئذ بقرار منفرد، بموافقة حليفتيها ألمانيا والنمسا، قد جعل من جبل لبنان، طيلة هذه المدة، مأمناً كان يلجأ إليه كل ناشد للحرية، على اختلاف مظاهرها، وانقطع تاريخ لبنان منذ ذلك الحين، عن أشغال سياسة الغرب، كما كان عليه قبلاً، بالرغم من أن هذا النظام قد دفع باللبنانيين، بسبب حصرهم في حدود ضيقة وإمكانيات ضئيلة، إلى الهجرة نحو وادي النيل والعالم الجديد، بدلاً من التوطن في سائر أنحاء المملكة العثمانية ولاسيما في الأقطار العربية، التي بدأت ترزح بعد قليل، تحت حكم السلطان عبد الحميد الثاني، الذي اتصف بسياسته الخاصة بقمع الحريات وإتباع الأساليب الإرهابية.

ثانياً: الدستور الأول في الإسلام "1876-1908":

وقد بدأ عهد السلطان عبد الحميد الثاني بسلسلة من الاضطرابات في بلاد البلقان النائرة على الحكم العثماني، فكانت الجيوش التركية تجتاح المدن والقرى وتعمل فيها قتلاً وتخريباً، مما أثار الرأي العام في أوروبا ودفع بقيصر روسيا إلى انتهاز الفرصة لتهديد الأستانة والاستيلاء على مضايقتها، تحقيقاً لحلمها القديم بالتوصل إلى البحار الدافئة.

وقد شعر السلطان بالخطر الجسيم الذي أحرق هذه المرة أيضاً بالدولة، ولتهدئة الخواطر النائرة في الغرب، قد وجهت الوزارة الخارجية، في 12 اكتوبر (تشرين الأول) 1876، إلى السفارات الأجنبية لدى الباب العالي، مذكرة أعلنت فيها عزم السلطان على إصدار دستور عصري، يتضمن إنشاء مجلس

نيابي، يقوم بمهمة السلطة التشريعية في الدولة ويراقب أعمال السلطة التنفيذية.

إلا أن هذه المبادرة الحاسمة من السلطنة، لم توقف روسيا في طريق مقصدها، بإعلانها الحرب على تركيا واجتياز جيوشها الحدود العثمانية، من جهتي الدانوب والقوقاز. فتخوفت إنكلترا مجدداً من نتائج هذه الحرب على مصير تركيا، وخشيت احتلال روسيا لآستانبول والمضائق، فدعت عندئذ إلى عقد مؤتمر في العاصمة التركية لاتخاذ التدابير المقترضية.

وفي اليوم الذي انعقد فيه هذا المؤتمر، في 11 ديسمبر (كانون الأول) 1876، وعلى صوت المدافع، ابتهاجاً بالحدث العظيم، قد أعلن مدحت باشا، الذي أسند السلطان الحكم إليه قبل أيام، الدستور الجديد، الذي جاء الوعد به في مذكرة أكتوبر السابقة.

ولم يتوان مدحت باشا عن إبلاغ المؤتمر صورة رسمية من الدستور، وقد وصفته مذكرة حكومة الباب العالي إليه، "بأنه حدث سيبقى ذكره منقوشاً إلى الأبد في تاريخ الإمبراطورية العثمانية، وأن المؤسسات الجديدة التي تضمنها، سيكون من شأنها أن تؤسس عهد الحرية والعدل والمساواة، أي انتصار الحضارة فيها"، وقد أضافت المذكرة على هذه الوعود، بأن الدستور لم يكن وعداً نظرياً، "بل عملاً فعلياً ورسمياً قد أصبح ملك العثمانيين كافة".

ولا شك أن صدور هذا الدستور قد أحدث انقلاباً فكرياً جذرياً في تاريخ الإسلام وتطور قانونه العام، وهو الدستور الأول من نوعه، الذي صدر في دولة إسلامية، مستوحياً أحكامه وناقلاً مؤسساته من الحضارة الغربية.

وهذا الدستور الذي تم نشره رسمياً في 24 ديسمبر سنة 1876، قد أوجد قيوداً هامة للسلطان المطلق الذي كان صاحبه يتمتع به منذ قرون. والحق انه حول السلطنة من حكمها المطلق المستبد، إلى ملكية دستورية ودولة برلمانية. فقام بجانب السلطان مجلس وزراء متضامن بأعضائه، مسؤول بكامله أمام البرلمان، يتألف من مجلس أعيان "شيوخ" ومجلس مبعوثان "نواب"، وقد اقر الدستور للعثمانيين كافة، على اختلاف أديانهم وأجناسهم و لغاتهم، الحريات العامة والحقوق الفردية، وللقضاء الاستقلال والسلامة، وللشعب التعليم الابتدائي الإلزامي.

إلا أن الدستور قد أبقى - وهذا ما لم يكن بوسع تعديله في دولة تضم أكثرية ساحقة من المسلمين ويرى فيها المسلمون في العالم درعهم الأخير - فانه قد أبقى الإسلام ديناً رسمياً للدولة.

غير أن إعلان الدستور لم يحل دون وصول جيوش روسيا، في السنة التالية إلى مداخل استانبول لفرضها على تركيا معاهدة سان سطفانو الكاسرة، ولولا إنكلترا - التي استوفت عندئذ ثمن مساعدتها باستيلائها على جزيرة قبرص - ومساهمة بسمارك، الذي لعب "الوسيط الشريف" (l'honnete courtier) كما قيل عنه، في مؤتمر برلين، المنعقد في سنة 1878، لكان قضت روسيا على تركيا وعجلت في إزالتها، منذ هذا التاريخ.

ولكن في هذا العهد الذي كان اشتد تدخل الدول الغربية في الشؤون التركية، بحجة حماية النصارى والمحافظة على مصالح الشركات والجاليات والإرساليات الأجنبية، وأخذت السيادة التركية في البلقان تتقلص وتتفصل عنها مقاطعات واسعة، لتتحول إلى دول جديدة.

وهكذا بدأ مؤتمر برلين للعثمانيين، ضربة قاسية لسياسة التنظيمات في تركيا الحديثة وخيبة مريرة لأنصار هذه السياسة وآمالهم، وما لبث السلطان عبد الحميد أن انتهر هذه الفرصة، ليقوم بانتهاج سياسة رجعية للقضاء على الحياة الدستورية والنظام البرلماني، بل على الفكر الأوروبية عامة، على اختلاف أنواعها، متخذة شكل "الإسلامية التوسعية" (panislamisme)، كما وصفها الأوروبيون عندئذ، ومتصفة بالرجوع إلى الأحكام الشرعية في الحكم والسياسة وبالذفاق عن الإسلام وشعوبه في العالم، وبتغذية الروح الإسلامية لجعلها مهيمنة على الجماعات القائمة، بدلاً من الشعور القومي الذي كان يرى فيه السلطان العدو الأكبر للإمبراطورية العثمانية، المؤلفة من شعوب تفرق في قومياتها وتتنافر في عناصرها وتتباعد في لغاتها.

وعمد السلطان في 1878، بعد سنتين من صدور الدستور، إلى تعليقه إلى أجل غير مسمى، وإغلاق البرلمان وإعادة أعضائه إلى بلادهم، ولم تقف هذه الردة عند حد الدستور والبرلمان، فامتدت إلى اضطهاد رجال السياسة المعروفين بمظاهرتهم للحركة الدستورية، أمثال مدحت باشا الذي كان العامل الأكبر على وضع الدستور وإصداره، وقد نفاه السلطان إلى الحجاز، حيث ذهب ضحية مكيدة دبرها السلطان بنفسه.

واشتعلت عندئذ الثورات الداخلية وازدادت مطالب الشعب الغير إسلامية، حدة وإتساعاً، كثورة جزيرة الاقيرتس ومذابح أرمينيا، وهي من مظاهر تلك السياسة التي حاول السلطان إتباعها، لتوطيد ملكه وتجنب الانهيار الذي كان يهدد كيانه، واقتربت هذه السياسة بطغيان شديد لم يتحمل وطأته الأحرار، الذين كانوا ينشدون الحرية والاستقلال في الأقطار العربية، أمثال عبد الرحمن الكواكبي، الذي كان أول من أيقظ العرب،

بصيحاته المدوية، بعد أن لجأ إلى وادي النيل، ونشر هناك قصيدته الشهيرة التي ناشدهم فيها، بان يستيقظوا من سباتهم العميق ويوحدوا صفوفهم، مسلمين ونصارى، ويتذكروا أمجادهم وتراثهم التليد، لكي يحيوا أمة عربية ويرفعوا لوائها عالياً بين الأمم العصرية.

ولكن التطور كان اشد أثراً من الرجعية، والفكرة الدستورية انفذ تغلغلاً في النفوس من التقاليد القديمة، وما لبث أن اصبح الدستور في أوائل القرن العشرين، المقصد الذي باتت تصبو إلى تحقيقه الأحزاب السياسية.

ثالثاً: الانقلاب الدستوري الأول في الإسلام " 1808-1809 " واضمحلال الدولة العثمانية " 1918 ".

وبرز، بين تلك الأحزاب، حزب الاتحاد والترقي، الذي تولى قيادة الحركة، ومن ثم تدبير الانقلاب ضد عبد الحميد، وذلك على مرحلتين: الأولى في خريف سنة 1809، عندما زحف الجيش من سالونيك بقيادة ضباط ينتمون إلى هذا الحزب، فاكراه السلطان على إعادة الدستور، الذي ظل معلقاً منذ سنة 1878، والثانية في نيسان سنة 1909، عندما قام السلطان بمحاولة قمع الحركة الدستورية بمعاونة بعض العناصر الرجعية، فاضطر الحزب إلى خلع وإبداله بالسلطان محمد رشاد.

وبعد أن اجري فيه بعض التعديلات، قد صدر الدستور المجدد في 11 آب سنة 1909.

وما يقضي الإشارة إليه هو أن في الوقت الذي تم خلع السلطان عبد الحميد، كانت دولة إسلامية أخرى قد وصلت إلى دستورها

الحديث. ففي إيران (أو بلاد العجم كما كان يقال في ذلك الحين) قد اضطر الشاه، بضغط إضراب عام شمل العاصمة طهران وبعض الأقاليم الأخرى، إلى إصدار قانونين تأسيسيين، في 6 أغسطس (آب) و30 ديسمبر (كانون الأول) سنة 1906، عقبها نص "متمم للقانون الدستوري"، في 8 أكتوبر سنة 1907، وقد تألف من هذه القوانين الثلاثة الدستور الإيراني، الذي ما زال نافذاً إلى وقتنا هذا.

أما في الدولة العثمانية، فقد كان الدستور فاتحة عهد جديد في الحياة العامة، ولكن بعض الدول الغربية قد وجدت في المشاكل الداخلية التي اصطدمت بها سياسة الحكومة التركية، فرصة لتشجيع الحركات الانفصالية في الأنحاء الأوروبية من الدولة، فضمت في سنة 1909، إلى إمبراطوريتها ولايتي البوسنيك والارزكوفين، اللتين بقيتا تحتلها منذ مؤتمر برلين في 1878، وهاجمت إيطاليا في سنة 1911، طرابلس الغرب، بدون سابق إنذار أو إعلان حرب، هذا القطر العربي الذي فقدته الدولة العثمانية بنتيجة هذه الحرب، واشتعلت في سنة 1913، الحروب البلقانية التي أسفر عنها ضم بقايا الأراضي العثمانية في أوروبا، إلى بلغاريا ورومانيا وصربيا واليونان.

وفي هذا الجو المتلبد، الذي ذر في نذير الانهيار، قد وجد الحزب الحاكم نفسه مضطراً إلى أن ينحرف عن سياسة تركيا التقليدية القائمة على الصداقة مع إنكلترا، لمسايرة ألمانيا والانضمام بعد قليل، إلى الحلف المثلث، الذي كان منعقداً بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا، كما انه جنح إلى إتباع سياسة التتريك في البلاد العربية، في الوقت الذي كانت تخالجه بوادر القومية العربية في جميع أنحاءها، عن طريق نخبة من رجال القلم والسياسة، في الأستانة ودمشق وبيروت والقاهرة، وهي السياسة المعروفة بالطورانية التي أفقدت تركيا ولاء العرب القديم، ودفعتهم إلى الاتجاه نحو الانفصال عن الدولة العثمانية.

وتوالى الأحداث ووقعت الحرب العالمية الأولى، فاصطفت تركيا بجانب الإمبراطوريتين الوسطيتين، وقبل أن تتخلى عنهما إيطاليا نهائياً، ضد الدولتين الغربيتين، فرنسا وإنكلترا، وضد روسيا، عدوة الأتراك الارثية.

فكان الانهيار والزوال في أكتوبر سنة 1918، عندما اضطرت تركيا إلى قبول الهدنة في مودروس، ومعاهدة سيفر في أغسطس (آب) 1920، التي وزعت أراضي بني عثمان بين الدول الظاهرة، فكان بموجبها من نصيب إيطاليا جهات ااضاليا من الأناضول، ومن حصة اليونان القسم الأكبر من الولايات الغربية الشمالية، وخضعت البلاد العربية إلى انتدابات إنكلترا وفرنسا بعد أن انفصلت عنها الجزيرة وسائر الأقطار العربية.

فقامت عندئذ ثورة مصطفى كمال - كمال اتاتورك - فكانت المعجزة الأولى من معجزات الوطنية الصادقة والبطولة الشعبية، وانتهت بانتصارات ساحقة توصلت إليها تركيا الجديدة، على اليونان والدول الغربية - بمساعدة الاتحاد السوفيتي وقتئذ - وكانت بعد حين المعجزة الثانية، في تسلط التقدمية العلمانية على الرجعية القديمة.

فبدأ عندئذ عهد جديد، لتركيا والبلاد العربية، في القومية والتجديد، فكان في كل منها عهداً دستورياً عصرياً، بمعناه الغربي الصحيح، تجلت فيه الاتجاهات الديمقراطية فوجدت فيه الحركات القومية سبيلاً إلى تحقيق مطالبها في السيادة والاستقلال.

ثانياً: في تأسيس الديمقراطية الدستورية وتطورها في البلاد العربية

لقد نشأت الدول العربية المعاصرة، على مرحلتين رئيسيتين، الدول العربية في الشرق عقب الحرب الأولى من جهة، والدول العربية في المغرب بعد الحرب الثانية، من جهة أخرى.

ففي المرحلة الأولى، قد استقرت دولياً الدولة المصرية التي ظهرت إلى الوجود، منذ عهد محمد علي، ولاسيما بعد أن توطد وجودها بمعاهدة لندن المعقودة في 1840 بين الدولة العثمانية والدول الغربية، في حين أن الدول العربية الأخرى، لم تظهر دولياً إلى الوجود، إلا اثر الحرب الأولى، وبظل الانتدابات والمعاهدات الغربية.

أما دول المغرب وأفريقيا، فمنها من تكون حديثاً كالمملكة الليبية المتحدة المستقلة، التي سنت دستوراً لها في 7 أكتوبر 1951، والسودان الذي وقع دستوره في أول يناير 1956، وموريتانيا منذ زمن قريب، وهي عضو في الجامعة الفرنسية، ومنها من استعاد سيادة كانت مغلوبة على أمرها، كالمملكة المغربية، وهي بدون دستور حتى الآن، والجمهورية التونسية التي صدر دستورها في أول حزيران سنة 1959، بعد زوال آثار الحماية عنهما.

وما بالإمكان ملاحظته بخصوص كل من هاتين الفئتين من الدول العربية، أن الحركة الدستورية في الأولى، قد ارتدت طابع المطالبة بالاستقلال، أكثر منها بالحريات الديمقراطية بمعناها المعروف، بينما جاء الدستور في الأخرى مكرساً لاستقلال نالته كل من تلك الدول، بضغط من الشعب في الداخل ومؤازرة الظروف الدولية في الخارج.

آ - الحركة الدستورية في الدول العربية في شرق البحر المتوسط:

1- لقد ابتدأ بعد حرب 1914-1918 عهد جديد في الشرق الأوسط، اتصف بظهور الأنظمة الدستورية الحديثة، في الدول العربية التي تأسست على أنقاض الإمبراطورية العثمانية.

وكان لا بد للسوابق الدستورية التي مرت على الدولة العثمانية، وللنظريات الديمقراطية التي تسربت من أوروبا إلى البلاد العربية، من أن تفعل فعلها في تهيئة الأفكار لاعتناق المبادئ الدستورية الغربية، في الحياة العامة العربية.

ومن العوامل التي ساهمت في هذا التقبل في الأذهان، كانت على الأخص التصريحات والوعود التي أصدقها الحلفاء، من إنكليز وفرنسيين وأمريكيين، في خلال الحرب الأولى - ولأسيما بموجب اتفاقات الشريف حسين مع سير هانري مكماهون في 1915-1916، بالاعتراف للشعوب العربية بحق تقرير مصيرها والاستقلال في بلادها وتحقيق الوحدة بين أجزائها - هذه الوعود والتصريحات التي كانت مقترنة، في الوقت نفسه، بوعده بلفور الصادر في 2 تشرين الثاني 1917، بدون أن ينتبه العرب عندئذ إلى ما كان يخفي في طياته من نتائج خطيرة.

إلا أن سياسة الحلفاء بعد ظفرهم، التي آلت إلى تقسيم البلاد العربية وتوزيعها بين الانتدابيين الفرنسي والبريطاني، مع إخضاع فلسطين إلى مطامع الصهيونية العالمية، وكل ذلك تنفيذاً للاتفاقات السرية بين الحلفاء، ولأسيما معاهدة سايكس - بيكو، المعقودة بين فرنسا وبريطانيا في 1915-1916، قد

كانت خيبة أليمة لآمال العرب وأمانيتهم، والسبب الأول لضياع فلسطين وتأخير العرب في استقلالهم وتطورهم نحو الوحدة، بعد أن تم إنشاء دولهم المختلفة، على الأسس ذاتها التي رسمها لهم الحلفاء في معاهداتهم السالفة.

وقد أخذت هذه الدول، التي لم تنزل قائمة بأشكالها الحاضرة، دساتيرها وأنظمتها البرلمانية من الغرب، بدون أي تردد، وهكذا عبرت الشعوب العربية عندئذ عما كان يخالج فئاتها الحاكمة والمثقفة من الرغبة بالتقدم في مضمار الحضارة الحديثة والحياة الدستورية، على مثال الدول الغربية.

2- وأول بادرة من هذا النوع ظهرت في سوريا، في عهد المغفور له الملك فيصل الكبير، عندما أُنتم في دمشق اثر انتخابات عامة، "المؤتمر السوري" الذي أعلن استقلال سوريا، في 8 آذار سنة 1920، وقرر في 3 تموز، تنصيب الأمير فيصل ملكاً على سوريا العربية، على أساس دستور برلماني وصفه بالقانون الأساسي.

وهذا الدستور الذي كان أول دستور ظهر في دولة عربية، بعد الحرب الأولى، قد تضمن 148 مادة، تنظم بموجبها وضع الملكية في سوريا مع تحديد صلاحياتها، وحقوق الأفراد والجماعات، على أساس الحرية والمساواة أمام القانون، على اختلاف أديانهم وعناصرهم، مع تعداد هذه الحقوق، كحرية المعتقد وحرية ممارسة الدين وحرية الصحافة والتعليم وحرية الاجتماع وإنشاء الجمعيات الخ. وقد أناط الدستور بالسلطة التشريعية إلى مؤتمر يتألف من مجلسين، مجلس للنواب ينبثق عن الانتخاب الشعبي، ومجلس للشيوخ ينتخب المجلس النيابي قسماً من أعضائه ويعين الملك القسم الآخر منه.

أما السلطة التنفيذية فتمارسها حكومة مسؤولة أمام المجلس النيابي وحده.

والجدير بالذكر في هذا الدستور انه اقر باللامركزية الواسعة للمقاطعات السورية في إدارتها الداخلية، باستثناء الشؤون المتصلة باختصاص الحكومة العامة.

وقد زال هذا الدستور بزوال عهد الملك فيصل، بعد أيام، على اثر معركة ميسلون في 25 تموز سنة 1920، ودخول الفرنسيين إلى دمشق وامتداد احتلالهم لسوريا جمعاء.

وقد افترق في ذلك الحين مصير كل من الأقطار العربية، بعد أن بقيت موحدة مدة أجيال، لا في حكم العثمانيين وحسب، وإنما منذ الفتح العربي.

وهكذا تبلورت الوضعية الدولية والعربية في الشرق الأوسط، بتوطيد الدولتين القديمتين، إيران وتركيا، وتأسيس دول جديدة فيه، هي العراق وسوريا والأردن وفلسطين ومصر والحجاز وسائر الممالك والإمارات في الجزيرة العربية والخليج الفارسي.

وكل من تلك الدول، باستثناء دول الجزيرة وإمارات الخليج، قد وضعت لنفسها دستوراً حديثاً، استوحت مبادئه ونقلت أحكامه من الدساتير الغربية.

3- فايران قد بقيت على دستورها الملكي البرلماني، الصادر في 30 ديسمبر سنة 1906، وتركيا قد سنت لنفسها دستوراً جديداً في 20 ابريل (نيسان) 1924، بعد ظفرها على اليونان في سنة 1922 وعقدها معاهدة لوزان في 23 يوليو (تموز) 1923، وهذا الدستور الذي تضمن إنشاء مجلس نيابي لم يزل، بعد تعديلات طفيفة، قائماً حتى اليوم.

4- وقد مر العراق بفترات مختلفة، كان فيها الدستور يتعدل بتعديل وضعيته الدولية وتحرره من الانتداب. ودستوره الأول هو في القانون الأساسي الذي وضعته جمعية تأسيسية، في 21 مارس (آذار) 1925، فتعدل أولاً في 19 يوليو (تموز) 1925، وثانياً في 17 أكتوبر (تشرين الأول) 1943، وهو الدستور الذي بقي نافذاً لحين ثورة 14 تموز سنة 1958، إذ انه حل محله عندئذ دستور مؤقت صدر في آب من ذات السنة.

5- وأما الأردن، فقد تألفت من إمارة للأمير عبد الله بن الحسين، وصدر فيه ثلاثة دساتير متعاقبة: الدستور الأول، وقد سمي بالقانون الأساسي لشرق الأردن، في 26 شوال عام 1928، والثاني، وقد سمي بدستور المملكة الأردنية، في 7 ديسمبر (كانون الأول) 1946، بعد أن تحولت الإمارة إلى ملكية، والدستور الثالث المسمى بدستور المملكة الأردنية الهاشمية، الصادر في يناير (كانون الثاني) 1953.

6- ومصر، قد مرت حياتها الدستورية، قبل ثورة 23 يوليو سنة 1952، بأطوار جد مختلفة، يمكن تلخيصها بما يلي:
أولاً: بالدستور الصادر بأمر ملكي رقم 42 في 19 ابريل (نيسان) 1923،

ثانياً: بالدستور الثاني الصادر أيضاً بأمر ملكي رقم 70 في 22 أكتوبر (تشرين الأول) 1930،

ثالثاً: بإلغاء هذا الدستور والعودة إلى الدستور السابق، بأمر ملكي رقم 67 في 30 ديسمبر (كانون الأول) 1934، الذي تعدل في مادتين منه (159 و160) بأمر ملكي مؤرخ في 16 أكتوبر 1951،

رابعاً: بالإعلان الدستوري الصادر " عن القائد العام للقوات المسلحة، بصفته رئيس حركة الجيش"، في 10 ديسمبر 1952، الذي تضمن إلغاء الدستور السابق،

خامساً: بالإعلان الدستوري الصادر عن "قائد ثورة الجيش" في 10 فبراير (شباط) 1953،

سادساً: بإعلان دستوري صادر عن "مجلس قيادة الثورة" في 18 يوليو 1953،

سابعاً: بالدستور الجديد الصادر عن "الشعب المصري" بشخص قائد الثورة الرئيس جمال عبد الناصر، في 16 يناير (كانون الثاني) 1956.

وقد جاء بعد ذلك إعلان الوحدة بين الإقليمين، مصر وسوريا، في أول شباط 1958، على أساس الدستور المؤقت الذي صدر بعد قليل.

7- أما سوريا ولبنان فقد توحدت حياتهما السياسية، بعد خضوعهما المشترك إلى الانتداب الفرنسي، وظلت موحدة حتى 31 ديسمبر (كانون الأول) 1946، حيث تم جلاء الجيوش الفرنسية عن أراضيها، وقد ظهر الدستور في كل منهما، كنتيجة شاقّة لجهاد طويل قام به الشعبان، لا للظفر بالحريات الديمقراطية وحسب، وإنما في سبيل تحقيق سيادة واستقلال كل منهما. على أن الدستور قد صدر في لبنان، قبل سوريا، وذلك بفضل الثورة التي كانت قائمة حين ذاك في دمشق وجبل الدروز، إذ أن المفوض السامي، هانري دي جوفنل، قد أراد أن يقدم للسوريين دليلاً على حسن نوايا فرنسا بتحرير لبنان وسوريا من عهد الانتداب.

وبعد أن دعي المجلس التمثيلي المنتخب، إلى الانعقاد في العاشر من كانون الأول 1925، تم تعيين لجنة للدستور سميت بلجنة القانون الأساسي (وفقاً للتعبير الوارد في المادة 3 من صك الانتداب)، التي ما لبثت أن اعتمدت مشروعاً كانت وضعته لجنة في وزارة الخارجية الفرنسية، وبعد مناقشة لم تدم أكثر من ثلاثة أيام، قد صوت عليه المجلس التمثيلي في 22 مايس (أيار) 1926، وتوجه في ثاني يوم، المفوض السامي إلى المجلس، وأعلن قيام هذا الدستور، وهو الدستور المعروف بأنه صدر في 23 أيار سنة 1926، الذي ما زال قائماً في الجمهورية اللبنانية، بعد أن ادخل عليه تعديلات، في عهد الانتداب في 1927 و1929، وفي عهد الاستقلال في 1943 و1949، وهذه التعديلات الأخيرة كانت تقتضيها إزالة آثار الانتداب من نصه.

8- بيد أن سوريا لم تصل إلى دستورها - المقيد بالانتداب - إلا في سنة 1930، وذلك بعد أن تمنعت فرنسا عن الإقرار بالدستور الاستقلالي الذي وضعته الجمعية التأسيسية المنتخبة في سنة 1928، وعلق المفوض السامي - هانري بونسو - أعمال المجلس أولاً قبل أن يعمد إلى حله بعد حين. وإذ أن "الكتلة الوطنية" التي كانت تقود حركة الاستقلال في سوريا، قد أبت الإقرار بأي مظهر من مظاهر الانتداب، فقد اضطر السيد بونسو إلى نشر المشروع الذي كانت وضعته الجمعية التأسيسية المنحلة، بعد إدخال تعديلات عليه ولاسيما في المادة 116 وهي الأخيرة منه، المتضمنة إقرار " حقوق " الانتداب و" امتيازاته".

وتم هذا النشر بشكل فريد في تاريخ القانون الدستوري. ففي 22 أيار سنة 1930 قد صدر عن المفوض السامي ستة نصوص دستورية - بشكل قرارات كالتالي كان يصدرها

المفوض السامي، في ممارسته أعماله التشريعية والإدارية - كانت جميعها مؤرخة في 14 أيار. وقد احتوت هذه النصوص على:

أولاً: الدستور اللبناني، مع انه صدر في 23 أيار 1926،
ثانياً: الدستور السوري، الذي كانت أقرته الجمعية التأسيسية السورية، مع إضافة المادة 116 عليه، المتعلقة بسلطات الانتداب، وتعديل المادة 2 من المشروع الأول، العائدة لحدود الدولة،

ثالثاً: نظام سنجق الاسكندرونة المستقل، قبل انسلاخه عن سوريا وتسليمه إلى تركيا في حزيران سنة 1939،

رابعاً: نظام منطقة العلويين (وهي محافظة اللاذقية حالياً)،
خامساً: نظام جبل الدروز، وهو جزء من محافظة حوران حالياً،

سادساً: نظام المصالح المشتركة، الذي تضمن إبقاء الوحدة الاقتصادية قائمة بين هذه الكيانات الدولية الخمس.

وقد وصف المفوض السامي هذه المجموعة من القرارات الستة، "بالقانون الأساسي للأراضي الشرقية المشمولة بالانتداب".

وفي الواقع، فلم يكن من هذه الدساتير دستوراً، إلا الدستور اللبناني والدستور السوري، اللذين تضمننا إنشاء نظام برلماني في كل من هاتين الدولتين.

وقد مرت على هذا "النظام الأساسي" حوادث وثورات عظيمة، يعود تاريخها إلى الحركة القومية في سوريا ولبنان، أكثر منه إلى تطورهما الدستوري.

9- وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى انبثق عهد الاستقلال في كل من لبنان وسوريا نجمل وقائعهما التاريخية، بالمراحل التالية:

في 8 يونيو (حزيران) 1941، وقبيل دخول الحلفاء، ومنها قوات فرنسا الحرة، إلى لبنان وسوريا قد وجه الجنرال كاترو، عن طريق الطائرات، نداء للشعبين السوري واللبناني، وعدهما فيه بتحقيق أمانيهما في الاستقلال والسيادة.

وبعد أن حلت جيوش الحلفاء محل جيوش فيشي، في سوريا ولبنان، قد اصدر الجنرال كاترو، في 27 سبتمبر (أيلول) 1941 بياناً أعلن فيه استقلال سوريا، وفي 26 نوفمبر (تشرين الثاني) بياناً آخر، بإعلان استقلال لبنان.

وبعد أن مهد، بقرارات مختلفة، إلى إجراء انتخابات في لبنان، قد جرت هذه الانتخابات في 29 آب و 5 أيلول سنة 1943، وانتخب مجلس النواب الشيخ بشارة الخوري، رئيساً للجمهورية، الذي كلف المغفور له رياض الصلح بتأليف أول وزارة لبنانية دستورية مستقلة.

10 - و في سوريا، قد اتبعت فرنسا الخطوات ذاتها، إذ أن في 10 و 16 تموز سنة 1943، 10- وفي سوريا، قد اتبعت فرنسا الخطوات ذاتها، إذ أن في 10 و 16 تموز سنة 1943، جرت الانتخابات وجاء إلى الندوة البرلمانية على أثرها، نواب وطنيون منسجمون كل الانسجام مع بعضهم، وفي الجلسة المنعقدة في 17 آب، انتخب المجلس شكري القوتلي، رئيس الكتلة الوطنية، رئيساً للجمهورية.

إلا أنه، في ليل 11 تشرين الثاني سنة 1943، قد حدثت فاجعة في لبنان، كان لها أسوأ الأثر على مصير الانتداب، إذ اصدر في هذا التاريخ، السيد هلولو، سفير فرنسا ومندوبها العام أمره

باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وعدد كبير من النواب وزجهم في قلعة راشيا. فكان الإضراب الشامل في لبنان، والاحتجاجات العنيفة في البلاد العربية، والاستنكار العام في العالم. واضطرت فرنسا في النهاية إلى الإفراج عن المعتقلين، فكانت عودتهم إلى بيروت، في 22 تشرين الثاني سنة 1943، يوماً مشهوداً قد أصبح ذكراه بعد ذلك عيداً وطنياً، ليس للاستقلال وحسب، بل أيضاً للوحدة اللبنانية الحقيقية.

وقد استقر الدستور اللبناني بعد ذلك، في نصوصه الحالية، بعد التعديلات التي أدخلت عليه، في 21 كانون الثاني سنة 1947، وفي 31 كانون الأول سنة 1946، عندما تم الجلاء عن الأراضي اللبنانية - باستثناء التعديل الخاص بالرئيس بشارة الخوري، الذي صوت عليه البرلمان اللبناني في 1947، بغية تجديد رئاسته لمدة ستة سنوات أخرى.

11 - على أن في سوريا، قد اختلفت الحال عما كانت عليه في لبنان. وبدأ المجلس النيابي، بتاريخ 27 تشرين الثاني سنة 1943، بإقرار الدستور السوري المؤلف من 115، بعد أن حذف المادة 116 منه، وهي العائدة للانتداب، على أن يشمل هذا الدستور جميع الأراضي السورية بدون تحديد أو تخصيص، وبذلك ألغيت من الدستور جميع آثار الانتداب وعادت المقاطعات السورية التي كان يترها الانتداب إلى الدولة السورية.

وكان ثورة لبنان قبل سنتين لم تنفع، فقد قامت الطائرات الفرنسية، في أيام ثلاث أصبحت من أيام العرب القومية في 27 و 28 و 29 أيار سنة 1945، بقذف دمشق وعلى الأخص برلمانها. فكانت كما حصل في لبنان، ردة فعل قوية من الشعب السوري، ومن العالم العربي. وبنهاية مؤتمر لندن في ربيع

1946، تم أخيراً الاتفاق مع فرنسا على الجلاء عن كل من لبنان وسوريا في أواخر هذا العام المجيد.

12 - وسار كل من هذين القطرين، بعد ذلك، ابتداءً من هذا التاريخ، في اتجاه مستقل عن الآخر. وسرعان ما انقطعت آخر صلة دستورية بينهما في عهد استقلالهما، وبعد أن كانت المفوضية الفرنسية تتولى بين الدول المشمولة بالانتداب، دور القيادة في اتحادها، قد أعلنت سوريا، في 14 آذار سنة 1950، الانفصال الاقتصادي عن لبنان.

هذا وقد انتابت سوريا بعد قليل من تحريرها، موجة من الانقلابات العسكرية، التي أدت إلى إلغاء وتجديد في دساتيرها. فالانقلاب الأول كان من صنع المرحوم الزعيم حسني الزعيم، في 14 آذار 1949، وكان الانقلاب الأخير على يد العقيد أديب الشيشكلي في كانون الأول سنة 1952، وهو العهد الذي انهار في شباط سنة 1954، وعادت على إثره الحياة الدستورية إلى سوريا، لغاية إنشاء الجمهورية العربية المتحدة.

وفي خلال هذه الانقلابات بدلت سوريا دستورها ثلاث مرات، إذ أنه تم إلغاء دستورها السابق، على أثر انقلاب حسني الزعيم، وفي عهد الزعيم الحناوي قد وضعت سوريا دستوراً جديداً، صدر في 15 أيلول 1950. إلا أن العقيد الشيشكلي قد ألغى هذا الدستور واستبدله بدستور تضمن إنشاء نظام رئاسي، أصدره في تموز 1953، وبسقوط هذا العهد وزوال دستوره معه، قد عاد إلى الوجود دستور 1950، الذي بقي دستور سوريا لحين إعلان وحدتها مع مصر.

أما لبنان، فقد احتفظ حتى اليوم بدستوره، الذي رأى النور في عهد الفرنسيين، مكتفياً بتطهيره مما كان عالقاً به من آثار الانتداب، ومحترزاً عن كل تعديل، كأن الكيان اللبناني قد بات

مرتبطاً بهذا الدستور، وذلك بالرغم من ثورتين صاحبتين قد عصفتا على لبنان، كانت الأولى منهما صامتة في سنة 1952، والثانية دموية 1958.

ب - القوى الجديدة في الديمقراطية العربية:

1 - ومن التمعن في الحركة الدستورية العربية في الحقبة الأولى من تطورها، تظهر ثلاث ميزات في وقائعها: الأولى أنها كانت منطوية على ديمقراطية دستورية، تمثيلية، برلمانية، على غرار البرلمانية البريطانية والفرنسية باستثناء دستور الشيشكلي الذي حاول إنشاء النظام الرئاسي في سوريا، في حين انه كانت تنقصه دعامة الكبرى، ألا وهي المحكمة العليا التي تتولى صلاحية الرقابة الدستورية، في النظام الرئاسي الأمريكي.

والثانية أن هذه الدستورية، كان من أتولى مراميها، ليس ارساخ القواعد الديمقراطية في الطبقات العربية، لتعميم مفاعيلها الاجتماعية والاقتصادية، وإنما لتكون وسيلة من الوسائل الفعالة في إقصاء الأجنبي عن الميادين القومية، وتحقيق، ما أمكن تحقيقه من أمان هذه المجتمعات في الاستقلال والسيادة.

والثالثة أن الرجال الذين قاموا بقيادة هذه الحركة مدة ربع قرن، كانوا من الطبقات العليا، - المؤلفة من أصحاب الأقطان والضياع الواسعة، اكثر مما كانوا من الفئات البرجوازية الصناعية والتجارية، التي يبدو أن ظهورها قد تبع الحرب العالمية الثانية - وانهم كانوا على الأخص من هؤلاء اللذين بدأت مساهمتهم في الحركة العربية، منذ عهد الإمبراطورية العثمانية والملكية المصرية، في معاهد الأستانة والقاهرة.

ولا غرو أن التاريخ بعد أن يكون استعاد رصانته، سيسجل لهذا الرعيل الأول، ما بذله، بجهاده المتواصل، والعنيد في كثير من

الأحيان - وأتذكر في هذه المناسبة إبراهيم هنانو وسعد الله الجابري وهاشم الأتاسي وإخوانهم - من فضل في تكوين الدول العربية، وتأسيس لأنظمتها الدستورية، كان من أثرها أن اقتربت هذه الدول في حياتها العامة وعلاقاتها الخارجية، من الدول الغربية، ودخلت في العالم الدولي، على قدم المساواة مع هذه الدول.

ولكن للتاريخ تطورات لا يقودها الأفراد، واتجاهات لا يشعر بها الحاكم، وكان لا بد للأوضاع الجديدة من فرض رجال يبرزون من صميم المعتركات الحياتية. وما الانقلابات المتعاقبة في سوريا قبل وحدتها مع مصر، وما الثورة المصرية قبل تحسبها بعروبيتها، سوى علامات ناطقة بهذا التحول العميق الذي تناول الاجتماعات العربية منذ حين لتحريرها، ليس فقط من الاستعمارات الأجنبية على اختلاف مصادرها وأنواعها، وإنما أيضاً من التخلفات الاجتماعية والاقتصادية في ميادين الحياة كافة.

ومن الثابت في التاريخ أن الأساليب الدستورية بنمطها البرلماني القائم على تعداد الأحزاب المنافسة فيما بينها، لا تصلح في الأعمال الجذرية التي تفرضها الظروف القاسية على الأمم المتحفزة للسير إلى الأمام. ويبدو أن الديمقراطية، بمعناها العملي الاجتماعي، لا تعني وجوباً الحرية الفردية المنطلقة، التي كثيراً ما تكون، في حقيقتها، منحصرة في حفنة من الأقوياء اقتصادياً، تتطلب في الأزمات الحادة، تصلباً في القيادة وانتظاماً في العمل وتقسفاً في الاستهلاك. وهنا يبرز التساؤل عما إذا كانت الديمقراطية الدستورية التي أوجدتها الدول الغربية ولاسيما بريطانيا العظمى، عقب ثورات وتطورات أوصلتها إلى ما باتت عليه اليوم من انتظام وهدوء، هي وحدها التي تنطوي عليها الديمقراطية الحقة، وهي وحدها التي تكفل تحقيق معاني هذه الديمقراطية، في ضروب الاقتصاد والمجتمع.

فإذا كانت الديمقراطية كامنة في اللعبة البرلمانية والقواعد الدستورية، فإن هذه الديمقراطية قد أصبحت في الوقت الحاضر مفقودة في الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية. وإذا ما زالت قائمة في لبنان، فإن الفضل في بقائها إنما يعود إلى الطائفية التي تحول دون تطور الطبقات فيها نحو الانسجام القومي والتجانس النفسي.

أما إذا كان للديمقراطية شروطاً مسبقة في تدريب الشعب وتطويره، وكان عليه فروض في تحسين مستوى عيشه وأخلاقه، فإن لهذه الديمقراطية مجالات واسعة بدأت تتفتح في الدول العربية، وهي مجالات قد تمكنها من خلق ديمقراطية قومية عربية متصلة بماضيها وحاجاتها، على أساس من التعاون والتضامن بين طبقات الأمة الواحدة.

الفهرست

- هيثم مناع تقديم
- فرح انطون حقوق الانسان لا يجوز ان يدوسها انسان
- رثيف خوري حقوق الانسان من أين و الى أين المصير الجماعي
- يحيا الفن المنحط
- سعاد الحكيم حقوق الفكر
- محمد مندور معركة السلام
- رثيف خوري اعلان حقوق الانسان
- شارك مالك شرعة حقوق الانسان
- اسماعيل مظهر التقاليد عنقاء موهومة
- ادمون رباط الديمقراطية في البلاد العربية

هيثم مناع

من مواليد جنوب سورية 1951، درس الطب في دمشق وفرنسا وحاز على الدكتوراه في الانثروبولوجيا في باريس. عضو مجلس امناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان والمجلس الاستشاري للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان. هيثم مناع هو الناطق الرسمي باسم اللجنة العربية لحقوق الانسان.

من مؤلفاته: انتفاضة العامية الفلاحية (دمشق 1975)، المرأة في الاسلام (بيروت 1980)، المجتمع العربي الاسلامي من محمد الى علي (باريس 1986)، انتاج الانسان شرقي المتوسط، العصبية والقبيلة والدولة (بيروت 1986)، عالم النوم (اللاذقية 1990)، جدل التنوير (بيروت 1990)، الضحية والجلاد (القاهرة 1995)، حقوق الانسان في الثقافة العربية الاسلامية (القاهرة 1996)، المواطنة في التاريخ العربي الاسلامي (القاهرة 1997)، اسلام وهرطقات: هوس التجديف (بالفرنسية عن لارماتان، باريس 1997)، سلامة النفس و الجسد: التعذيب في العالم العربي في القرن العشرين (جماعي بالعربية والفرنسية 1998)، الاصوليات الاسلامية وحقوق الانسان.

صدر له عن منشورات الجمل: المرأة! (1989)،
الحجاب(1990) وتحديات التنوير (1991)

شارك في عدة مؤلفات جماعية عن المرأة وحقوق الانسان
والتنوير في العالم العربي وله اكثر من 150 مقال ومحاضرة
بالعربية والفرنسية والانجليزية.

HAYTHAM MANNA

DE L'ENFANCE

LES PREMIERS ECRITS SUR LES DROITS DE
L'HOMME DANS LE MONDE ARABE

AL-KAMEL VERLAG - KOLN 1998